الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د, مولاي طاهر- سعيدة -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص إدارة بنكية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان

اثر مؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Cs على التسهيلات الائتمانية

وكالات سعيدة BADR-BDL-CPA نموذجا لسنة2020 .

من إعداد الطالبة:

بلهادي عائشة

تحت إشراف الأستاذ:

هواري مغنية

اعضاء لجنة المناقشة:

أ: نعجة عبد الرحمان رئيسا

أ: هواري مغنية مشرفا

أ: ملال ربيعة مناقشا

الموسم الجامعي:2020/2019.

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات:

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك.

و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك..و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك .

و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك و عظم سلطانك.

لا يسعني بعد إنهاء هذه المذكرة إلا أن اشكر الله و احمده حمدا كثيرا مباركا على توفيقي في انجاز هذا العمل.

و أتوجه بجزيل الشكر و العرفان إلى:

أستاذي المشرف هواري مغنية الذي لم يبخل علي بالمساعدة و تقديم معلومات و ملاحظات جمة لاجراج هذا البحث في أحسن صورة .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى نحال رشيد

و الشكر الجزيل للجنة المناقشة التي سيكون لها الدور في تقييم و تثمين هذا البحث.

و الشكر موصول إلى كل من مد لي يد العون سواء عونا ماديا آو معنويا.

جزأكم الله كل خير.

إهداء:

الحمد لله على عظيم فضله و كثير عطائه و الصلاة و السلام على اشرف خلقه سيدنا محمد

و على اله و صحبه أجمعين.

بأسمى معاني الوفاء اهدي هذا العمل المتواضع:

إلى صاحبة القلب الحنون التي تعبت كثيرا من اجل راحتنا أمي حبيبتي الغالية حفظها الله.

الى سر نجاحي الذي دعمني و علمني أن الدنيا كفاح و نضال أبي العزيز شفاه الله و حفظه.

إلى أخي و أخواتي و أحبابي .

إلى صديقاتي .

و إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد علاقة مؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Cs مع قرار منح التسهيلات الائتمانية(وكالات ولاية سعيدة BDL- BADR- CPA) قد تم اختبار عينة من هذه البنوك حيث حددت عينة الدراسة ب 30 موظف تم تحليلها بالاعتماد على برنامج SPSS V24 لاختبار الفرضيات و خلصت الدراسة إلى انه لا توجد علاقة بين معايير الجدارة الائتمانية المعروفة 5Csب على قرار منح التسهيلات الائتمانية لدى بعض البنوك العمومية بولاية سعيدة، إلا معايري رأس المال العميل و الظروف المحيطة.

الكلمات المفتاحية:

معايير الجدارة الائتمانية ,القرار الائتماني, التسهيلات الائتمانية .

Summary:

This study aims to investigate the relationship between creditworthiness indicators known as 5Cs with the credit granting decision (Banks Agencies BDL- BADR- CPA). A sample of these banks was tested, in which the study sample was identified with 30 employees, and analyzed using SPSS V24 for hypothesis testing. The study concluded that there is no relationship between creditworthiness criteria 5Cs with the decision to grant credit to some public banks, Except for the criteria of capital, and the surrounding conditions.

Keywords:

Standards of creditworthiness; 5Cs; credit decisions; credit risk.

قائمة المحتويات

إهداء وشكر

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الائتمان المصرفي ومخاطره

المبحث الأول: مفاهيم أولية حول الائتمان البنكي..... 2

المطلب الأول: مفهوم و أهمية الائتمان البنكي..... 2

المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي و التسهيلات الائتمانية..... 4

المطلب الثالث: خصائص الائتمان المصرفي:..... 9

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية. 9

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية:..... 9

المطلب الثاني: صور المخاطر الائتمانية: 10

المطلب الثالث: طرق تقدير و تقييم المخاطر الائتمانية:..... 12

المبحث الثالث: مفاهيم حول إدارة المخاطر:..... 17

المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر..... 17

المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر..... 18

المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية..... 18

خلاصة الفصل:..... 22

الفصل الثاني: إجراءات ومعايير منح التسهيلات الإئتمانية

المبحث الأول: تحليل السياسة الائتمانية. 27

المطلب الأول: مفهوم و عناصر السياسة الائتمانية..... 27

المطلب الثاني:مكونات السياسة الائتمانية..... 28

المطلب الثالث: ضوابط الإقراض في السياسة الائتمانية..... 30

المبحث الثاني: الاعتبارات الواجب مراعاتها في منح الائتمان. 32

المطلب الأول:إجراءات منح الائتمان المصرفي. 32

المطلب الثاني:أسس منح الائتمان.....34

المطلب الثالثّ:العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني.....35

المبحث الثالث: مؤشرات (نماذج) الجدارة الائتمانية..... 36

المطلب الأول:نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5Cs.....36

المطلب الثالث: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب PRISM.....41

خلاصة الفصل: 43

الفصل الثالث: اثر مؤشرات الجدارة الائتمانية على قرار منح التسهيلات الائتمانية

المبحث الأول: التعريف بالبنوك عينة الدراسةBADR.BDL.CPA 47

المطلب الأول: بنك التنمية المحلية BDL و هيكل تنظيمه.....47

المطلب الثاني: وكالة سعيدة للقرض الشعبي الجزائري CPA 48

المطلب الثالث: بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.....49

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي..... 50

المطلب الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات :.....50

المطلب الثاني: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات : 51

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول:

رقم الجدول	قائمة الجداول	الصفحة
01	معامل الثبات لمجموعة أسئلة الدراسة	56
02	عدد المتغيرات (الفقرات) لجميع محاور الستة للإستبيان.	57
03	ملخص معالجة المعطيات	57
04	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	58
05	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي:	59
06	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التخصص	60
07	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الخبرة	61
08	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الدرجة الوظيفية	62
09	يمثل أوزان مقياس ليكرت الخماسي مع وصفها وشرحها	63
10	يعبر عن وصف مقياس ليكرت الخماسي وعلاقة المتوسطات الحسابية للفقرات مع الحكم على الاتجاه العام لها من حيث الموافقة , الحياد والغير موافقة .	63
11	المتوسطات الحسابية للمتغيرات (فقرات) محور معيار الشخصية	64
13-12	يمثل حساب المتوسط الحسابي المرجح لمحور معيار الشخصية	65

14	المتوسطات الحسابية للمتغيرات (فقرات) محور معيار القدرة	65
16-15	يمثل حساب المتوسط الحسابي المرجح لمحور معيار القدرة	68
17	المتوسطات الحسابية للمتغيرات (فقرات) محور معيار رأس المال	68
19-18	يمثل حساب المتوسط الحسابي المرجح لمحور معيار رأس المال	71
20	المتوسطات الحسابية للمتغيرات (فقرات) محور معيار الضمانات	73
22-21	يمثل حساب المتوسط الحسابي المرجح لمحور معيار الضمانات	74
23	المتوسطات الحسابية للمتغيرات (فقرات) محور معيار القدرة	76
25-24	يمثل حساب المتوسط الحسابي المرجح لمحور معيار الظروف المحيطة	77
26	المتوسطات الحسابية للمتغيرات (فقرات) محور معيار قرار منح الائتمان	79
28-27	يمثل حساب المتوسط الحسابي المرجح لمحور قرار منح الائتمان	80
29	يمثل الارتباط بين مختلف المتغيرات	83

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	قائمة الأشكال	الصفحة
01	متغيرات آلية المخاطر العامة للائتمان البنكي.	19
02	أنواع المخاطر البنكية.	25
03	الهيكل التنظيمي لبك BDL	52
04	الهيكل التنظيمي لبنك CPA	53
05	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.	54
06	التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب متغير العمر	58
07	التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي	59
08	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التخصص	60
09	*التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الخبرة.*	61
10	*التمثيل البياني لتوزيع عينة أفراد الدراسة وفقا لمتغير الدرجة الوظيفية.*	62

مقدمة عامة

يعرف العالم حاليا تطورات و تحولات و في ظل هذه التطورات برز النشاط البنكي كعامل فعال في الحياة الاقتصادية و ذلك من خلال الخدمات التي يقدمها لمختلف الأعوان الاقتصاديين و خاصة المؤسسات و الأفراد الذين يحتاجون إلى أموال من اجل تغطية احتياجاتهم التمويلية و هذه التحولات والتطورات كبيرة من الناحية الاقتصادية مما أدى إلى الاهتمام بشكل كبير بالبنوك التي لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التنمية الاقتصادية.

و يعتبر تطور القطاع البنكي مؤشرا رئيسيا على حيوية الوضع الاقتصادي,و يتجلى دور البنوك في قطاع الأعمال بوضوح من خلال ما تقدمه من خدمات بنكية متعددة و متنوعة تساعد كثيرا في تنشيط العمليات الاقتصادية و المالية و التجارية غير أن الدور الحقيقي للبنوك التجارية يقاس بمدى أدائها لوظيفتها الرئيسية المتمثلة في الوساطة المالية, أي قبول الودائع و منح التسهيلات الائتمانية, و التي يتحدد في إطار السياسة الائتمانية للبنك.

و على الرغم من ذلك فان هذه البنوك تتعرض لمخاطر عدم قدرة بعض العملاء على سداد القروض وفوائدها سواء كان ذلك عمد أو غير عمد,لذا فهي تحتاط بالاستعلام الجيد عن العميل و نشاطه, و بأخذ الضمانات الكافية و كذلك بتكوين المخصصات اللازمة.

و مع ذلك كان لزاما على البنوك التجارية المحافظة على التوازن بين سياسة الإقراض و الاقتراض للحفاظ على سيولة مستمرة, هذا التوازن يصعب توفيره نظرا لوجود مخاطر عدم السداد و التي يفترض التحكم فيها في كل مرحلة من مراحل العملية الائتمانية, لذا وجب الاهتمام بموضوع تقدير الجدارة الائتمانية و الذي يعود إلى أن عملية منح الائتمان لا تخلو من المخاطر إذ يعتبر القرار الخاطئ الخاص بمنح الائتمان خسارة كبيرة على البنك لأنه في حالة الموافقة تكون النتيجة تعثر هذه القروض, و في حالة الرفض يكون فقدان لفرصة الكسب, لهذا السبب تستدعي عملية اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية دراسة و تحليل لجعل المخاطر في حدودها الدنيا, و ذلك بالاستعانة بمجموعة من المعايير المساعدة على تقدير الجدارة الائتمانية لعل ابرز منظومة ائتمانية لقيت قبولا عاما لدى محللي الائتمان هي تلك المسماة ب 5Cs.

بناءا على الأهمية المعطاة لنشاط الجهاز المالي و البنكي برزت ضرورة التعرف على أهم جوهر نشاطه المتمثل في منح التسهيلات الائتمانية و السياسة التي تحكم هذا النشاط.

على ضوء ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبين العلاقة بين مؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Cs و قرار منح التسهيلات الائتمانية.

إشكالية الدراسة:

نحاول من خلال دراستنا هذه الإجابة على التساؤل التالي:

هل توجد علاقة بين معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Cs و قرار منح التسهيلات الائتمانية؟

و لتوضيح مشكلة الدراسة يمكن طرح التساؤلات التالية:

- هل توجد علاقة بين السمعة الشخصية للعميل طالب الائتمان و قرار منح التسهيلات الائتمانية؟
- هل توجد علاقة بين القدرة المالية للعميل طالب الائتمان و قرار منح التسهيلات الائتمانية؟
- هل توجد علاقة بين رأس المال للعميل طالب الائتمان و قرار منح التسهيلات الائتمانية؟
- هل توجد علاقة بين الضمانات المقدمة من العميل طالب الائتمان و قرار منح التسهيلات الائتمانية؟
- هل توجد علاقة بين الظروف المحيطة بالعميل طالب الائتمان و قرار منح التسهيلات الائتمانية؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات و انطلاقا من عرض الإشكالية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Cs و قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية 01: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل شخصية العميل و قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية02: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل مقدرة العميل و قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية 03: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل رأسمال العميل و قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية 04: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل الضمانات المقدمة و قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية 05: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل الظروف المحيطة و قرار منح التسهيلات الائتمانية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث و قيمته العلمية و العملية في دراسة و تحليل مؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة ب5Cs و أثرها على قرار منح التسهيلات الائتمانية و ما يتولد عن عملية المنح من مخاطر ائتمانية نتيجة لعدم قدرة المدنين من الوفاء بالتزاماتهم في مواعيد الاستحقاق.

أهداف الدراسة: إن الأهداف المرجوة من هذا البحث تتمثل في ما يلي:

- التعرف على مؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Cs المستخدمة من طرف البنوك في التحليل الائتماني لغرض معرفة قدرة و مؤهلات العميل على السداد.

- التعرف على اثر هذه المؤشرات على قرار منح التسهيلات الائتمانية.

- التعرف على ترتيب هذه المؤشرات وفقا لدرجة أهميتها النسبية من وجهة نظر أفراد العينة.

- معرفة مدى قيام البنوك التجارية بدراسة المؤشرات الخمسة لتقييم العميل قبل منح التسهيلات الائتمانية.

أسباب اختيار الموضوع:

اختيار الموضوع الذي جاء تحت عنوان اثر مؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Cs على منح التسهيلات الائتمانية كان بناءا على عدة اعتبارات و من أهمها:

- ارتباط الموضوع بمجال تخصصي و هو إدارة بنكية.

- الرغبة الشخصية في التعرف والبحث في الموضوع (فضول).

- معرفة الإجراءات و التقنيات التي يعمل بها متخذ القرار الائتماني قبل منحه لتسهيلات الائتمانية.

- معرفة درجة المخاطر الناجمة عن عدم قدرة العملاء على السداد و كيفية التعامل مع هذه المخاطر في حالة حدوثها.

المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و إثبات صحة أو نفي الفرضيات اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المناسب لعرض المفاهيم و المعلومات الخاصة بمجال البحث هذا في الجانب النظري, أما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تفسير العلاقة و استخلاص النتائج بغرض التعمق و التفصيل في الدراسة على ارض الواقع و إسقاط نتائج البحث النظري عليها, و فيما يخص نتائج الدراسة قد تم الحصول عليها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

خطة و هيكل الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول فصليين نظريين و فصل تطبيقي:

حيث خصص الفصل الأول للائتمان البنكي و مخاطره و الذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث, خصص الأول إلى مفهوم و أهمية الائتمان البنكي,أما المبحث الثاني فقد خصص إلى أنواع الائتمان البنكي و جاء المبحث الثالث تحت عنوان خصائص الائتمان البنكي.

و قد خصص الفصل الثاني لإجراءات و معايير منح التسهيلات الائتمانية و السياسة التي تحكم هذا النشاط, حيث اشتمل على ثلاثة مباحث, المبحث الأول تضمن تحليل السياسة الائتمانية, المبحث الثاني خصص لاعتبارات الواجب مراعاتها في منح الائتمان و جاء المبحث الثالث بعنوان معايير منح الائتمان.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة التطبيقية من اجل معرفة مدى تأثير مؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Cs على التسهيلات الائتمانية, و بدوره اشتمل على مبحثين, الأول تضمن التعريف بالبنوك عينة الدراسة(BADR.BDL.CPA) و المبحث الثاني خصص لغرض تحليل نتائج الاستبيان.

الدراسات السابقة:

01:دراسة شريط عابد و بنية صابرينة "اثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Cs على اتخاذ القرار الائتماني" هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية, جامعة تيارت الجزائر,هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اثر معايير و مؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Cs على قرار اتخاذ القرار الائتماني من خلال دراسة ميدانية على عينة من البنوك الجزائرية و توصلت إلى النتائج التالية: أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الجدارة الائتمانية للعميل 5Cs و بين القرار الائتماني و أن البنوك الجزائرية تستخدم فعلا هذه المعايير في عملية التحليل الائتماني مع اختلاف الأهمية النسبية لها.

02: دراسة هبة عزام قندلفت"محددات قرار منح الائتمان الخاصة بالعميل" شهادة ماجستير في قسم التمويل و المصارف,كلية الاقتصاد جامعة حماة سورية, 2018, هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل الخاصة بالعميل و المحددة لقرار منح الائتمان المصرفي, و توصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف جميعها تؤكد على ضرورة معرفة المصرف بمصادر التمويل المختلفة للعميل قبل منحه الائتمان, كما تؤكد على أهمية العوامل المتعلقة بشخصية العميل و سمعته و اثر هذه العوامل في قرار منح الائتمان,أما بالنسبة للضمانات التي يقدمها العميل طالب الائتمان فقد بينت الدراسة انه على إلا غم من اعتماد المصارف عند منح منحها للائتمان على الضمانات المقدمة من قبل العميل و سلامة هذه الضمانات, إلا أنها تعتمدها كمصدر احتياطي لسداد الائتمان و فوائده و ليست مصدرا أساسيا.

03:دراسة هديل أمين إبراهيم الشيخلي"العوامل الرئيسية المحددة للقرار الائتماني المصرفي في البنوك التجارية الأردنية" شهادة ماجستير في المحاسبة, قسم المحاسبة و التمويل كلية الأعمال, جامعة الشرق الأوسط,2012, هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية المحددة للقرار الائتماني المصرفي في البنوك التجارية الأردنية, و توصلت إلى النتائج التالية, هناك دور ذا أهمية للعوامل(الوضع المالي للعميل, السيمات الشخصية للعميل و نمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض) في اتخاذ القرار الائتماني المصرفي في البنوك التجارية الأردنية.

04:دراسة رضوان العمار و حسين قصيري" دراسة مقارنة لنماذج الجدارة الائتمانية"هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية, سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 37, العدد2 ,2015,هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الجدارة الائتمانية و مبررات دراستها و عرض أهم نماذجها و توصلت إلى النتائج التالية,أن يتلاءم نموذج الجدارة الائتمانية مع بيئة التطبيق, و أن يكون النموذج محيطا بالعوامل المالية و الشخصية للعميل المقرض, و أن أكثر نماذج الجدارة الائتمانية إحاطة بهذه العوامل هو نموذج 18Cs , و بناءا عليه فقد أوصى الباحث باعتماد هذا النموذج لدراسة الجدارة الائتمانية لعملاء القروض في المصارف العامة و الخاصة العاملة في سورية.

05:ليث أكرم القضاة "اثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة(COSO) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5Cs في البنوك التجارية الأردنية"هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد 13,العدد 4 , 2017,هدفت هذه الدراسة إلى البحث في قرار الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5Cs في البنوك التجارية الأردنية و توصلت إلى النتائج التالية,وجود اثر دو دلالة إحصائية لمقومات الرقابة الداخلية بإبعادها مجتمعة (البيئة الرقابية, الإجراءات الرقابية,تقييم المخاطر, نظام المعلومات و التوصيل,الإشراف و التوجيه) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5Cs في البنوك التجارية الأردنية.

05: دراسة WANYONYI ALBERT SOITE:

شهادة ماجستير في إدارة الأعمال 2008, بعنوان العلاقة بين استخدام شهادات الائتمان و القروض غير المنفذة لمؤسسات التمويل الأصغر في كينيا, هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى استخدام نموذج تقييم مخاطر الائتمان 6Cs من قبل مؤسسات التمويل الأصغر في كينيا و كذا إثبات العلاقة بين استخدام نموذج تقييم مخاطر الائتمان 6Cs من مستوى القروض المتعثرة , و تمكنت الدراسة من استنتاج أي من 6Cs له تأثير اكبر في تحديد مستوى القروض المتعثرة في مؤسسات التمويل الأصغر, و توصلت إلى النتائج التالية أن القروض الائتمانية ضرورية في تقيم مخاطر الائتمان, و أن أهم العوامل في6Cs هي السعة يليها المساهمة والشخصية في هذا الترتيب,و أيضا انه على الرغم من أن الضمانات هي الأكثر تحدثا بين القروض إلا أنها اقل أهمية في الإقراض في المؤسسات الصغيرة.

الفصل الأول:

الائتمان المصرفي ومخاطره

تمهيد:

يعتبر الائتمان البنكي فعالية بنكية غاية الأهمية سواء على مستوى البنوك التجارية و المؤسسات الوسيطة الأخرى أو على مستوى الاقتصاد ككل فعل مستوى البنوك يعد الائتمان الاستثمار الأكبر من خلاله تستطيع البنوك تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح و بدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد و مع تنامي العولمة و انفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض و زيادة المنافسة و تطور وسائل الاتصالات و الالكترونية أدى إلى زيادة الخدمات البنكية المقدمة من طرف البنوك و تنوعها و زيادة تعقيد العمليات البنكية و لمقابلة هذا التطور و المخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري الاهتمام بالمخاطر بصفة عامة و المخاطر الائتمانية بصفة خاصة.

المبحث الأول: مفاهيم أولية حول الائتمان البنكي.

يعتبر الائتمان البنكي من أهم استثمارات البنك , إذ يمثل الجانب الأكبر و الأساسي من الأصول وكذا العائد الأساسي للبنك من خلال منحه للأفراد و المؤسسات الاقتصادية عليه قمت بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب ففي المطلب الأول تناولنا مفهوم و أهمية الائتمان البنكي أما المطلب الثاني فتناولنا فيه أنواع الائتمان المصرفي والتسهيلات الائتمانية, و المطلب الثالث كان حول خصائص الائتمان البنكي .

المطلب الأول: مفهوم و أهمية الائتمان البنكي.

❖ **مفهوم الائتمان:**

هناك العديد من التعارف للائتمان نذكر منها مايلي :

الائتمان هو كلمة عربية صحيحة يستخدمها الاقتصاديون ترجمة للكلمة اللاتينية crédit و إن أصل كلمة الائتمان crédit مأخوذة من أصل الكلمة اللاتينية credero و التي تعني الثقة و الاطمئنان.[1]

و الائتمان هو الثقة التي يوليها البنك لعملية في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة مقابل عائد متفق عليه.[2]

الائتمان هو عبارة عن قيام البنوك بمختلف تخصصاتها بتقديم سقوف تمويلية و منح تسهيلات ائتمانية مختلفة (جاري ,مدين, قروض .....) للقطاعات التجارية و الاقتصادية المختلفة.[3]

و عرفه الثمري بأنه المديونية التي تتضمن إعطاء أو استلام سلع و قوى شرائية في مقابل وعد بالسداد للسلع أو القوة الشرائية في وقت لاحق.[4]

الائتمان هو:الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا أم معنويا بان يمنحه مبلغا من المال لاستخداماته في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها و بشروط معينة عائد مادي متفق عليه و بضامنات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.[5]

---

[1] النجفي حسين توفيق ,معجم المصطلحات التجارية و المصرفية, دار الحرية للطباعة بغداد,1976 ص 108.

[2] عبد الحميد عبد المطلب, اقتصاديات النقود و البنوك الأساسيات و المستحدثات, دار الجامعة الإسكندرية مصر 2007, ص 143.

[3] إبراهيم علي الجرزاوي, نادية شاكر ألنعمي, تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارةّ, مجلة الإدارة و الاقتصاد, العدد 83 جامعة بغداد 2010 ص 6 .

[4] الثمري ناظم الثمري, النقود و المصارف, جامعة الموصل 1982, ص 9.

[5] سيف هشام صباح, الائتمان المصرفي و دوره في التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية , دار النشر جامعة حلب كلية الاقتصاد 2010,ص 4.

من التعاريف السابقة للائتمان نلاحظ انه رغم اختلافها في التعبير و الصيانة إلا أنها تتفق على أن الائتمان هو عبارة عن علاقة اقتصادية تجمع بين طرفين هما :البنك المانح للائتمان و العميل الطالب للائتمان و على أساس هذه العلاقة يتبين لنا العناصر الأساسية التالية للائتمان:

الثقة:و هي ما تستلزم قيام البنك بدراسة كلفة المقومات و المتغيرات قصد التحقق من الجدارة الائتمانية للعميل.[1]

مبلغ الائتمان: و قد يقدم هذا المبلغ بشكل مباشر للعميل و قد يتاح له في صورة أخرى كإضافته إلى حسابه الجاري أو غير ذلك من صور الإتاحة المتعارف عليها في العمل الائتماني.

فترة الائتمان: و تتمثل في الفترة الفاصلة بين تاريخ تقديم الائتمان إلى العميل و تاريخ سداده إلى البنك و تعتبر هذه الفترة العنصر الجوهري في الائتمان لأنها أساس التفرقة بين المعاملات الفورية و المعاملات الائتمانية.

❖ **أهمية الائتمان:**

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من زاويتين الأولى وفقا لوجهة نظر البنك التجاري ذاته و الثانية لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي:[2]

أ: أهمية الائتمان المصرفي على مستوى البنك:هو يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له و من خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية و النمو و يضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها, و يتحقق ذلك نظرا لان الائتمان بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار المصرفي بأهم أصول البنك التجاري كما انه النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من عوائد البنك و من خلاله يستطيع أن يساهم بدوره في اقتصاد البلد.[3]

كما يعتبر الاستثمار قسوة على إدارة البنك نظرا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد يؤدي إلى انهيار البنك و هو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك و الذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح و بدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.[4]

ب": أهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد: تكمن أهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد الوطني في دوره الذي يلعبه هذا الائتمان في تنمية الاقتصاد و يمكن تلخيص هذه الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني في النقاط التالية:

يعد الائتمان المصرفي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك و متعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم المصادر لإشباع الحاجات التمويلية لقطاع النشاط الاقتصادي المختلفة.

[1] عبد الحميد عبد المطلب, مرجع سبق ذكره, ص 143.

[2] خليل الشماع, تقييم أداء المصارف التجارية, معهد التدريب المالي و المصرفي 2004 ص 596.

[3] محمد كمال عفان, إدارة الائتمان المصرفي, دار اليازوري العلمية 2018 ص12.

[4] عبد الحميد عبد المطلب, البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2000 ص 104.

منح الائتمان يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي و تقدمه و رخاء المجتمع الذي تخدمه, فيعمل الائتمان على خلق فرص العمالة و زيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية و تحسين مستوى المعيشة.

الائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد و في حالة الإفراط فيه يؤدي إلي ضغوط تضخمية و كلا الحالتين لها أثار اقتصادية غاية في الخطورة و تسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها.

المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي و التسهيلات الائتمانية.

❖ أنواع الائتمان:

تحدد أنواع الائتمان وفقا لمعايير متعددة و أهم هذه المعايير نذكر منها:

1: من حيث مدة الائتمان:[1]

أ- الائتمان قصير الأجل: و هو الائتمان الذي يقدم لمدة لا تزيد عن سنة و يكون في العادة لثلاثة أو ستة أو تسعة أشهر, و هذا النوع من الائتمان يهدف عادة إلى تمويل العمليات الصناعية أو التجارية أو الزراعية مثل شراء الأسمدة و البذور.

ب-الائتمان متوسط الأجل: و تتراوح مدة هذا الائتمان ما بين سنة و خمس سنوات و يهدف في العادة إلى تمويل احتياجات الأفراد من السلع المعمرة.

ج- الائتمان طويل الأجل: و هو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات بصفة عامة و يستهدف في العادة تمويل رؤوس الأموال الثابتة كشراء الأراضي للزراعة أو إنشاء مشروع صناعي أو بناء عقار.

2: حسب الغرض من الائتمان:

أ: الائتمان الاستثماري (الإنتاجي) :و نقصد به القروض و التسهيلات المنوحة إلى المشاريع و المؤسسات الإنتاجية بهدف تمويل الأصول الثابتة حيث يكون الغرض من استخدامها إنتاجيا أي لغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كشراء المواد الخام أو شراء آلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للشركة.[2]

ب- الائتمان التجاري :هو احد أنواع التمويل قصير الأجل و تتحصل عليه المؤسسة من الموردين, و يتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عملية الإنتاج و يلعب الائتمان التجاري دور بالغ الأهمية في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة التجارية منها و المؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المنخفضة, أو تعاني من عدم كفاية رأس مالها للعامل في تمويل احتياجاتها التجارية.

يتمتع هذا النوع من الائتمان بعدة مزايا و يمكن أن نذكر أهمها في مايلي:

[1] يوسف حشام صباح الفخري الائتمان المصرفي, جامعة حلب, كلية الاقتصاد 2010 ص 03.

[2] مراد سالم الطلاع , إدارة العمليات التفاوضية في قرار منح الائتمان , مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال الجامعة الإسلامية غزة 2010 ص 67.

- سهولة الحصول عليه:فهو لا يتطلب تلك الإجراءات المعقدة و المتعددة التي يتطلبها الإقراض من البنك أو غيره من المنشآت المالية و عادة لا توجد طلبات رسمية لابد من تحريرها آو مستندات يجب توقيعها بل نجد الموردين يكونون عادة على استعداد لإعطاء عملائهم مهلة للسداد إذا كانت ظروفهم المالية لا تسمح بالدفع في تاريخ المحدد.

- المرونة: أن الائتمان التجاري مصدر من مصادر التمويل حيث تستعمله المؤسسة كلما أرادت ذلك بالكيفية التي تحتاجها كما أن استخدامه يترك أصول المؤسسة دون مساس لان المورد نادرا ما يطلب رهن أصول المؤسسة مقابل الحصول على الائتمان,و هذا ما يسمح للمؤسسة بالحصول على أموال إضافية من مصادر أخرى بضمان أصوله.

و تدخل تكلفة الائتمان في سعر البضائع يعتمد على مقدار الخصم النقدي الذي يمنحه المورد للمؤسسة, إذ ما سددت هذه الأخيرة قيمة المشتريات خلال فترة قصيرة من تاريخ تحرير الفاتورة و قبل موعد الاستحقاق.[1]

ج- الائتمان الاستهلاكي:يحصل عليه الأفراد بهدف تمويل نفقاتهم الاستهلاكية و يستخدم في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها.[2]

3 - من حيث شخصية متلقي الائتمان: [3]

و هنا يفرق بين الائتمان الخاص و الائتمان العام.

أ- الائتمان الخاص: و هو الذي يكون فيه متلقي الائتمان فردا أو شركة أو مؤسسة أي أن متلقي الائتمان هو احد أفراد القانون الخاص, سواء كان فردا طبيعيا أو شخصية اعتبارية.

ب- الائتمان العام: و فيه يكون متلقي الائتمان هو الدولة أو شخصا معنويا من شخصياتها, كالبلديات و المجالس المحلية و الولايات.

4-من حيث الضمان:

أ- الائتمان المصرفي بضمان:[4]

تعد الضمانات وسائل تامين البنك ضد خطر عميله فهي تطلب بعد التأكد من سمعة العميل المالية و دراسة مصادر دخله و مركزه المالي حيث هناك قروض تمنح بضمان معين فقد يكون الضمان عقار أو محصول زراعي أو أوراق مالية آو كمبيالات أو بضائع .....الخ

- ✓ ائتمان مقابل أوراق مالية:تراعي البنوك في هذا النوع من الائتمان أن تكون الأوراق المالية المتخذة كضمان للقرض هي من الأوراق القابلة للتداول في سوق الأوراق المالية (البورصة) و التي يمكن الاقتراض بضمانها من البنك المركزي.

[1] حابس إيمان دور التحليل المالي في منح القروض مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010 ص 6 ص 7 .
[2] مراد سالم الطلاع , مرجع سبق ذكره ص 68 .
[3] محمد كمال عفان , مرجع سبق ذكره ص 24 .
[4] حابس إيمان, مرجع سبق ذكره ص 9 .

- ✓ ائتمان مقابل محاصيل زراعية:و هو ائتمان يقدم مقابل رهن العميل لجملة من محاصيله الزراعية بقدر قيمة القرض المعطى لتكون كضمان للبنك إذا لم يسدد العميل ما عليه.
- ✓ ائتمان مقابل أوراق تجارية: تتمثل هذه القروض التي تمنحها البنوك لعملائها مقابل الكمبيالات المسحوبة لصالح هؤلاء العملاء و المودعة لديها,و لتحتاط البنوك تقوم باقتطاع هامش معين من قيمة الكمبيالات الضامنة بما يجعل قيمتها الاقراضية تقل عن قيمة الضمان بنسبة بين 20% 50%
- ✓ ائتمان مقابل بضائع: تعتبر البضائع المرهونة ضمان ائتمان من السلع التي لا تتعرض للتلف سريعا و تكون سهلة التصريف, و لكي يتمكن البنك المقرض من بيعها لاستفاء حقه في حالة تعذر العميل عن سداد القرض و يتم تحديد قيمة البضائع على أساس ثمن شرائها أو تكلفة إنتاجها مع تخفيض نسبة معينة لمواجهة احتمالات انخفاض قيمتها السوقية خلال العام.
- ✓ ائتمان مقابل رهن عقاري: يقدم العقار كضمان للبنك إذا رأى هذا الأخير حالة عدم الاستقرار في الوضعية المالية للعميل ليحول محله في حالة عدم سداده للقرض الأصلي.

ب- الائتمان المصرفي غير المضمون:[1]

و هي القروض المقدمة بدون ضمان (سحب على المكشوف) فهي لا تقابلها ضمانات عينية و لا شخصية تمنح استنادا إلى ثقة المصرف بالمقترض و غالبا ما تحصل عليها الوحدات الاقتصادية ذات المراكز المالية الممتازة و يراعي في منحها الإمكانيات الواضحة لتسديد.

❖ **التسهيلات الائتمانية:**

التسهيلات الائتمانية هي مجموعة الأموال التي يقدمها البنك إلى الأفراد و الشركات سواء كانت في شكل نقدي أو غير نقدي بهدف توظيفها في عمليات استثمارية مختلفة و نميز منها نوعيين هما تسهيلات ائتمانية مباشرة و أخرى غير مباشرة.

01- التسهيلات الائتمانية المباشرة:

و هي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل لتمويل مشاريعه التجارية و غيرها و تمثل بموجب الموافقة عليها التزام مباشر على البنك أن يقوم بدفعه فورا للعميل أو بدفعات و ذلك حسب الشروط الموافق عليها.

التسهيلات الائتمانية المباشرة هي التوظيف الرئيسي لأموال المودعين لدى البنوك التجارية و الأكثر ربحية و من أهم أنواع هذه التسهيلات ما يلي:

- ✓ **الحساب الجاري المدين:** و بموجبه يسمح البنك للعميل ذي الأهلية بالحصول على التسهيلات بالسحب من حساب يفتح باسمه, و لا يسمح له بالسحب إلا في حدود معينة و بعد أن يقوم العميل بالتوقيع على عقد بينه و بين البنك يطلق عليه عقد حساب جاري مدين مقابل ضمانات تحفظ حق البنك.[1]

[1] سلوى عبد الجبار عبد القادر المخاطر الائتمانية و أثرها في القرار الائتماني الصائب,مجلة كربلاء العلمية, المجلد السادس العدد 01 علمي 2008.

و هذا النوع من الائتمان ينتمي إلى تصنيف الائتمان التجاري, حيث يقوم البنك بتخفيض سقف للعميل لتمويل نشاطه التجاري و ذلك خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة قابلة لتجديد لفترة مماثلة و يسمح للعميل بسحب مبالغ من هذا الحساب حسب الحاجة,كما يقوم بالاداع فيه و يتم احتساب الفوائد على الرصيد المسحوب فقط و ليس على إجمالي السقف الممنوح للعميل.[2]

- ✓ **الكمبيالات المخصومة**:هي الكمبيالات التي يقوم التجار و غيرهم بخصمها لدى البنوك التي يتعاملون معها نظرا لحاجتهم إلى الأموال, و تعني عملية الخصم أن يقوم بتظهير الكمبيالة التي لم تستحق بعد تظهيرا ناقلا للملكية مقابل أن يدفع البنك قيمتها بعد الخصم نسبة معينة من قيمة الورقة تسمى خصم.[3]

و هي أيضا صك مكتوب وفق أوضاع شكلية, حددها القانون قابلة للتداول تم حجز قيمتها من البنك المخول في صرفها أو البنك صاحب حساب أو مصدر الكمبيالة و تتضمن أربع أطراف هم الساحب و المسحوب عليه و المستفيد و المصرف و يتم فيها أمر بالدفع غير مشروط من الساحب إلى المسحوب عليه بان يدفع مبلغا من المال في تاريخ محدد أو بمجرد الاطلاع إلى الطرف الثالث و هو المستفيد أو حامل الصك.

- ✓ **القروض المصرفية**: تعتبر القروض المصرفية من أهم أنواع التسهيلات الائتمانية المباشرة التي تعتمد عليها البنوك التجارية حيث تمثل الجانب الأكبر من استخدامات هذه البنوك.

لذا يمكن تعريف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العمولات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة.[4]

و يمكن تعريفها كذلك بأنها عملية مالية يضع من خلالها المقرض (الدائن) مبلغ مالي تحت تصرف المقترض (المدين) بموجب عقد يتضمن كل من المدة, معدل الفائدة, الضمانات و طريقة التسديد.

02- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

التسهيلات غير المباشرة لا تدفع للعميل مباشرة بل تقدم إليه بطرق مختلفة و في حالة إخلال العميل بالتزامه تجاه المستفيد فان هذه التسهيلات تشكل التزاما فعليا على البنك الذي يجب عليه دفعه, بغض النظر عن قبول العميل أو رفضه لعملية الدفع و من بين أنواع هذه التسهيلات ما يلي":

- ✓ **خطابات الضمان**:يعتبر خطاب الضمان الذي يتكون بين المصرف المصدر و المستفيد و العميل أمر الإصدار من أساليب التمويل الغير مباشرة التي تلجا إليها المصارف في معرض تقديمها لخدماتها المصرفية,و يستند إلى العرف و العادات المصرفية التي أقرت إحكامه حيث ينطلق خطاب الضمان من استقلالية الالتزامات الناشئة عنه بين أطراف هذا النوع من الأعمال المصرفية.و من شروطه ما يلي:[5]

---

[1] عبد الوهاب يوسف احمد, التمويل و إدارة المؤسسات المالية, دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة 1 الأردن 2008 ص 89.

[2] مراد سالم الطلاع مرجع سبق ذكره ص إ68.

[3] حمزة محمود الزبيدي, إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني , مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع عمان 2000ص104.

[4] ألشواربي عبد الحميد إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية و القانونية, منشاة المعارف الإسكندرية 2002 ص 103.

[5] سليمان محمود الابراهيم,الديون المتعثرة و معالجتها في المصاريف الخاصة السورية في ظل الأزمة, مشروع بحث مقدم لاستكمال متطلبات نيل درجة ماجستير في إدارة الأعمال, الجامعة الافتراضية السورية 2017و2018 ص 29 30.

1:الاستقلالية: فالبنك يتعهد بالدفع لدى أول طالب بالرغم من معارضة المدين أو أيا كان مصير التزام المدير وذلك برضا و إرادة البنك, لذلك لا يجوز للبنك أن يرفض الوفاء للمستفيد بسبب يرجع إلى علاقة البنك بالأمر أو إلى علاقة الأمر بالمستفيد.

2: الكفاية الذاتية:يجب أن يكون خطاب الضمان كافيا لتحقيق الغاية منه,فلا يجوز أن يتوقف مضمونه أو مقداره آو استحقاقه على أي وثيقة أو أي عنصر خارج عن خطاب الضمان, بحيث يطمئن المستفيد منه عندما يتلقاه إذ يعتبر نفسه قد تلقى نقودا.

3: الاستحقاق المباشر: يكون الخطاب مستحقا للأداء منذ تاريخ صدوره, فحتى لو صدر خطاب الضمان مؤجلا جاز للمستفيد المطالبة به بشكل مباشر.

- ✓ **بطاقات الائتمان**: تعتبر بطاقة الائتمان شكلا من أشكال الائتمان المعاصر, و هي عبارة عن بطاقة خاصة يصدرها البنك لعميله بحيث تمكنه هذه البطاقة من الحصول على السلع و الخدمات دون دفع المقابل في الحال و يلتزم البنك المصدر للبطاقة بالدفع عن حاملها و التحصيل منه إما فوريا بالخصم من الحساب أو أجلا خلال مدة زمنية معينة.[1]
- ✓ **الاعتماد المستندي** :هو عقد يتعهد البنك بموجبه بدفع مبلغ محدد للمستفيد إذا ما قدم هذا الأخير في اجل محدد ووثائق محددة.

و يعرف أيضا: هو تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق آو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها.

أطراف الاعتماد ألمستندي:[2]

1- طالب فتح الاعتماد: هو العميل المستورد الذي يقدم إلى البنك الذي يتعامل معه بطالب فتح الاعتماد المستندي لصالح المصدر.

2- البنك فاتح الاعتماد (مصدر): هو البنك الذي يتعامل معه المستورد و الذي يتعهد للمستفيد بدفع قيمة مستندات الاعتماد المقدمة وفق شروط الاعتماد, و يتم التعهد بالدفع للمستفيد عادة من طريق البنك المصدر.

3- البنك مبلغ الاعتماد:هو البنك الذي يقوم بتبليغ الاعتماد المستندي إلى المصدر و ذلك بناءا على طلب البنك فاتح الاعتماد و بدون أي مسؤولية عليه آو ارتباط من قبله.

4- البنك المعزز للاعتماد:هو البنك الذي يضيف تعهد للمستفيد بالدفع إذا قدم المستفيد المستندات المطلوبة في الاعتماد و كانت مطابقة لشروط الاعتماد.

5- المستفيد:هو الطرف الذي فتح الاعتماد المستندي لصالحه و الذي يحق له استلام قيمة الاعتماد إذا ما نفذ الشروط المتفق عليها و قدم المستندات المطلوبة في الاعتماد.

- ✓ **الائتمان المصرفي بصيغة التمويل التأجيري**: يعتبر التمويل التأجيري شكلا جديدا للائتمان المصرفي و هو احد أهم التطورات التي حدثت في نشاطات المصارف بل هو ذروة التطور القانوني لصيغ التي تحققت لشركات الأعمال في الحصول على المعدات اللازمة دون ان تضطر لأداء كامل القيمة أو الكلفة, بل يقتصر على أداء قيمة الإيجار المستحق على الموجود الثابت عن كل فترة زمنية مع الحفاظ في ذات الوقت بكامل الضمانات اللازمة للمؤجر في الأصول أو

[1] إبراهيم محمد شاشوة بطاقة الائتمان حقيقتها و تكييفها الشرعي, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ,المجلد 27 العدد الثالث 2011 ص 655 .

[2] سليمان محمود الابراهيم. مرجع سبق ذكره ص 31.

المعدات إيجارا تمويليا عن طريق الاعتراف للمؤجر بحق الملكية لتلك الأصول آو المعدات مع الاتفاق على إمكانية استرداد الأصول المؤجرة إذا امتنع المستأجر عن أداء قيمة الإيجار المتفق عليه, لذلك فان التمويل التأجيري هو علاقة تعاقدية بمقتضاها يقوم مالك الأصل محل العقد بمنح المستأجر حق استخدام هذا الأصل في فترة زمنية معينة مقابل دفع مبالغ معينة على نحو دوري.[1]

المطلب الثالث: خصائص الائتمان المصرفي:

يمنح الائتمان المصرفي للمؤسسات الكبيرة و الصغيرة و المؤسسات الكبيرة باعتبارها اكبر حجم و توسعا مقارنتا بالمؤسسات الصغيرة فتحتاج أكثر للائتمان المصرفي لتمويل مشاريعها و باعتبارها النشاط الأكثر شيوعا فهو يتمتع بهذه الخصائص:[2]

- الثقة بين الطرفين:و هي أهم خصائص الائتمان فلا بد من البنك أن تكون له ثقة في الزبون الذي سوف يقوم بالتسديد في الوقت المحدد.

- تحديد مدة الاستحقاق:يجب أن تكون فجوة زمنية بين منح الأموال و استحقاقها.

- التعهد أو المبادرة: يعد البنك الزبون بمنحه الائتمان بعد موافقة هذا الأخير على شروط العقد.

- الربح أو الفائدة: يجب على الزبون دفع ثمن القيام باستخدام هذه الأموال المتمثلة في الفائدة.

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية.

أصبحت البنوك اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى أخر و تعتبر المخاطر الائتمانية من أهمها نظرا لعدم إعطاء الاهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية و لأسباب أخرى تؤدي بدورها إلى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى الأطراف المتعاملة مع البنك.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية:

هناك عدة تعاريف للمخاطر الائتمانية نذكر منها مل يلي:

المخاطر الائتمانية هي درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشا خسائر القروض و الاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة.[3]

المخاطر الائتمانية هي المخاطر المرتبطة بفشل الطرف الأخر في الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها.[4]

المخاطر الائتمانية هي: مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين, و يتولد عن العجز عن السداد خسائر كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل.[1]

---

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي, اقتصاديات الائتمان المصرفي ,منشاة المعارف الإسكندرية , مصر 2000 ص 424 .

[2] فلاح حسين الحسني, مؤيد عبد الرحمان الدوري, إدارة البنوك, الطبعة 2 دار وائل لنشر و التوزيع, 2003 ص 124.

[3] حسين بلعجوز, مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية ,ط 1 ,مؤسسة الثقافة الجامعية, الإسكندرية 2009 ص 71.

[4] عبد المعطي رضا أرشيد, إدارة الائتمان,ط 1 ,دار وائل لنشر , عمان 1999 , ص 222.

و كذلك تعرف بأنها احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض و أعبائه وفقا لشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.[2]

مخاطر الائتمان هي مخاطر التي يتسبب بها عملاء المصرف تعتمد قيمة مخاطر الائتمان على:

مبلغ الائتمان.

احتمال عدم الوفاء (احتمال وقوع خسائر مالية).

نسبة وقوع الخسائر (نسبة الاسترداد) إذ يمكن آن تكون خسائر كلية أو خسائر جزئية.[3]

المطلب الثاني: صور المخاطر الائتمانية:

هناك عدة تقسيمات للمخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك تختلف حسب معايير تصنيف هذه المخاطر, يمكن حصرها وفقا لمصادرها على النحو التالي:

أولا: المخاطر المتعلقة بالمقترض:

تتعدد المخاطر المتعلقة بالمقترض و تتداخل فيما بينها و ذلك على النحو التالي:[4]

- ✓ أهلية المقترض: من الطبيعي أن يطمأن البنك إلى أن المتعاقد على الائتمان له الحق في تمثيل المؤسسة المانحة للائتمان, و انه يملك سلطة الائتمان و التعاقد, و في هذا الشأن يجب التعرف على الشكل القانوني للمؤسسة المانحة للائتمان و حقوق و سلطات المديرين في الائتمان, و في حالة عدم وجود نص في عقد الشركة يظم الائتمان بتعيين توافر موافقة الجمعية العمومية أو الشركاء جميعا حسب الأحوال.
- ✓ السمعة الائتمانية للمقترض: تتمثل سمعة العميل في المعلومات التي يجب تجميعها عنه,و التي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفاءه بالالتزامات في مواعيدها, و تهتم البنوك بالتعرف على ما إذا كان المقترض قد اعتاد أن يماطل في السداد أو انه لا يوفي إلا بالضغط عليه, فضلا عن أهمية الاطمئنان إلى حسن نواياه في التعامل و أمانته و هذه الأمور و غيرها بكشفها الاستعلام عنه في السوق و من البنوك و باسترجاع تجربة البنك في التعامل معه في الماضي.
- ✓ السلوك الاجتماعي للمقترض: و يقصد به طريقة معيشته و علاقته بالغير أو أسلوبه في الإنفاق فهذه التصرفات الشخصية قد تأثر على نشاط المقترض و قد تسبب له بعض الصعوبات المالية.

---

[1] صلاح حسين, تحليل و إدارة و حوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية, دار الكتاب الحديث , الجزائر , 2010 ص22.

[2] ابتهاج مصطفى عبد الرحمان, إدارة البنوك التجارية, ط2 دار النهضة العربية. القاهرة 2000 ص44.

[3] هاجر رزارقي , إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية جامعة فرحات عباس سطيف 2012,ص115.

[4] عبد المطلب عبد الحميد, اقتصاديات النقود و البنوك دار الجامعة لنشر الإسكندرية مصر 2007 ص157.

- ✓ المركز المالي للعميل: و يتمثل في دراسة القوائم المالية للميزانية و حساب التشغيل و المتاجرة و حساب الأرباح و الخسائر, و استخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمؤسسة و مدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي و سيولة أصوله , و تطور نشاطها و حجم أعمالها , و معدلات الأرباح المحققة و مدى تماشيها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل.
- ✓ المقدرة الإنتاجية للمقترض: و يتم الوقوف عليها من بحث و كفاءة استخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة,و الأسلوب المتبع في الإنتاج و التنظيم الداخلي في المؤسسة و خبرة العاملين فيها و مدى جودة إنتاجها و تقبل السوق له, و انتظار عملائها في السداد و خططها بشان الإنتاج و التوسع في النشاط في المستقبل.

ثانيا: المخاطر المتعلقة بطبيعة العملية المطلوب تمويلها و طبيعة النشاط الذي تنتمي إليه:

تتعدد و تتنوع هذه المخاطر في ضوء كل شكل من أشكال منح التسهيلات الائتمانية حيث يتميز كل من هذه الأشكال بعدد من المخاطر التي تنشا من طبيعة العملية ذاتها و الضمانات المقدمة و التطورات المستقبلية المتوقعة و المرتبطة بالعمليات المطلوب تمويلها في المستقبل, فمثلا من المخاطر التي ترتبط بعمليات التمويل بضمان بضائع , عدم استقرار أسعار البيع للبضائع المقدمة كضمان مع عدم التزام العميل على تغطيته قيمة التراجع في الضمانات من موارده الذاتية, لذلك مخاطر تعرض البضائع للتلف أو الهلاك أو التقادم الفني تختلف عن مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية و تتمثل أهم مخاطر هذا النوع من التسهيلات في عدم استقرار أسعار بيع الأوراق المالية داخل البورصة , و عدم استقرار المركز المالي للمؤسسة مصدرة الورقة المالية مما يؤثر في القيمة السوقية للأسهم و السندات التي تصدرها , و عدم سلامة المستندات التي تثبت ملكية العميل للأوراق المالية المقدمة كضمان و غيرها من المخاطر التي تختلف باختلاف الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب و الضمانات المقدمة.

ثالثا:المخاطر المرتبطة بالبنك.

تنشا هذه المخاطر نتيجة عدم قيام البنك بمتابعة أحكام اتفاقيات القروض بدقة و عدم قيامه بوضع الأنظمة الكفيلة للرقابة على الائتمان الممنوح بالإضافة إلى عدم انتهاج و رسم سياسة ائتمانية رشيدة تعمل على المحافظة على الموارد المالية للبنك و تضمن حسن استثمارها و توظيفها و تتمثل أهم المخاطر المرتبطة بالبنك في ما يلي:

- ✓ مخاطر السيولة:ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين, حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشا ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة و المواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء و تسديدات العميل المقترض و من أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث أجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.

- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي و الأزمات الحادة في أسواق المال.[1]

- ✓ مخاطر التسعير:و تنشا هذه المخاطر نتيجة عدم اعتماد البنك على أسس سليمة في مجال تسعير القروض و التسهيلات الائتمانية الممنوحة و إتباعه لسياسة ائتمانية تقوم على أساس الربط بين مستوى المخاطرة الائتمانية و الأعباء التي يتم تحميلها إلى العملاء المقترضين و لتجنب هذا النوع من المخاطر يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة و ربطها بمستوى المخاطرة المتوقعة, مكلما زادت المخاطرة ينبغي أن يرتفع العائد المتوقع من التسهيلات الائتمانية.[2]
- ✓ مخاطر الإدارة:و ترتبط هذه المخاطر بنوعية الإدارة و أنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير و توزيع الأرباح كما ترتبط بطبيعة السياسات المحاسبية و النظم المطبقة في مجال الرقابة الداخلية , و عموما ينشا هذا النوع من المخاطر لأسباب التالية:

- ضعف نظام العمل الداخلي و الإجراءات الرقابية.
- قصور أجهزة المتابعة في البنك .
- نقص الخبرات و الكفاءات الإدارية.
- عدم توافر قنوات اتصال جيدة بين الإدارات المختلفة داخل البنك.

رابعا:المخاطر المتعلقة بالظروف العامة.

ترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج عن إرادة كل من العميل المقرض مما يصعب التنبؤ بها عند اتخاذ القرار الائتماني,كما أن هذه المخاطر لا تؤثر فقط على نشاط العميل أو على القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه و لكنها تمتد أحيانا لتؤثر على كافة القطاعات و الأنشطة الاقتصادية .

خامسا:المخاطر المتعلقة بالغير.

قد يتعرض المقرض بسبب أفعال الغير إلى بعض المخاطر التي تؤثر على الوفاء بالتزاماته و التي ليس من السهل حصرها.كإفلاس احد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل و التي تؤثر على نشاطه و بالتالي على قدرته على السداد .[3]

المطلب الثالث: طرق تقدير و تقييم المخاطر الائتمانية:

سنتطرق في هذا المطلب إلى آلية تقييم المخاطر الائتمانية و أهم الطرق المستخدمة لتقدير هذه المخاطر.

❖ **آلية تقييم المخاطر الائتمانية.**

[1] مفتاح صالح,المخاطر الائتمانية تحليلها قياسها إدارتها و الحد منها , مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة , جامعة الزيتونة الأردن , يومي 16 و17 افريل 2007 .

[2] سمير الخطيب, قياس و إدارة المخاطر بالبنوك , منشاة المعارف, الإسكندرية مصر 2005 ص 152 .

[3] حجازي وفاء يحي احمد, المحاسبة عن القروض و الائتمان, كلية التجارة, مصر 2009 ص 178,.

يتم تقييم المخاطر التي تتعرض لها عملية منح الائتمان المصرفي من خلال آلية تنطوي على تقييم ستة عناصر أساسية و تعرف تلك الآلية التي يتطلب تنفيذها بطريقة متكررة مع كل طلب مقدم لمنح الائتمان,بنظام(6Cs) و فيما يلي موجز لكل منها:[1]

أولا: شخصية العميل: و يقصد بها مجموعة السمات الشخصية التي تكشف عن نمط استجابة العميل المحتمل نحو سداد التزاماته المالية , و تمكن أهمية هذا العامل في أن منح الائتمان ينطوي ضمنيا على وعد من المقترض بالسداد للمقرض عند حلول آجال الدين , و بالتالي فمن الضروري التأكد من أن العميل الحاصل على الائتمان هو من تلك الشخصيات المؤتمنة و الملتزمة التي تفي بالتزاماتها نحو البنك, فقد تكون قدرة العميل على السداد جيدة, إلا أن رغبته في السداد في المواعيد المتفق عليها غير مؤكدة, و يعتمد محللي الائتمان في الكشف عن جوانب شخصية العميل على ما يعرف بالتاريخ الائتمان,و يقصد به سمعة العميل من حيث قيانه بسداد التزاماته نحو البنك آو البنوك التي سبق له الإقراض منها.

ثانيا:الطاقة الافتراضية: تقيس الطاقة الافتراضية للعميل مدى قدرته على توليد الأموال الكافية لخدمة الدين (فوائد القرض), و يمكن لمحليلي الائتمان البنكي الوصول إلى تلك الطاقة من خلال التحليل المالي لقوائم العميل المالية,ربحية النشاط لعدد من السنوات المتتابعة, متوسط رصيد النقدية, لذا يعتبر الباحثين أن الطاقة الافتراضية هي معيار موضوعي و كمي في قياس قدرة العميل على السداد.

ثالثا: رأس المال:يعبر هذا المتغير عن الوضع المالي للعميل وفقا لما أسفرت عنه نتائج تحليلات قوائمه المالية, و يعطي محليلي الائتمان أهمية خاصة لبعض المعدلات آو النسب المالية التي تكشف بصورة أكثر فاعلية عن هذا الوضع,مثل نسب التداول, معدلات الإقراض, معدلات تغطية الفوائد.

رابعا: الرهن: يتمثل الرهن في الأصول التي يقدمها المقترض(العميل) إلى المقرض (البنك) كضمان بغرض الحصول على القرض, هناك العديد من الرهنات التي يمكن ان يقدمها العميل و تقبلها البنوك كضمان للقرض بحيث إذا توقف العميل عن السداد, يحق للبنك الرجوع و التصرف في هذا الرهن .

خامسا: الظروف الاقتصادية: و يقصد بها الظروف الاقتصادية التي تعمل في ظلها المؤسسة أو العميل طالب الائتمان و لها تأثير على نشاطه,فمثلا تحجم الكثير من البنوك على منح الائتمان للمشروعات التي تعمل في ظل ظروف اقتصادية غير مواتية أي لا يتوقع النشاط الذي يعمل به رواج و هو ما سيؤدي بالتبعية إلى أضعاف قدرتها على سداد القرض أو خدمة الدين.

سادسا: الرقابة: و يقصد بها الاعتبارات القانونية المصاحبة لعملية منح الائتمان, حيث يجب ان تتفق السياسة الائتمانية التي ينتهجها البنك مع القواعد و التشريعات المنظمة للعمل البنكي, و داخل الحدود التي يضعها البنك المركزي.

الشكل 1: متغيرات آلية المخاطر العامة للائتمان البنكي.

[1] طارق طه, إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات ,دار الجامعة الجديدة الإسكندرية, مصر,2006 ص 369.

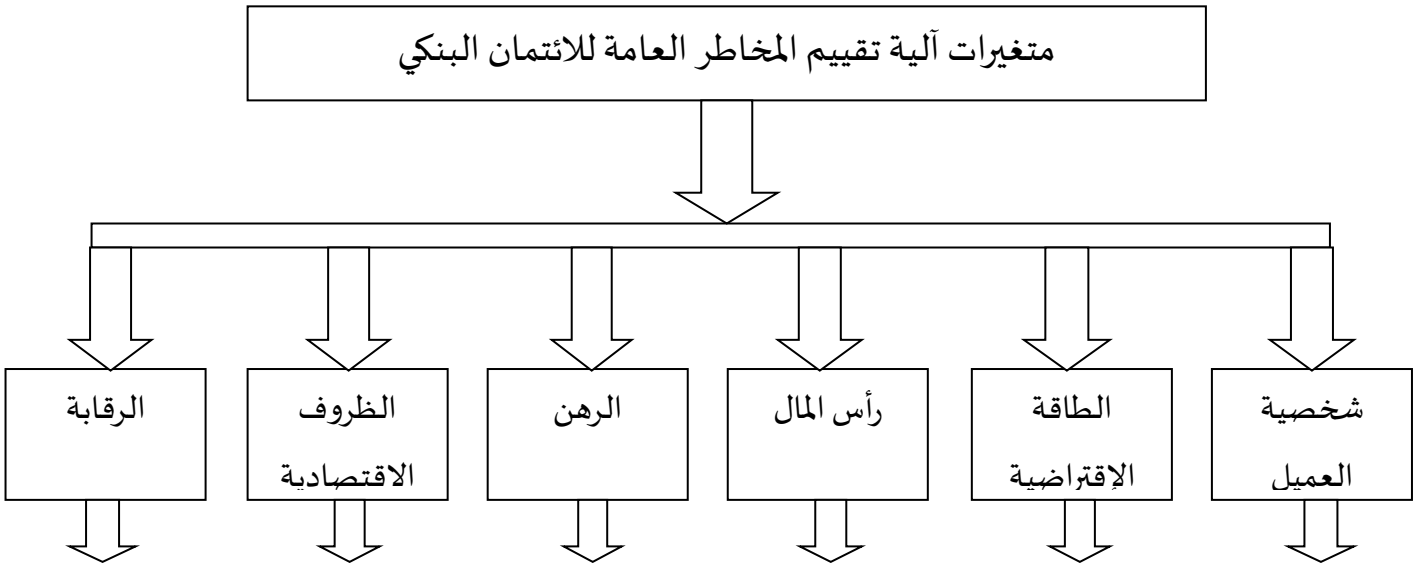

المصدر:طارق طه, نفس المرجع السابق ص 371.

❖ **طرق تقدير المخاطر الائتمانية.**

هناك عدة طرق لتقدير المخاطر الائتمانية نذكر من بينها مايلي :

أولا:طريقة النسب المالية:

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمؤسسات, إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة و استنتاج الخصلات الضرورية فيما يتعلق بوضعها المالي الحالي و المستقبلي و ربحيتها, و مدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها و تسيير التزاماتها,و بالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها و ضعفها.و التي تساعد على تحديد قرارها النهائي المثمتل في منح القرض أم لا.[1]

تعرف النسب رياضيا بأنها علاقة ثابتة بين رقمين, أما في المجال المالي فهي تعبر عن علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية أو عنصرين من عناصر جدول حسابات أو واحد من كليهما.[2]

و أول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية, ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

و يمكن للبنك أن يقوم بنوعيين من التحليل:[3]

[1] الطاهر لطرش ,تقنية البنوك,ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر.2001 ص 146.

[2] Jacque Teulie, Analyse Financier de l entreprise, Edition Chautard et associes éditeurs, France, 1989 p 29,

[3] عبد المعطي رضا, محفوظ احمد جودة, إدارة الائتمان, دار وائل للنشر و التوزيع, عمان الأردن 1999 ص 251.

01: تحليل مالي عام: و يهدف إلى استخلاص صورة من الوضعية المالية العامة للمؤسسة.

02: تحليل مالي خاص: هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة الائتمان, و يعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي.و نقدم على سبيل المثال بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال و قروض الاستثمار.

- ✓ النسب الخاصة بقروض الاستغلال:

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض, و من اجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب و التي لها دلالة في هذا الميدان, و من بين هذه النسب مايلي:

- نسب التوازن المالي:حيث يتم حساب رأس مال العامل و احتياجات رأسمال العامل و الخزينة.

- نسب الدوران: و تتكون من دوران المخزون, و سرعة دوران الزبائن و سرعة دوران المورد.

- نسبة السيولة العامة.

- ✓ النسب الخاصة بقروض الاستثمار:

عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات فهذا يعني انه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة, و بالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال, لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض, و من أهم هذه النسب هي:

- التمويل الذاتي.

- التمويل الذاتي/ ديون الاستثمار لأجل.

- نسبة المديونية.

التقييم المالي للمشروع الاستثماري, و هذا من خلال الطرق التالية:[1]

- طريقة صافي القيمة المالية الحالية VAN.

- طريقة معدل العائد الداخلي TRI .

- طريقة فترة الاسترداد PR.

- طريقة مؤشر الربحيةIP.

[1] Edith Giraglinger, les décisions d investissement Exercices et ces corriges de gestion, Ed Nathan, paris 1998,p29,

ثانيا: طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي.

هي آلية للتنقيط تعتمد على التحاليل الإحصائية و التي تسمح بإعطاء نقطة آو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك. [1]و الذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو لتنبئ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها[2], و ظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي,و تطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينيات من القرن الماضي,و هي اليوم معروفة لدى مطبقي مالية المنظمات من محللين و خبراء محاسبين..

و تهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية , و لكن استعمالها قليل, إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية.

01-حالة القروض الموجهة للأفراد: يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي, و الذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان, أن يميز بين مجموعة من الفيئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا, ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها,و بالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات و المعلومات الخاصة بكل فئة.

- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

02- حالة القروض الموجهة للمنظمات:يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة, و مجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غبر جيدة, وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة.

- اقدمية و كفاءة مسيري المنظمة.

- مرد ودية المنظمة خلال سنوات متتالية.

- رقم أعمالها المحقق.

- نوعية المراقبة و المراجعة المستعملة من قبلها.

- رأس مالها العامل.

- طبيعة نشاطها

[1] Michel Mathieu, l exploitation Bancaire et le risque de crédit, Ed la revue banque, paris 1995 p 165,
[2] Axelle la Badie, olivier rousseau, crédit management Gere le risque client, Ed économie, paris 1996,p 173,

المبحث الثالث: مفاهيم حول إدارة المخاطر:

المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر.

هناك عدة تعاريف لإدارة المخاطر نذكر منها:

إدارة المخاطر هي: تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر, و تحديدها,و قياسها,و مراقبتها و الرقابة عليها و ذلك بهدف ضمان فهم كامل لها و الاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة, و الإطار الموافق عليهما من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر.

يرتكز مفهوم إدارة المخاطر على مجموعة من الأساليب العملية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر و ذلك من اجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة و من تم الحد من ظاهرة عدم التأكد , كما يركز هذا المفهوم على خفض التكاليف المصاحبة للخطر.[1]

إدارة المخاطر هي عملية التحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار حدوثه من ناحية و التقليل من حجم خسارة محتملة من ناحية أخرى و بأقل تكلفة ممكنة,إذ أن الوظيفة الرئيسية لإدارة الخطر هي اكتشاف الخطر و تقويمه و التامين عليه.[2]

إدارة المخاطر الائتمانية هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر و تخفيضها إلى مستويات مقبولة,وبشكل أدق هي عملية تحديد و قياس و السيطرة و تخفيض المخاطر التي تواجه البنك, إذن إدارة المخاطر هي عملية قياس و تقييم للمخاطر و تطوير استراتجيات لإدارتها و تتضمن هذه الاستراتجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى و تجنبها و تقليل أثارها السلبية و قبول بعض أو كل تبعاتها.[3]

إن حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية:

- ✓ أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تهتم بإعداد السياسة العامة, أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات, كما تقوم بمراقبة و قياس تلك المخاطر بشكل دوري.
- ✓ تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي.
- ✓ وضع نظام محدد لقياس و مراقبة المخاطر في كل بنك و تحديد الأسقف الاحترازية للائتمان و السيولة.
- ✓ تقييم أصول كل بنك و خاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر و الربحية.
- ✓ استخدام أنظمة معلومات حديثة إدارة المخاطر ووضع ضوابط آمان ملائمة لها.

[1] شقيري نوري موسى , إدارة المخاطر, دار المسيرة للنشر و التوزيع, عمان ,الطبعة الثانية, 2016 ص 26,

[2] مصطفى يوسف كافي, إدارة المخاطر و التامين, دار المناهج للنشر و التوزيع ,عمان,ص 37.

[3] حياة النجار, إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل , دراسة واقع البنوك العمومية الجزائرية ,مذكرة لنيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , تخصص علوم اقتصادية, جامعة سطيف , 2014,ص64.

- ✓ ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة و تقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

قبل أن يتمكن من إدارة المخاطر من الضروري تحديدها, انه يجعل من الممكن البحث عن مصادر أو عوامل المخاطر المرتبطة بالنشاط الائتماني, هذا التحليل يجعل من الممكن التحقق من الانجاز و الأهداف المتوخاة ووضع تدابير تصحيحية إذا لزم الأمر لإجراء هذا البحث سوف يهتم البنك بجميع البيانات المتعلقة بالعميل و كذلك بالائتمان المطلوب.[1]

المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر.

تسعى البنوك من خلال نظام إدارة المخاطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- إن الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو قياس حجم المخاطر المتوقع حدوثها من اجل التخفيف منها أو التحكم فيها و ليس إلغاءها نهائيا.

- التعرف على مصدر الخطر و قياس احتمالية وقوعه و السيطرة عليه.

- إن إدارة المخاطر تساعد على تحقيق استقرار التدفقات النقدية و عدم تقلبها, مما يعطي للبنك ميزة تنافسية و يجنبه تقلب العوائد المفاجأة و يعزز درجة الثقة به.

- إعطاء مجلس الإدارة و المدرين التنفيذيين فكرة كلية عن المخاطر جميعها التي يواجهها البنك.[2]

- توسيع الرقابة الداخلية لتتبع أداء المصرف و ضمان السير الحسن في كل مستوياته.

- تحقيق القلق حيث أن الوحدات المعرضة للخسائر يمكن أن تسبب قلق و خوف لمدير الخطر,كما تهدف إدارة المخاطر الائتمانية إلى بقاء المنشاة و استمرار عملياتها.[3]

المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية.

نظرا للمحيط البنكي و كذا طبيعة الأنشطة البنكية, فالمهام البنكية تتحمل مخاطر لا تعد و لا تحصى حيث يمكن تصنيفها إلى مخاطر نظامية و مخاطر غير نظامية وفقا لما يبينه الشكل التالي:

الشكل 02:انواع المخاطر البنكية.

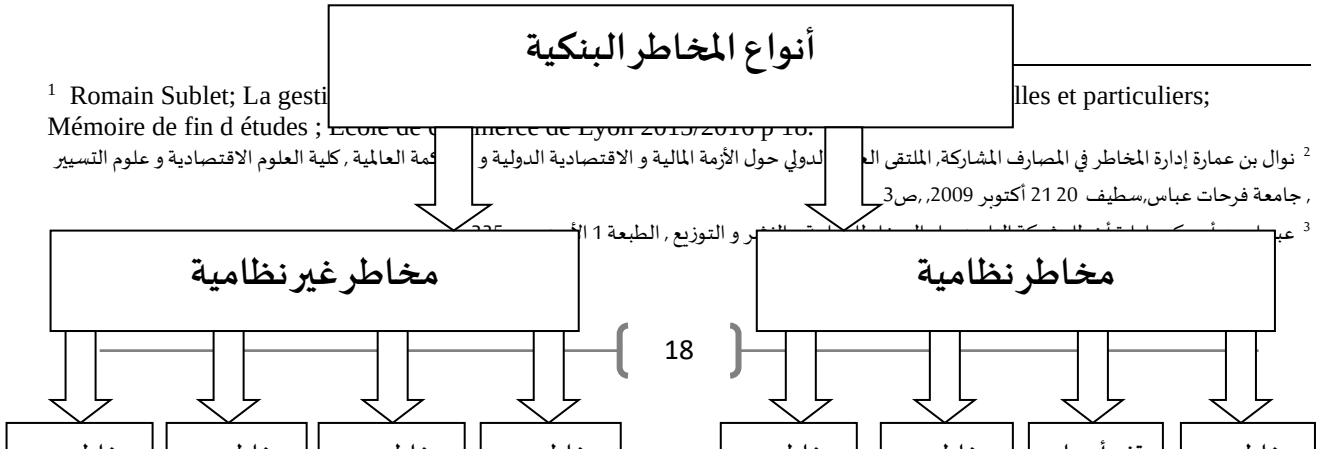

[1] Romain Sublet; La gesti lles et particuliers; Mémoire de fin d études ; Ecole de merce de Lyon 2015/2016 p 16.

[2] نوال بن عمارة إدارة المخاطر في المصارف المشاركة, الملتقى الع الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و كمة العالمية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة فرحات عباس,سطيف 20 21 أكتوبر 2009, ,ص3

[3] ع ر و التوزيع , الطبعة 1 الأ

I المخاطر النظامية:

و تسمى أيضا بمخاطر السوق و هي المخاطر العامة التي تؤثر على كل البنوك بصرف النظر عن خصائصها من حيث الحجم و الهيكل أو طبيعة النشاط, و التي لا يمكن تلافي مواجهتها و في مجال مخاطر السوق.

و تعرف أيضا بأنها المخاطر التي تنتج عن حركة اتجاهات الصعود و النزول التي تكرا على الأسواق لعوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.[1]

و تنقسم إلى مايلي:

01:مخاطر تقلبات أسعار الصرف: تنجم هذه المخاطر عن التغيرات غير المواتية الناجمة عن التغيرات في أسعار الصرف على قيمة أصل أو التزام مقوم بعملة أجنبية, بعد تذبذب الأخير مقارنة مع إشارة العملات.[2]

و تؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالبنوك إلى نتائج يمكن إن تكون ايجابية أو سلبية, و هنا يكون البنك أمام وضعيين:

- ✓ وضعية الانكماش: فالبنك هنا يمنح قروض بعملة معينة أكثر من حصوله على ديون بنفس العملة, و هذه الوضعية مناسبة للبنك عندما يزيد سعر صرف العملة المعينة,و خطيرة في حالة انخفاض سعر الصرف و هنا تتجسد المخاطرة.
- ✓ وضعية التوسع: و البنك في هذه الحالة يمنح قروضا بعملة معينة اقل من حصوله على ديون بنفس العملة, و هي الوضعية المناسبة للبنك عند انخفاض سعر صرف العملة المعينة, و غير مناسب في حالة حدوث العكس أي ارتفاع سعر صرف العملة.

[1] اشرف محمد دوابة , إدارة مخاطر الصكوك, بحث مقدم لملتقى الدولي استراتجيات إدارة المخاطر في المؤسسات , الأفاق و التحديات, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة شلف 25'26, نوفمبر 2008 ص 9.

[2] ZAAFRANE Mansouria; L audit et le contrôle des risques dans le milieu bancaire cadre de référence des banques algériennes .Revue les cahiers du POIDEX; N 06;septembre ; 2016 P 19.

02:مخاطر تغير أسعار الفائدة: إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل قان البنك يتعرض إلى لانخفاض أو تدهور فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة, و من ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب التبديل السريع للديون ,بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية و ارتفاع تكلفتها المتوسطة .[1]

إن مخاطر أسعار الفائدة تدل على المخاطر التي تتعرض لها إيرادات البنك الحالية و المستقبلية و كذلك رأس المال نتيجة للتغير في أسعار الفائدة, إن التذبذبات في سعر الفائدة تؤثر على الإيرادات من خلال التغير في الهامش و على رأس مال البنك من خلال تغير القيمة الاقتصادية للبنك.

إن القيمة الاقتصادية تتمثل في صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية لكل من الموجودات و المطلوبات و الأرقام خارج الميزانية,حيث إن التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر على القيمة الحالية للتدفقات النقدية,إن مخاطر سعر الفائدة لا يمكن تجنبها بالإضافة إلى إن مخاطر سعر الفائدة الكبيرة يمكن إن تشكل تهديدا على إيرادات و سيولة و رأس المال و متانة لدى البنك.

03:مخاطر التضخم: يترتب عن خطر التضخم انخفاض في القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض و الفوائد التي يحصل عليها البنك, لذا يشير البعض عن مثل هذه المخاطر بمخاطر انخفاض القوة الشرائية و التي يمكن تعريفها على النحو التالي: تشير مخاطر انخفاض القوة الشرائية إلى المخاطر المحتملة نتيجة التضخم.[2]

04:مخاطر السوق الأخرى: هناك بعض المخاطر الأخرى التي ترتبط بالاضطرابات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الظروف الطبيعية , وهي تلك المخاطر الكامنة في الأنشطة التجارية من بينها:

- ✓ مخاطر الرواج و الكساد:فعند الرواج تزداد الحاجة إلى الأموال و الاستثمارات, و بالتالي تزداد عوائد البنك , و عند الكساد تنخفض الحاجة إلى الأموال بسبب محدودية الاستثمارات و بالتالي سيؤدي هذا الوضع إلى انخفاض أعمال و أنشطة البنك.
- ✓ مخاطر الدورات الاقتصادية: يعاني النظام الرأسمالي من تعاقب الدورات الاقتصادية التي تجعل الاقتصاد يعرف عدة أزمات يمكن أن تكون دورية.

II المخاطر الغير نظامية:

و تسمى أيضا بالمخاطر التشغيلية و هي المخاطر الخاصة بالبنك نفسه و الناجمة عن طبيعة العمل البنكي, لدى تتوسع البنوك عادة في توظيف الأموال المتاحة لديها,و تشكل أموال المودعين نسبة عالية من هذه الأموال و تزداد إيرادات البنك بزيادة توظيفها, إلا إن زيادة التوظيف يقابلها زيادة في حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك, فكلما زاد التوظيف كلما ارتفعت المخاطر و زادت العوائد, و تشمل هذه المخاطر مايلي:

[1] حسين بلعجوز, إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها, الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة , جامعة جيجل أيام 6,7 جوان, 2005 ص 7.

[2] شعبان فرج, العمليات المصرفية و إدارة المخاطر, دروس موجهة لطلبة ماستر تخصص النقود و المالية كلية العلوم الاقتصادية جامعة البويرة, 2014/2013 ص 73.

01: مخاطر الائتمان: تعد مخاطر الائتمان واحدة من المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك و هي تلك المخاطر الناشئة عن عدم قدرة طرف أخر على سداد التزاماته المالية وقت استحقاقها.

02: مخاطر السيولة:تنشا مخاطر السيولة من احتمال عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المتفق عليه فتنشا حينئذ ما يعرف بمخاطر الفشل في المطابقة او الموائمة بين السحوبات النقدية للعملاء و تسديدات العميل المقترض.[1]

ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع أجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين, حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسبيل الفوري للأصول تكلفة مقبولة على ربحيته فينشا ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة و المواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء و تسديدات العميل المقترض , و من أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر: [2]

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث أجال الاستحقاق.

- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي و الأزمات الحادة في أسواق المال.

03:المخاطر التشغيلية: عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية في سنة 2001 المخاطر التشغيلية على أنها: مخاطر التعرض للخسائر التي تنتج عن عدم كفاية او فشل العمليات الداخلية, و العنصر البشري و الأنظمة و الأحداث الخارجية.[3]

و تعرف أيضا على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات أو الأشخاص أو التكنولوجيا أو تأثير الأحداث الخارجية, إذن فهذه المخاطر تنشا نتيجة التغيرات في مصارف التشغيل بشكل مميز عن ما هو متوقع و ينتج عنها انخفاض في صافي الدخل و في قيمة البنك, فبعض البنوك لا تملك كفاءة في الرقابة على التكاليف.

و ينشا هذا النوع من المخاطر نتيجة لعدة عوامل منها:

- عدم الكفاءة في السيطرة على التكاليف.

- الإجراءات الخاطئة من قبل العاملين أو العملاء نتيجة لعمليات الاحتيال .

- الخسائر الناتجة عن الأحداث الخارجية.

- عدم ملائمة الإجراءات المتعلقة بالضوابط و الرقابة على العمليات و سياسات التشغيل.

- التطور التكنولوجي المستمر و العولمة و إلغاء القيود في الممارسة البنكية.

---

[1] محمد مطر , الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني , دار وائل للنشر ة التوزيع, 2006, ص 377

[2] مفتاح صالح , معارفي فريدة, المخاطر الائتمانية ,تحليلها قياسها إدارتها و الحد منها, مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع, إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية جامعة الزيتونة الأردن 16.17, افريل 2007

[3] انس هشام المملوك , مخاطر الائتمان و أثرها في المحافظ الاستثمارية,مرجع سابق ص 65.

- و من أنواع مخاطر التشغيل نجد:

1: الاحتيال الداخلي: الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل عن القانون و اللوائح التنظيمية.
2: الاحتيال الخارجي:أي أفعال يقوم بها طرف ثالث تهدف إلى الغش أو التحايل على القانون.
3: الممارسات المتعلقة بالعملاء و المنتجات و الأعمال الإخفاق غير المعتمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه عملاء محددين أو الإنفاق الناتج عن طبيعة تصميم المنتج.
4: توقف العمل أو الخلل في المنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر أي تعطل في الأعمال أو خلل في الأنظمة.
5: التنفيذ و إدارة المعاملات, الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات و العلاقات مع الأطراف التجارية المقابلة و البائعين.

04:مخاطرعدم الملاءة البنكية:البنك في علاقته مع العملاء يتطلب قدرا من الإدارة بما يضمن الربحية من جهة و هذا لإرضاء المساهمين على سياسته, و قدرا من السيولة ليكون مستعدا لمواجهة المسحوبات من جهة أخرى , هذين العاملين يترجمان من خلال عنصر الملاءة البنكية.

تعرف الملاءة على أنها: جرد لكافة ممتلكات المؤسسة الصافية , فهي تعبر عن الفرق بين ممتلكات البنك و كافة تعهداته, و عليه يكون البنك في ملاءة جيدة إذا كانت ممتلكاته اكبر من متطلباته.

هذا الخطر له علاقة وطيدة بخطر السيولة,إذ و بعد حالة غياب مزمن و مستمر في السيولة تصل إلى درجة خطر غياب الملاءة, هذا الذي في واقعه حصيلة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك إذ أن أي شكل من هذه الأخيرة يفقد البنك قدرته على الوفاء بالتزاماته ليصل في نهاية المطاف إلى درجة تصفية ممتلكاته بغرض تامين التزاماته.

هذا النوع من الخطر يضع البنك في حالة شلل تام تجعله عاجزا عن القيام بوظائفه الأساسية مما يحوله إلى هيكل أجوف, فارغ, خال من الوظيفة, هذا الخطر الذي يلغي الصفة الاقتصادية النشيطة و الحيوية للبنك, ليجد هذا الأخير نفسه في نهاية المطاف أمام نهاية الإفلاس.

خلاصة الفصل:

ان الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق المزي من الأرباح و التي ترتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي في شكل قروض, و التي يمكن أن تؤدي إلى حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها و المتمثلة في عدم استرجاع الأموال الممنوحة و الناتجة عن الأسباب عامة لا يمكن التحكم فيها, أو أسباب خاصة بالمقترض نفسه ,ومن اجل ذلك يقوم البنك بتقدير و قياس المخاطرة الائتمانية لكي يتنبأ بها قبل حدوثها, و يعمل على تحديد الحد الأقصى من الأخطار الممكن تحملها لان

المخاطر هي واقع لا يمكن إلغاؤها , رغم تنوع و تعدد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتمانيّ.

الفصل الثاني:

اجرائات ومعايير منح التسهيلات الائتمانية والسياسة التي تحكم هذا النشاط

تمهيد:

إن سياسة الإقراض لدى البنوك هي مجموعة القواعد و التعليمات و الأساليب التي من خلالها يمارس البنك وظيفة منح القروض بشكل منضبط, و يمكن إخضاعها للرقابة و تصحيح المسارات من خلال مراجعتها مقارنة بالأداء الفعلي حين ممارسة البنك لهذه المهمة من اجل ذلك تسعى المصارف أن تكون لها سياسة ائتمانية تحقق أهدافها الائتمانية, و ذلك من خلال إرساء مجموعة قواعد و معايير وإجراءات تنظم عملية دراسة المتابعة الائتمانية للوصول إلى اتخاذ قرار ائتماني سليم و تحديد مقدار المخاطر الائتمانية و نوعها و التي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان.

المبحث الأول: تحليل السياسة الائتمانية.

حتى يتسنى للبنك تجنب الانزلاقات في مخاطر ائتمانية غير محسوبة, يترتب عليه ضياع أمواله أو اهتزاز عنصر الثقة فيه من جانب عملائه ما يدفعهم إلى سحب ودائعهم و تعريض البنك لخطر الإفلاس و في الوقت نفسه لضمان تحقيق معدل مناسب من الأرباح,و لتوحيد جهود العاملين بالمصرف و تنسيق أدوارهم و منع التخبط و العشوائية في قراراتهم, تقوم المصارف برسم سياسة ائتمانية عامة تحقق من خلالها الأهداف السابقة.

المطلب الأول: مفهوم و عناصر السياسة الائتمانية.

❖ **مفهوم السياسة الائتمانية:**

تعد السياسة الائتمانية من أهم السياسات المصرفية إذ تعتمد على وضع أسس منح الائتمان و تشمل تحديد الأغراض و الآجال و القطاعات الاقتصادية التي يتم التعامل معها, كما تحدد السلطات و المسؤوليات و توضح معايير الجدارة للعملاء و الضمانات التي يقبلها البنك و أسس تقييمها, و كذا تحديد السقوف الائتمانية التي يمكن أن يمنحها البنك فضلا عن نمط المتابعة.[1]

تعرف السياسة الائتمانية بأنها مطبوعة زرقاء تحتوي على إرشادات إدارية لاستخدامها من قبل المسؤول المباشر في احد البنوك في معالجة طلبات الائتمان,هدفها هو توفير التوجيه المؤسسي من خلال إجراء موحد مستمد من المصلحة التشغيلية للبنك في تلبية حاجة ائتمان العملاء و لكن مع الإدراك الكامل للمبادئ التوجيهية للسياسة النقدية و المالية.[2]

و تعرف أيضا بأنها مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للبنك و تحدد فيها معايير و شروط و نطاق و أنواع و سلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك.[3]

تعد السياسة الائتمانية حجر الزاوية في الخطط الإستراتيجية للنظام المصرفي بما يتعلق بعملية منح الائتمان كونها تشمل على الأسس و الشروط و نطاق و سلطات و أنواع الائتمان المصرفي مما جعل منها احد المرتكزات في أداء وظيفة الرقابة على منح الائتمان المصرفي سواء كانت داخلية أو خارجية.[4]

---

[1] عريوة محاد, زغبة طلال ,دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية, مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث ى الدراسات, المجلد 03, العدد 05, 2018 ص 87.

[2] Ayodele ThomasD.Raphael O Alab; The Impact of crédit Policy on the performance of nigérian commercial Banks; macrothink Institute; International finance and banking ; vol01;No 02; 2014.

[3] مراد سالم الطلاع مرجع سبق ذكره ص 60.

[4] رائد خالد ابو شيخة,مرجع سابق ص 47,

❖ **عناصر السياسة الائتمانية:**

تتجلى عناصرها في ما يلي:[1]

- عنصر الانتشار: أي القطاعات و الأنشطة التي يخدمها المصرف في مجال التسهيلات الائتمانية, حيث لابد للمصرف عند منحه للائتمان من أن يشارك في العملية الاقتصادية و ذلك من خلال مساهمته في تنفيذ السياسات و التوجهات التنموية من خلال مشاركته في الأنشطة التجارية أو الخدمية أو الصناعية أو الزراعية و ذلك في ايطار التوجهات التي تتضمنها سياسته الائتمانية بعد مراعاة طبيعة النشاط النوعي للمصرف و مدى انتشار فروع المصرف و كذلك حجم الموارد المالية للمصرف و مدى أجال ودائعه.
- عنصر الأمان: إذ لابد للمصرف إن يتأكد من أن أموال المودعين سيتم توظيفها بشكل سليم يكفل استردادها مع تحقيق عائد مناسب, و يتوقف عن الأمان في السياسة الائتمانية على عدة عوامل:
  - مدة الائتمان.
  - الضمانات المقدمة مقابل منح الائتمان.
  - حجم المخاطر المختلفة التي يشملها اتخاذ قرار منح الائتمان.
- عنصر الربحية:إذ إن لكل نشاط اقتصادي مخاطر معينة ينبغي أن يكون هناك أرباح تغطي تلك المخاطر, و أن تزيد عن التكاليف التي تتحملها المصارف نتيجة تقديم خدماتها و بالتالي لا بد من اخذ عنصر الربحية بعين الاعتبار عند وضع السياسة الائتمانية و إعطائه أهمية كبيرة.
- عنصر السيولة: حيث يجب على المصارف إن تحتفظ بقدر معين من السيولة لكي تحفظ للمودعين حقهم في الحصول على أموالهم عند الطلب و كذلك لمواجهة حركات السحب العادية و غير العادية و كذلك الالتزام بنسب السيولة المقررة من المصرف المركزي.
- عنصر التناسب: أي التوافق في حركة نمو أنشطة المصرف إذ ينبغي أن لا يكون هناك نمو لنشاط معين على حساب نشاط أخر بشكل يؤثر على الخطة الموضوعة لنمو المصرف.

المطلب الثاني:مكونات السياسة الائتمانية.

لا توجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية و لكن تختلف سياسة الائتمان من بنك لأخر وفقا لأهدافه و مجال تخصصه و هيكله التنظيمي و حجم رأس ماله و بصفة عامة يوجد العديد من النقاط و المجالات التي تغطيها السياسة و هي:

01 تحديد المنطقة التي يخدمها البنك:

من ضمن إستراتيجية إدارة الائتمان و التي تشكل نقطة مهمة في عملها الدائم,هو ضرورة تحديد المنطقة التي تتعامل معها إدارة الائتمان ائتمانيا, أي تحديد الحصة السوقية لها مقارنة مع البنوك المنافسة لها و يجوز أن تتجاوز إدارة الائتمان

[1] صلاح الدين السيسي, قضايا مصرفية معاصرة,الائتمان المصرفي,الاعتمادات المستندية,دار الفكر العربي, القاهرة مصر ط1 2004 ص 20.

الإقراض من الحدود الإقليمية للدولة التي تعمل في ظلها هو محيط عملها الجغرافي, إذ تتوقف حدود المنطقة التي تغطيها إدارة الائتمان على عدة عوامل أهمها:

- حجم الموارد المتاحة للائتمان.

- المنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة.

- طبيعة المنطقة التي تعمل فيها إدارة الائتمان من ناحية شكل طبيعة الأنشطة الاقتصادية الذي يمارس فيها و حاجة القطاعات إلى الائتمان.

- مدى قدرة إدارة الائتمان في التحكم في الائتمان و الرقابة عليه.[1]

02:تحديد تشكيلة الائتمان:

تتجه السياسة الائتمانية لخدمة مختلف الأنشطة الاقتصادية بشكل عام و عليها أن تستند إلى أساس التنويع في القروض لحماية أموالها و أن تتضمن ضمن اعتباراتها تحقيق درجة من التنوع لان ذلك سيؤدي إلى تقليل المخاطرة و تقليل احتمالات الخسارة,و من الأساليب توزيع تواريخ استحقاق الائتمان من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل و توزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية بالإضافة إلى توزيع الائتمان على الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية من صناعة تجارة زراعة خدمات.[2]

03: تحديد أسعار الفائدة على الائتمان و المصاريف الإدارية :

يمثل هذا العنصر التكلفة المترتبة على منح الائتمان سواء في شكل مصاريف إدارية و عملات أو سعر الفائدة و قد تتعدد وجهات النظر في هذا الشأن و لكن من الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المؤداة داخل المنطقة الواحدة إذا كانت هذه التكلفة تحدد مقدما و بصفة عامة لابد من وجود خطوط أو معايير إرشادية تزود بها إدارة الائتمان لتقدير التكلفة حتى لا يحدث اختلاف بين الأفراد مما قد يسيء إلى ذلك.[3]

04: تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك:

يقوم البنك بتحديد الضامنات التي يمكن قبولها و التي تتوقف على سياسة عمل البنك من ناحية لقبوله ضمانات مادية ملموسة كودائع تأمينات نقدية أو شيكات مسحوبة على المدين أو ضمانات عينية كالعقارات و الأراضي و ذلك تبعا لدرجة المخاطر المرتبطة بعملية التمويل و ما يتوافق من سهولة تسبيل الضمانة المرتبطة بالتمويل في حال التعثر او عدم القدرة على السداد و التي عادة ما تختلف من وقت لأخر وفقا لمدى قبولها في السوق.

[1] حمزة محمود الزبيدي, إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني, ط2 مؤسسة الوراق عمان 2002 ص 50.

[2] منير إبراهيم هندي , إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات,المكتب العربي الحديث بالإسكندرية ص 210.

[3] مراد سالم الطلاع , مرجع سبق ذكره ص 62.

كمل يحدد البنك أيضا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان.[1]

05: مستويات اتخاذ القرار:

ينبغي أن تحدد سياسة الائتمان المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البحث في طلبات الائتمان بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث طلبات الائتمان روتينية, و بما يضمن سرعة اتخاذ القدرات,خاصة عندما تكون حاجة العميل إلى الأموال عاجلة و حتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الائتمان على حد أقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري.[2]

06:الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية:

يجب أن تعكس السياسة الائتمانية المعتمدة الشروط القانونية المعتمدة للتوسع أو تقييد الائتمان,و بذلك لا يحدث تباين في السياسة الخاصة بالبنك و التشريعات المنظمة للعمل المصرفي و القيود التي يضعها البنك المركزي.[3]

07: مجالات الائتمان الغير مسموح بتمويلها:

قد تتضمن سياسة الائتمان المجالات غير المسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذه المجالات و الحكمة من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب تمويلها او قد تكون راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية .

المطلب الثالث: ضوابط الإقراض في السياسة الائتمانية.

حددت مؤسسة ضمان الودائع الأمريكية (مؤسسة أمريكية مقرها في نيويورك و مهامها حماية ودائع الجمهور) النقاط الأساسية التي يجب أن تتضمنها السياسة الائتمانية هي:[4]

1- أن تتصف السياسة بالمرونة الكافية لاستعاب التغيرات الاقتصادية المستمرة و التغيرات السريعة في الأنظمة و التعليمات ألا أن الخروج من هذه السياسة يجب أن يكون في حده الأدنى بل يجب أن يبقى استثناء و طبقا لإجراءات المنصوص عليها في الاستثناءات .

2- تصنف بعض الجهات إلى قائمة مكونات السياسة الائتمانية القروض التي لا يفصل الدخول فيها أما لارتفاع مخاطرها أو لعدم خلقها أية قيمة مضافة أو لأنها غير أخلاقية أو غير قانونية أو لا تحبذها السلطات الرقابية.

3- إذا اتصفت السياسة بالإسهاب و التفصيل و التحديد, تصبح الاستثناءات هي الأساس, الأمر الذي ينعكس على كفاءة السياسة الائتمانية.

[1] انس هشام المملوك , مرجع سبق ذكره ص 53.

[2] هديل إبراهيم الشيخلي, مرجع سبق ذكره ص 27.

[3] عبد الغفار حذفي و عبد السلام أبو قحف , إدارة البنوك و تطبيقاتها , دار المعرفة الجامعية , مصر 2000 ص 143.

[4] انس هشام المملوك . مرجع سبق ذكره ص 55.

4- أن الاستثناءات آمر من الأمور الهامة في السياسة الائتمانية لعدم تمكن أي سياسة مهما كانت محكمة من الإحاطة بكل الاحتمالات و بكل التفاصيل, و لأهمية موضوع الاستثناءات يجب أن يكون هناك بندا واضحا في السياسة الائتمانية يتناول هذا الموضوع.

5- يجب أن يوضح بند الاستثناءات متى تكون هذه الاستثناءات مقبولة و كيف يتم تعرفها و التعامل معها و توثيقها و ما هي الجهات المخولة بإجازة المستويات المختلفة من الاستثناءات.

6- لبعض معايير الائتمان تأثيرا أكثر من بعضها الأخر (مثل تلك التي يؤدي خرقها إلى خسارة سريعة) فالاستثناءات ذات الأثر الأكبر تضاعف الحاجة إلى المتطلبات اللازمة للإدارة العليا و مجلس الإدارة لإجازاتها.

7- إن الفشل بمتطلبات الاستثناءات الواردة في السياسة الائتمانية يعتبر ضعفا ماديا , ويعتبر الاستثناءات و تكررها بشكل ملحوظ عنصرا ليس في مصلحة ضباط الائتمان عند تقييم أدائهم.

8- يجب أن تراجع السياسة الائتمانية دوريا لتأخذ بالاعتبار التغيرات في التوجهات الإستراتيجية للبنك و مستوى المخاطر المقبولة له أو ظروف السوق.

المبحث الثاني: الاعتبارات الواجب مراعاتها في منح الائتمان.

المطلب الأول:إجراءات منح الائتمان المصرفي.

قبل منح التسهيلات الائتمانية لابد من القيام بعدة مراحل بداية من دراسة ملف طلب العميل وصولا حتى مرحلة السداد و التحصيل و سنوجز فيما يالي أهم هذه المعايير:

01: الفحص الأولي:

تبدأ حياة التسهيلات المصرفية بالطلب الذي يقدمه العميل للبنك و فيه يطلب الموافقة على منحه قرضا او تسهيلات من نوع معين,و يقوم البنك بدراسة الطلب لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا للسياسة الائتمانية للبنك و يطلب من العميل بغض المستندات المبدئية لاستكمال الدراسة و مناقشة الانطباع العام عن العميل و شخصيته و جديته و قدراته و الثقة بالنفس و النتائج التي تترتب عنها زيادة منشاة العميل و ظروف تشغيلها,و كل هذه الأمور تساعد على إعداد قرار مبدئي مبني بأسلوب علمي أما بإكمال دراسة الطلب أو رفضه و تعد هذه المقابلة و الفحص الأولي مهمة جدا حيث تمكن ضابط التمويل من التعرف على بيانات العميل و تقدير مدى توافر العناصر العامة للائتمان.[1]

02: التحليل الائتماني للتسهيلات الائتمانية:

تبرز أهمية التحليل الائتماني من اهتمام المصارف بالعميل نفسه لا بالضمانات المقدمة من أملاك ثابتة و رهن و كفالة و غيرها و بمدى إمكانيته من تسديد ما عليه في الآجال المحددة و التي يمكن معرفتها من خلال المعلومات المتعلقة بتاريخ العميل و نشاطه و كفاءته و أسلوب عمله و مدى انتظامه في تسديد تسهيلات سابقة تم منحه إياها.

و يبرز هذا الدور من خلال العمل ليس فقط على التحليل الائتماني بل على البحث و الاستقصاء عن العميل, و تمثل عملية التحليل الائتماني الإحاطة بجميع المعلومات المتعلقة بعميل البنك التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية من معلومات شخصية و سمعة سوقية و قدرة على السداد و رأس المال العامل و الضمانات المقدمة, و تساعد عملية التحليل لميزانيات و بيانات طالب التسهيلات المالية في تحديد الملاءة المالية للعميل و ما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا.[2]

[1] سليمان محمود الابراهيم مرجع سبق ذكره ص 23.

[2] سليمان محمود الابراهيم, مرجع سبق ذكره ص 24.

03: تحليل المركز المالي للعميل:

يتم تحليل المركز المالي لعميل طالب القرض من خلال دراسة القوائم المالية و تحليلها و قد تشمل عملية تحليل المركز المالي للعميل دراسة بعض النسب و المعدلات كنسب السيولة, نسب الربحية,نسب المديونية,.....الخ [1]و لاشك أن بناء قرار منح التسهيل الائتماني على أسس علمية مدروسة يستوجب دراسة و تحليل الوضع المالي للعملاء من خلال استطلاع قوائمهم المالية و استقراء بعض المؤشرات المالية ذات الدلالة حيث تكون هذه المؤشرات ذات دلالة صحيحة و تخدم اتخاذ القرار,فانه يجب الاطمئنان إلى أنها ذات مصداقية معقولة عن الوضع المالي للعملاء و التأكد من خلوها من اي عيوب تفقدها خاصية الموثوقية و الموضوعية و الملائمة.[2]

04:التفاوض مع العميل:

على ضوء التقييم و التحليل و الاستفسار تتضح تصورات عن البدائل المختلفة الممكن التفاوض عليها لمقابلة احتياجات العميل و ظروفه و احتياجات البنك و ظروفه,و يتناول التفاوض عادة حجم التمويل و مدته و ترتيبات السداد, و قد يتجمع القرض عن أكثر من بنك واحد أن كان حجمه كبيرا,كما تحدد فلسفة التفاوض على أساس انأ اكسب و أنت تكسب, و ليس على أساس انأ اكسب و أنت تخسر,فالبنك يهمه أن يكسب العميل بقدر ما يهمه أن يكسب هو.[3]

05:اتخاذ القرار:

يتم تحديد نتيجة دراسة الملف الائتماني التي يقترحها البنك في ضوء الدراسات المالية و الاقتصادية و البيئية لطلب العميل صاحب التسهيلات فإما القبول بالشروط أو عدم القبول.

في حالة القبول تبدأ إدارة التمويل بإعداد مذكرة ائتمانية تتضمن البيانات و المعلومات اللازمة عن طلب التسهيلات و من بين هذه المعلومات مديونية صاحب التسهيلات لدى البنك ووضعه الضريبي, وقيمة التسهيلات و الغرض منها, و الضمانات المقدمة و مصادر السداد ,و طريقته و ملخص الميزانية عن السنوات السابقة و التعليق عليها,ومؤشرات السيولة و الربحي, النشاط و المديونية,الرأي الائتماني, التوصيات بشان التسهيلات,و بناءا على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح التسهيلات من اللجنة الائتمانية المختصة و يقوم الطرفان البنك و العميل عند الاتفاق, توقيع العقود و التي تتضمن كافة الشروط العامة و الخاصة للائتمان بالإضافة لجدول الأقساط و السندات(سند السحب أو الأمر) و توقيع عقود الرهن أو وضع إشارة التامين من الدرجة الأولى على عقارات أو متاجر العميل حسب الاتفاق.[4]

06:صرف و متابعة التسهيلات :

[1] صلاح الدين,حمزة السيسي , قضايا مصرفية معاصرة, دار الفكر العربي القاهرة,2004 ص 32 .

[2] مراد سالم الطلاع, إدارة العمليات التفاوضية في قرار منح الائتمان,مرجع سابق ص 79.

[3] فواز فاضل جدعان الثمري,اثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية, رسالة ماجستير قسم المحاسبة كلية الأعمال ,جامعة عمان العربية 2013 ص 20.

[4] سليمان محمود الابراهيم,مرجع سبق ذكره ص 26.

بعد توقيع عقد الائتمان بين البنك و العميل مقدم طلب التسهيل يقوم البنك بوضع قيمة الائتمان تحت تصرف العميل كلية حيث يكون من حقه سحب كل المبلغ أو جزء منه.

كما إن الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المؤسسة أو العميل الطالب للتسهيلات و عدم حدوث تغييرات في مواعيد الوفاء بالالتزامات المحددة في عقد القرض.

هذه المتابعة تشمل المتابعة المالية و الاقتصادية و الظروف المحيطة بالعميل و قد تظهر من خلال هذه المتابعة أيضا إن بعض التصرفات من العميل صاحب التسهيلات تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها و الحفاظ على حقوق البنك و المساهمين,أو قد تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى,[1]

07:السداد و التحصيل:

من أهم المراحل التي تهتم بها إدارة الائتمان هو تحصيل الأقساط وفقا لجدول السداد المتفق عليه,و لضمان عملية السداد فانه من الضروري فتح ملف لكل عميل يتضمن كافة السندات المتعلقة بالحالة و متابعة القرض و استقصاء الحالة المالية للعميل بعد حصوله على القرض و ذلك لاكتشاف اي خلل محتمل الحدوث مما يسهل المعالجة قبل استفحال الوضع و هلاك القرض.

08:التغذية العكسية و التقييم اللاحق:

و هذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك حيث تؤمن معرفة ما إذا كانت الأهداف التمويلية قد تحققت و من الضروري المرور بهذا الأجراء المتمثل في إدخال كل المعلومات السابقة الذكر في بنك المعلومات و أرشفتها و تحليلها و تسهيل العودة إليها لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية أو لتحقيق أي متطلبات أخرى رقابية كانت أم ائتمانية.[2]

المطلب الثاني:أسس منح الائتمان.

يتم منح الائتمان البنكي بناءا على مجموعة من الأسس هي:[3]

- ✓ توفر الأمان لأموال المصرف: و ذلك يعني اطمئنان البنك إلى المنشاة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.
- ✓ تحقيق الربح: المقصود بذلك حصول البنك على فوائد من الائتمان الذي يمنحه تمكنه من دفع الفوائد على الودائع و مواجهة مصاريفه المختلفة و تحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.
- ✓ السيولة: يعني احتفاظ البنك بمركز مالي يتصف بالسيولة,أي توفير قدر كافي من الأموال السائلة لديه النقدية و الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية أما بالبيع أو بالإقراض بضمانها من البنك المركزي ,لمقابلة طلبات السحب دون أي

[1] خالد أمين عبد الله, التدقيق و الرقابة في البنوك,دار وائل للنشر و التوزيع,عمان ط1 1998 ص 93.

[2] طارق عبد العال حماد ,تقييم أداء المصارف التجارية,تحليل العائد و المخاطرة,دار الجامعية الإسكندرية,1999 ص 236.

[3] انس خلوف ,إدارة مخاطر الائتمان,محاضرات مقدمة لطلاب السنة الرابعة,جامعة حماد كلية الاقتصاد, سورية, 2019/2018 ص 15.

تأخير ,و هدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين التوفير قدر مناسب من السيولة للبنك و هو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية,و يبقى على إدارة البنك الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية و السيولة.

- ✓ المواءمة: رغم أن عاملي السيولة و الربحية متلازمان إلا أنهما أيضا متناقضان, الأمر الذي يستوجب إيجاد المواءمة بينهما بحيث لا يضحي البنك بعامل منهما في سبيل تحقيق الأخر, و هذا عن طريق إدارة الأموال و توظيفها بما يحقق الوفاء بمتطلبات الودائع و تحقيق اكبر عائد ممكن.[1]
- ✓ الالتزام بالسياسة الائتمانية:يعد وجود سياسة ائتمانية واضحة بمثابة أساس تبنى عليه عملية منح الائتمان,و يقصد بها مجموعة القواعد و الإجراءات و التدابير المتعلقة بتحديد حجم و مواصفات القروض و كذا الشروط و ضوابط منحها و متابعتها و تحصيلها.[2]
- ✓ الاعتبارات القانونية لضمان العيني:قد يسود الاعتقاد أن القروض التي تقدمها البنوك التجارية بدون ضمان هي مضمونة بالكامل بواسطة المركز المالي القوي للعميل,لكن هذا ينطوي على إغفال للاعتبارات القانونية بما تكسبه الأولوية و التي ينص عليها القانون المدني,حيث نص انه إذا كان الشيء المؤمن عليه متنقلا برهن حيازي أو تأميني أو غيره ذلك من التأمينات العينية فان هذه الحقوق تتنقل إلى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التامين,[3]
- ✓ توزيع المخاطر الائتمانية:بمعنى ضرورة عدم تركيز الإقراض البنكي في قطاع واحد أو في نشاط واحد بل بتنويع التعامل مع القطاعات الأخرى عند تقديم التسهيلات الائتمانية.

المطلب الثالثّ:العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني.

هناك مجموعة عوامل مترابطة و متكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي بنك و هي:

- العوامل الخاصة بالعميل: بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية, رأس المال,و قدرته على إدارة نشاطه و تسديد التزاماته , و الضمانات المقدمة و الظروف العامة و الخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل, تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب,و تحديد مقدار المخاطر الائتمانية فعملية تحليل المعلومات و البيانات في حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

- العوامل الخاصة بالبنك:و تشمل هذه العوامل:[4]

أ: درجة السيولة: التي يتمتع بها البنك حاليا و قدرته على توظيفها, و مفهوم السيولة يعني قدرة البنك على مواجهة التزاماته للسحب من الودائع, و أيضا تلبية طلبات الائتمان.

ب: نوع الإستراتيجية: التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية و يعمل في إطارها, أي استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.

ج: الهدف العام الذي يسعى البنك إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.

---

[1] شريط عابد,بنية صابرينة, اثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5C على اتخاذ القرار الائتماني,مرجع سابق ص 110.

[2] عبد الحميد عبد المطلب,البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها,الدار الجامعية الإسكندرية,2000 ص 104.

[3] محمد كمال الحمزاوي ,اقتصاديات الائتمان المصرفي منشاة المعارف الإسكندرية,2000 ص 195.

[4] انس خلوف, إدارة مخاطر الائتمان مرجع سابق, ص 20.

ت: القدرات التي يمتلكها البنك و خاصة الكوادر البشرية المؤهلة و المدربة على قيام بوظيفة الائتمان البنكي, و أيضا التكنولوجيا المطبقة و ما يمتلكه البنك من تجهيزات حديثة.

العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: و تتمثل هذه العوامل في ما يلي:[1]

- الغرض من القرض: فالائتمان قد يطلب لغرض إنتاجي أو تجاري سواء للداخل أو الخارج أو حتى استهلاكي كتمويل شراء سلعة استهلاكية معينة أو يمكن تمويل القرض لغرض تمويل المباني و الأراضي و العقارات.
- مدة القرض: و هي المدة التي يطلبها العميل و يرغب في الحصول على القرض خلالها, و دراسة إمكانية تناسب هذه المدة مع إمكانيات العميل و مع مصلحة المصرف.
- طريقة السداد: أي هل سيتم السداد بدفعات شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية, و هل تتناسب هذه الدفعات مع إمكانيات كل من العميل و المصرف بنفس الوقت.
- مبلغ القرض: حيث أن مبلغ القرض مهم جدا في التحليل الائتماني لأنه كلما زاد حجم القرض ستطلب دراسة اكبر من طرف البنك لارتفاع المخاطرة و لدراسة الضمانات المقدمة و مدى ملائمتها للقرض أو الائتمان المطلوب.

المبحث الثالث: مؤشرات (نماذج) الجدارة الائتمانية.

تشكل مؤشرات الجدارة الائتمانية شكلا متطورا من إشكال التحليل الائتماني الذي يهدف إلى دراسة مختلف جوانب العميل و ذلك بغية التعرف على الجوانب التي قد تقود إلى تعثر العميل مستقبلا في سداد الائتمان الممنوح و أعباءه, و عليه يمكن تعريف الجدارة الائتمانية على أنها:

"دراسة لمجموعة العوامل المالية و الشخصية للعميل يهدف إلى التعرف على قدرة العميل و رغبته في سداد الالتزامات المستقبلية التي قد تنشا عن منحه قدرا معينا من الائتمان و ذلك وفقا لشروط التي يتفق عليها مع المصرف المانح "[2]

و كذلك يشير مفهوم الجدارة الائتمانية إلى " الملاءة المالية للجهة المقترضة و مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية للآخرين".[3]

و قد تطورت هذه المؤشرات و توسعت أكثر ذلك في سبيل الإحاطة الأكبر بظروف العميل و تجنب المخاطر التي قد تقع مستقبلا ذلك كون الهدف الرئيسي لدراسة الجدارة الائتمانية يكمن في التعرف على إمكانية العميل المستقبلية على سداد الائتمان الممنوح,و على هذا الأساس تم التطرق في هذا المبحث إلى المؤشرات الأكثر شيوعا لدراسة الجدارة الائتمانية.

المطلب الأول:نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5Cs.

يعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5Cs ابرز منظومة ائتمانية لدى محللي و مانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض, و التي طبقا لها يقوم البنك كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض و لا يمكن منح الائتمان إلا بتوفر هذه المعايير بالشكل الذي يحفز و يدفع البنك إلى الثقة في الفرد آو المؤسسة و منحها القرض.

---

[1] حسان الدباس , العوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية, مرجع سابق ص 43.

[2] رضوان العمار,حسين قصيري ,دراسة مقارنة لنماذج الجدارة الائتمانية مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية,المجلد 37,العدد 02 ,2015 ص322.

[3] خلف محمد و حماد محمد علي, محددات الجدارة الائتمانية في الاقتصاد الجزائري,مجلة الدنانير,العدد 14 ,2018ص 87.

و يتم تقييم المخاطرة العامة التي يمكن أن تتعرض لها عملية منح الائتمان البنكي من خلال آلية تنطوي على تقييم خمسة عناصر أو متغيرات أساسية هي: الشخصية, القدرة, رأس المال,الضمان, الظروف المحيطة.

و تعرف تلك الآلية و التي يتطلب تنفيذها بطريقة متكررة مع كل طلب مقدم لمنح الائتمان,بنظام FIVE Cs SYSTEM 5Cs نظرا لان جميع عناصرها تبدأ أسماؤها كلها باللغة الانجليزية بحرف C.

و فيما يلي استعراض لهذه المعايير:

- شخصية العميل Character:و يقصد بها دراسة شخصية العميل المقترض و سمعته و ملامح تلك الشخصية و مدى اقتناع المحلل الائتماني بأمان في تعامل كبنك مع هذا العميل.

و تعتبر السمعة الحسنة محصلة عدة سيمات في مقدمتها الأمانة,الكمال,المثابرة,و الأخلاق,هذه السيمات إذا توفرت لدى العميل تشكل له الشعور بالمسؤولية اتجاه التزاماته و ديونه.[1]

و يعتمد محللو الائتمان في الكشف عن جوانب شخصية العميل على ما يعرف بالتاريخ الائتماني, و يقصد به سمعة العميل من حيث قيامه بسداد التزاماته السابقة نحو البنك أو المصارف الأخرى التي سبق له الاقتراض منها,و تستعين المصاريف العالمية حاليا بنظم المخابرات التسويقية لتجميع و تخزين التاريخ الائتماني لمختلف عملائها,غير إن قياس العامل المعنوي كعامل الأمانة و النزاهة بدرجة دقيقة أمر تكمنه بعض الصعوبات من الناحية العملية و يتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد و جمع البيانات و المعلومات عن العميل من المحيطين: العملي و العائلي له, لمعرفة المستوى المعيشي و موارده المالية و المشاكل المالية التي يعانيها و مستواه الاجتماعي و ماضيه مع البنك و مع الغير و سابق تصرفاته مع المصارف الأخرى و يتم ذلك بالاتصال بالمؤسسة و العاملين بها و مورديه و المصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

و في ما يلي بعض ما يخص الصيفات الشخصية للمقترض و التي لها أهمية كبيرة في قرار منح الائتمان و هي تتمثل في مايلي:[2]

- منطقية الطلب و قدرة و رغبة العميل في التسديد.
- نسبة مساهمة العميل في المشروع و درجة المخاطرة.
- التعامل السابق مع العميل.
- الخلفية الاجتماعية و الشخصية للعميل.

و على هذا الأساس فان الشخصية الخاصة بالعميل لها 03 أبعاد:[3]

البعد الأول:شخصية قانونية تتناول مدى أهليته القانونية و مدى أهليته للتقاعد مع البنك و إبرام الالتزامات,سواء كان هذا العميل شخصيا طبيعيا أم شخصا معنويا.

البعد الثاني: شخصية سلوكية اجتماعية تتناول تصرفات و سلوكيات العميل الخاصة, و قياس مدى تأثيرها الحالي و المستقبلي و قدرته و رغبته في سداد الائتمان الممنوح له.

[1] شريط عابد و بنية صبرينة,مرجع سبق ذكره ص 110.

[2] إسماعيل هاجر, التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني, مجلة البنوك الأردنية, مجلد 04, عدد 22 ماي 2003 ص 03.

[3] انس هشام المملوك ,مخاطر الائتمان و أثرها في المحافظ الاستثمارية ,أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي و النقدي, كلية الاقتصاد جامعة دمشق سوريا 2014 ص 42.

البعد الثالث: شخصية مهنية و تنافسية, يتم التأكد فيها من خلال حرص العميل على سداد التزاماته و احترامه لتعهداته, و يتم الاستعلام عن ذلك من الجهات و المؤسسات المتعاملة معه من تجار و موردين و بنوك....الخ ,و حرصه على جودة منتجاته و سمعتها و قيامه بالتحسين و التطوير المستمر لها.

فجوهر هذا الجانب من التحليل إذا ينصرف إلى الاطمئنان عن سمعة العميل إلى المستوى الشخصي و مستوى نشاطه, و مدى رغبته و احترامه للوفاء بالتزاماته قبل الآخرين.

- قدرة العميل Capacity:و تعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل و بالتالي قدرته على سداد القرض و الالتزام بدفع الفوائد و المصروفات و العمولات,و معيار القدرة هو احد أهم المعايير التي تأثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح الائتمان.[1]

و عليه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض و تفاصيل مركزه المالي,و تعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس البنك أو أية بنوك أخرى,و يمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب ايجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض و في مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها.[2]

و يستدل البنك على مقدرة العميل على الدفع من خلال:[3]

- التعرف على كيفية استغلال العميل لرأسماله و توزيعه بين الأصول الثابتة و المتداولة, حيث انه كلما زادت الأصول الثابتة على حساب المتداولة كلما زادت المخاطر حيث تقل سيولة العميل و مقدرته على الوفاء بديونه, ومن الممكن تعرض نشاط عميله لتوقف بسبب هذا التصرف.
- التأكد من تقبل السوق لطبيعة نشاط العميل و طبيعة منتجاته.
- دراسة ظروف قروض العميل السابقة لتكوين معرفة جيدة عن مقدرته على الدفع.
- دراسة المركز المالي للعميل.

- بإمكان البنك معرفة مدى سلامة المركز المالي للعميل من عدمه من خلال ما يلي:

- تحليل ميزانيته و حساباته الختامية لأقرب عامين على الأقل و يجب أن تكون معتمدة من محاسب قانوني
- و بالنسبة للشركات التي لا تعد حسابات و ميزانيات فسيوجب على ضابط الائتمان زيارة العميل و الاطلاع على و ثائقه و ومجوداته و الاطلاع على إقراراته الضريبية .
- الاطلاع على المركز الضريبي للعملاء و التأكد من عدم وجود قضايا و مستحقات ضريبية كبيرة عليهم.
- التأكد من سداد العميل للأقساط الضمان الاجتماعي لموظفيه.
- الاطلاع على كشف الأخطار المصرفية.
- الاستفسار عن العميل عن التزاماته المستحقة لباقي البنوك و الموردين.

- رأس المال Capital:و المقصود بها إمكانية العميل و قدرنه و ملاءته المالية, فكلما زادت أمواله و ملاءته المالية كانت مخاطر منحه الائتمان اقل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.[4]

---

[1] ليث إكرام القضاة, اثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5Cs في البنوك التجارية الأردنية, المجلة الأردنية في إدارة الأعمال,المجلد 13 , عدد 4 , 2017 ص 502..

[2] حسين سمير حشيش, التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك, مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع,.ط 1, عمان 2019,ص 62.

[3] محمد كمال عفان,إدارة الائتمان المصرفي ,مرجع سبق ذكره ص 30 31.

[4] محمد عبادي, تقييم كفاءة البنوك التجارية في منح الائتمان,مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون ,عدد 39 سبتمبر 2014 ص 33.

حيث يمثل هذا المعيار هامش الأمان بالنسبة للبنك حيث انه مع توفر رأس المال يستطيع ان يواجه المتعامل المنافسة الحادة التي تقابله و أن يوفر لمشروعه الأجهزة الحديثة,و يعتبر كذلك من الناحية الائتمانية الضمان الذي يؤكد مقدرة التعامل على السداد و يمكن قياس هذا المعيار من خلال صافي موجودات و ثروة المتعامل [1] و كفاية رأس المال أي الموارد المالية المملوكة لطالب التمويل و هو ما يعرف باسم المقدرة التمويلية الذاتية للعميل سواء كانت هذه الموارد مستغلة في مشروع أم خارجية و ترجع أهمية رأس المال في انه يعد بمثابة صمام أمان و الضمان النهائي من صاحب المشروع في حالة التصفية , و تجدر الإشارة إلى أن الأصل أن يبدأ العميل نشاطه بموارده الذاتية(رأس المال) و عندما يزداد حجم النشاط و لا تكفي تلك الموارد لمواجهة النمو و التوسع في النشاط تظهر الحاجة إلى تمويل إضافي من البنك و يعرف الفرق بين الموارد الذاتية و الحاجة التمويلية بالفجوة التمويلية , فجوهر هذا الجانب ينصرف إلى أهمية التأكد من توافر رأس المال المناسب لدى العميل طالب القرض او الائتمان, و من قوته المالية و قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض المطلوب, و من ثم استعادة البنك لأمواله في حال فشل العميل في ذلك.

- الضمان Collatéral :يعرف الضمان بأنه"الوسيلة التي تسمح للدائن بتجنب الخسارة الناتجة عن عدم ملاءة مدينه"[2]

كما يقصد به مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض و لا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون, فهذا الأصل سيصبح من حق البنك في حال عدم قدرة العميل على السداد.

يمكن أن تكون الضمانات عينية أو كفالات شخصية ,مثل أن يكون الضمان شخصا ذا كفاءة مالية و سمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان, كما يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص أخر وافق أن يكون ضامنا للعميل.[3] و كلما كانت هذه الضمانات ذات قيمة و مواصفاتها ملائمة لمتطلبات الأمان في البنك,كانت مخاطر منحه الائتمان اقل و عموما هناك العديد من الآراء تتفق على ان الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني ,أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى المصرف المقترض أنها كافية.

- الظروف المحيطة Conditions:يجب على الباحث الائتماني إن يدرس مدى تأثير الظروف العامة و الخاصة المحيطة بالعميل طلب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله, و يقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع, و كذلك الايطار التشريعي و القانوني الذي تعمل المشاة في ايطاره,حيث تأثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي, إما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل, مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها, شكل المنافسة , دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل.[4] و موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقدم أو الولادة أو في مرحلة النمو أو مرحلة الاستقرار أو في مرحلة الانحدار.

و نخلص إلى إن الدراسة المتعمقة لهذه المعايير مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان و مركزه الائتماني, إلا أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى كما انه من الطبيعي إلا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها , فالضعف في احد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الأخر على أن تكون الدراسة أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل متوازن.[5]

---

[1] عبد الوهاب يوسف احمد,مرجع سبق ذكره ص 91.

[2] BENHLIMA Ammour ; Pratique des techniques bancaires ; ED Dahleb Alger ;1997 p 57.

[3] انس خلوف ,إدارة مخاطر الائتمان ,محاضرات مقدمة لطلبة السنة الرابعة, جامعة حماد كلية الاقتصاد سورية 2018,2019 ص 17.

[4] مراد سالم الطلاع مرجع سابق, ص 77

[5] انس خلوف,إدارة مخاطر الائتمان ,محاضرات مقدمة لطلبة السنة الرابعة, جامعة حماد كلية الاقتصاد سورية 2018,2019 ص18.

حيث يمكن قياس خطر الائتمان بالمعادلة التالية:[1]

خطر الائتمان = الشخصية + القدرة + رأس المال + الضمان + الظروف.

المطلب الثاني: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5Ps.

تعزز إدارة الائتمان قراراها الائتماني بتحليل ائتماني أخر, من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف ب "5Ps" و تحليل هذه المعايير تعطي الإدارة الائتمان ذات الدلالات التي يعطيها منهج"5Cs" و أن كانت بأسلوب أخر و تحتوي هذه المعايير على: نوع العميل, العرض من الائتمان, قدرة العميل على السداد, الحماية, النظرة المستقبلية. و في مالي استعراض لهطه المعايير بالتفصيل:

- نوع العميل Poople: يجب الحصول على صورة واضحة عن مدى جدارة العميل طالب الائتمان من حيث الأهلية القانونية و من حيث أخلاقياته و مقدرته على إدارة أنشطته بنجاح و يجب تحديد أهم خططه المستقبلية, فالخطوة الأولى في عملية تقييم المركز الائتماني للعميل و اتخاذ القرار الائتماني هي مقابلة العميل حيث يتم من خلال هذه المقابلة تحديد البيانات و المعلومات التي يتوجب الحصول عليها عن العميل و ما يحيط به.[2]
- الغرض من الائتمان Purpose: تشكل هذه الركيزة احد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة طلب الائتمان أو التوقف عن هذا القدر من التحقق, إذ يجب معرفة الغرض من التسهيل الائتماني بشكل مفصل و أن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه, و هل يتوافق مع سياسة البنك و صلاحيات إدارة الائتمان و مع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة و مع قدرات و خبرات العميل, فضلا عن مدى مناسبة حجم و مبلغ الائتمان و نوعه مع الغرض المطلوب .[3]

أي المقصود بالغرض من اخذ القرض:هل هو استثماري(أي المشاريع طويلة الأمد), أم تجاري (أي لتمويل رأس مال عامل), أم استهلاكي و من الطبيعي أن لكل أمر من هذه الأمور مخاطرة خاصة و على البنك تجنبها بالوقاية من مخاطرها آو تخفيضها.[4]

- قدرة العميل عللا السداد Payment: أي قدرة العميل على الوفاء من خلال تحليل تدفقاته النقدية الداخلية من حيث المقدار و المواعيد و منها,التدفقات و رهن و نقل الملكية و ما إذا كان التمويل من نوع التأجير التمويلي و ما إلى ذلك من إجراءات ضرورية بحيث تكون متماشية مع القوانين و الأنظمة المعمول بها و مقارنتها بتدفقاته النقدية إلى الخارج من حيث المقادير و التواريخ لان ذلك يعطي فكرة واضحة عن احتمال تعرضه للعسر المالي و من ثم قدرته على السداد في المواعيد المتفق عليها, خاصة إذا كانت التدفقات إلى الخارج اكبر من التدفقات إلى الداخل في موعد السداد.[5]

[1] انس هشام المملوك, مرجع سبق ذكره ص 44.

[2] أسامة خالد أبو البب , اثر التحليل الائتماني في قرار منح التسهيلات المصرفية في البنوك الكويتية ,مرجع سابق ص 33.

[3] انس هشام المملوك ,مخاطر الائتمان و أثرها في المحافظ الاستثمارية, مرجع سابق ص 46.

[4] محمد عبادي, تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان, مرجع سابق ص 33.

[5] محمد عبادي, مرجع نفسه ص 34.

- الحماية Protection: و أساس هذا المعيار هو مدى توفير الحماية لائتمان المقدم للعميل, و أن يكون ذلك بأقل مخاطرة ممكنة و ذلك من خلال تقييم الضمانات التي يقدمها العميل سواء أكان من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل فيها أو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف, و نقصد بقابلية التسييل هو إمكانية تحويله إلى نقد بسرعة و بأقل تكلفة ممكنة.
- النظرة المستقبلية Prospects: و ينحصر مضمون هذه الركيزة في اكتشاف جميع الظروف البيئية التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل سواء كانت خارجية أم داخلية و ذلك لان السياسة الائتمانية للبنوك تتأثر بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلى نسبته التضخمية و معدلات الفوائد و غيرها.[1]

و ما يجب ملاحظته أن رغم الاختلاف في تسميات 5Cs و عناصر 5Ps إلا أن مضمونها يتشابك ليشترك في تحديد مدى ملائمة العميل و قدرته على التسديد, أي تحدد بمجموعها مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان عند اتخاذها القرار الائتماني.

المطلب الثالث: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب PRISM.

يعتبر نموذج PRISM للمعايير الائتمانية احدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني و قراءة مستقبل الائتمان و يعكس هذا المنهج جوانب القوة و الضعف لدى العميل و يتم من خلالها الموازنة بين المخاطر الائتمانية و القدرة على السداد, و تتكون عناصره من: التصور, القدرة على السداد, الغاية من الائتمان, الضمانات, الإدارة,و في مايلي سيتم التعرف عليها بالتفصيل:

- التصور Perspective: و يقصد بالتصور هذا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان و الفوائد المتوقع تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه و مضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في تحديد المخاطر و العوائد التي تحيط بالعميل عند منحه الائتمان و دراسة استراتيجيات التشغيل و التمويل عند العميل.[2]
- القدرة على السداد Repayment: و يقصد بالقدرة على السداد تحديد قدرة العميل على تسديد الائتمان مع فوائده خلال الفترة المتفق عليها.[3] و من الأمور التي يجب إعطاءها اهتماما خاصا تحديد نوع مصادر التسديد التي يلجا إليها العميل عند السداد هل هي مصادر داخلية أي من الموارد الناجمة عن النشاط الذي يستخدم الائتمان في تمويله آو خارجية ,و ما يهم متخذ القرار الائتماني هو المصادر الداخلية لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية

[1] أسامة خالد أبو الرب , مرجع سبق ذكره ص 34.

[2] أسامة خالد أبو الرب, المرجع نفسه, ص 34.

[3] نورة الزبيدي,حسين بلعجوز ,النماذج الرياضية لقياس مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية, مجلة دراسات العدد الاقتصادي ,المجلد 08 ,العدد02, مارس 2017,ص 109.

الداخلية و التي يستطيع العميل استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة, و إن آخر ما بجب أن تفكر فيه إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاستزاد التزاماته تجاه البنك.[1]

- الغاية من الائتمان Intention Or parpose :أي تحديد الهدف من الحصول على الائتمان و معرفة الغاية منه و أن يحدد المجال الذي سيتم استخدام ذلك الائتمان فيه لتحديد مدى مناسبة منح الائتمان للعميل و مدى موافقة ذلك مع سياسة المصرف و قدرات العميل و خبراته,إضافة للتعرف على مدى تناسب مبلغ و حجم الائتمان مع غرض التمويل.[2]
- الضمانات Safeguards: مضمون هذا العنصر هو تحديد الضمانات التي تقدم للمصرف ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على السداد و يمكن آن تكون الضمانات داخلية و هي التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية.[3]

- الإدارة Management: أي التعرف على الهيكل التنظيمي للعميل و الفعل الإداري له و للمدراء الموجودين و كذلك التعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله و تحديد قدرته في تحقيق النجاح و النمو,[4]

ترتكز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الإداري للعميل و مضمون الفعل الإداري من خلال التعرف على:

- العمليات: و من خلالها يتم التعرف على:

- أسلوب العميل في إدارة أعماله.
- تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان.
- تحديد فيما إذا كان العميل يهتم بتنويع بمنتجاته أو يقتصر في عمله على منتج واحد, و أيضا فيما إذا كان العميل موسمي الإنتاج أو دائم.

- الإدارة : و من خلالها يتم استعراض :

- الهيكل التنظيمي للعمل.
- السيرة الذاتية لمدراء الأقسام.
- تحديد قدرة العميل على النجاح و النمو.

[1] هبة عزام فندلفت , محددات قرار منح الائتمان الخاصة بالعميل بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في قسم التمويل و المصارف, جامعة حماة سورية,17-أ02-2018 ص 53.

[2] حسان الدباس , العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية, رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد المالي و النقدي جامعة دمشق سورية 2014 ص 47.

[3] السنوسي محمد الزوام, مختار محمد إبراهيم , إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية, ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع,المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة ,الأردن ,10-11 نوفمبر2009 ص 17.

[4] السنوسي محمد الزوام نفس المرجع ص 16

خلاصة الفصل:

تضع البنوك سياسة ائتمانية توضح الخطوات التي ينبغي إتباعها عندما يتقدم العملاء بطلبات إقراض, و تمكن هذه السياسة من تحديد مستويات القرار أي مجال و حدود الاختصاص في منح القروض و التسهيلات,مجالات الإقراض المسموح بتمويلها, حجم الائتمان الممكن تقديمه للعميل الواحد و لمجموع العملاء, شروط الإقراض من مستندات مطلوبة, آجال لاستحقاق أو سياسة التسعير بالبنك التجاري.

و لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مراحل الإقراض الرئيسية, فبعدها يتم تقديم طلب القرض من طرف العميل تقوم إدارة الائتمان بدراسة و تحليله بما يفضي إلى اتخاذ قرار بشأنه سواء كان بالقبول أو بالرفض,و تولي إدارة البنك اهتماما خاصا بمتابعة القروض,قصد تحصيل قيمتها لضمان رجوع الأموال إلى أصحابها.

و من اجل الوصول إلى تحليل موضوعي لعملية التحليل الائتماني فقد أتيحت لإدارة الائتمان دراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية.

الفصل الثالث:

اثر مؤشرات الجدارة الائتمانية على قرار منح التسهيلات الائتمانية

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصول السابقة إلى المفاهيم المتعلقة بالائتمان البنكي, و كذا المخاطر الائتمانية الناجمة عن عدم قدرة العملاء على سداد القروض و الفوائد المترتبة على ذلك و كذا تطرقنا إلى الإجراءات و المعايير المعمول بها عند منح التسهيلات الائتمانية و السياسة التي تحكم هذا النشاط وكذا الدراسات ذات الصلة بالموضوع ,سنحاول في هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب النظري مع الواقع العملي, و للإلمام أكثر بالجانب التطبيقي ارتأينا أن من خلال هذا الفصل كل من التعريف بمجتمع و عينة الدراسة, التعريف بمتغيرات الدراسة, و كذا الأدوات الإحصائية و القياسية و البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات المجمعة, كما سيتم عرض و تحليل تفسير و مناقشة نتائج الدراسة.

و عليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول:التعريف بالبنوك عينة الدراسة.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: التعريف بالبنوك عينة الدراسة BADR.BDL.CPA

المطلب الأول: بنك التنمية المحلية BDL و هيكل تنظيمه.

أسس فرع بنك التنمية المحلية بسعيدة سنة 1987 و هو يعمل على أن يلعب دوره الهام في المشاركة الفعالة في تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, الصناعات المتوسطة و الصغيرة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية

(ANGEM.CNAC.ANSEJ) بحيث انه على استعداد لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد.

من وظائفه مايلي:

- خيارات ادخار شخصية من أجل زيادة رأس المال.

- حلول بقروض متماشية وفقا للاحتياجات.

- منتجات و خدمات لمراقبة يومية للحسابات البنكية.

- منتجات التامين للوقاية من مختلف المخاطر

الشكل 03: الهيكل التنظيمي لبك BDL

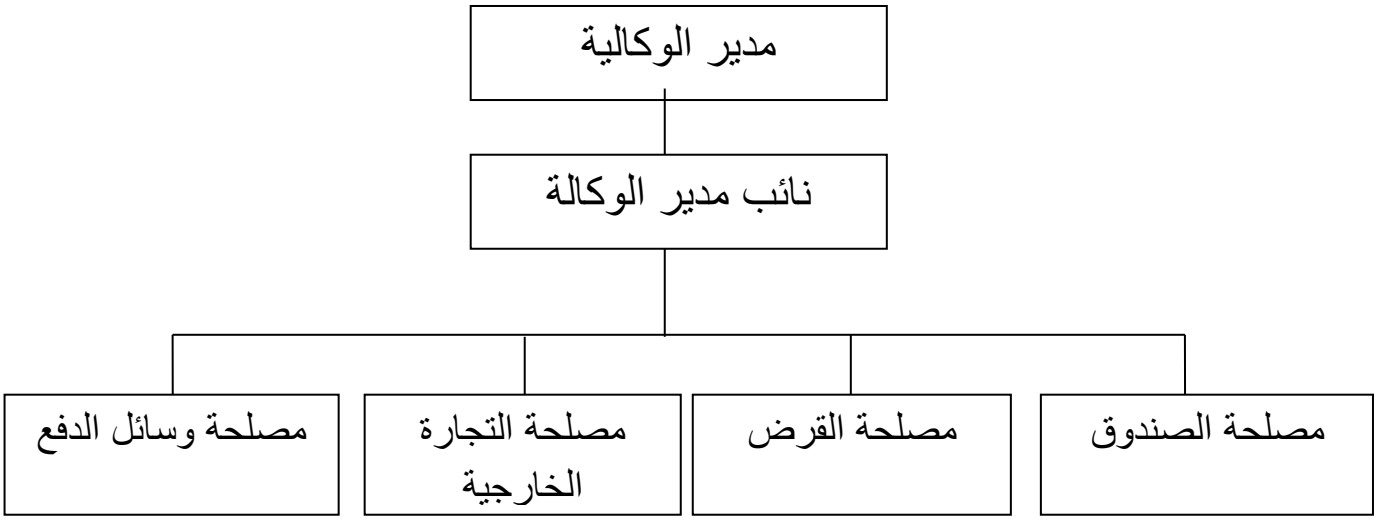

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من البنك.

المطلب الثاني: وكالة سعيدة للقرض الشعبي الجزائري CPA

هي وكالة تابعة للمديرية الجهوية يتلمسان و فيها يتم الاتصال بالزبائن و تلبيت طلباتهم و هي تعتبر كمنفذ توزيع نفس الخدمات التي تقدمها جميع البنوك الجزائرية, فهي بنك إيداع الودائع و يسلم القروض بنسبة فائدة متغيرة و بأنواعها المختلفة قصيرة و متوسطة و طويلة المدى.

الشكل 04 :الهيكل التنظيمي لبنك CPA

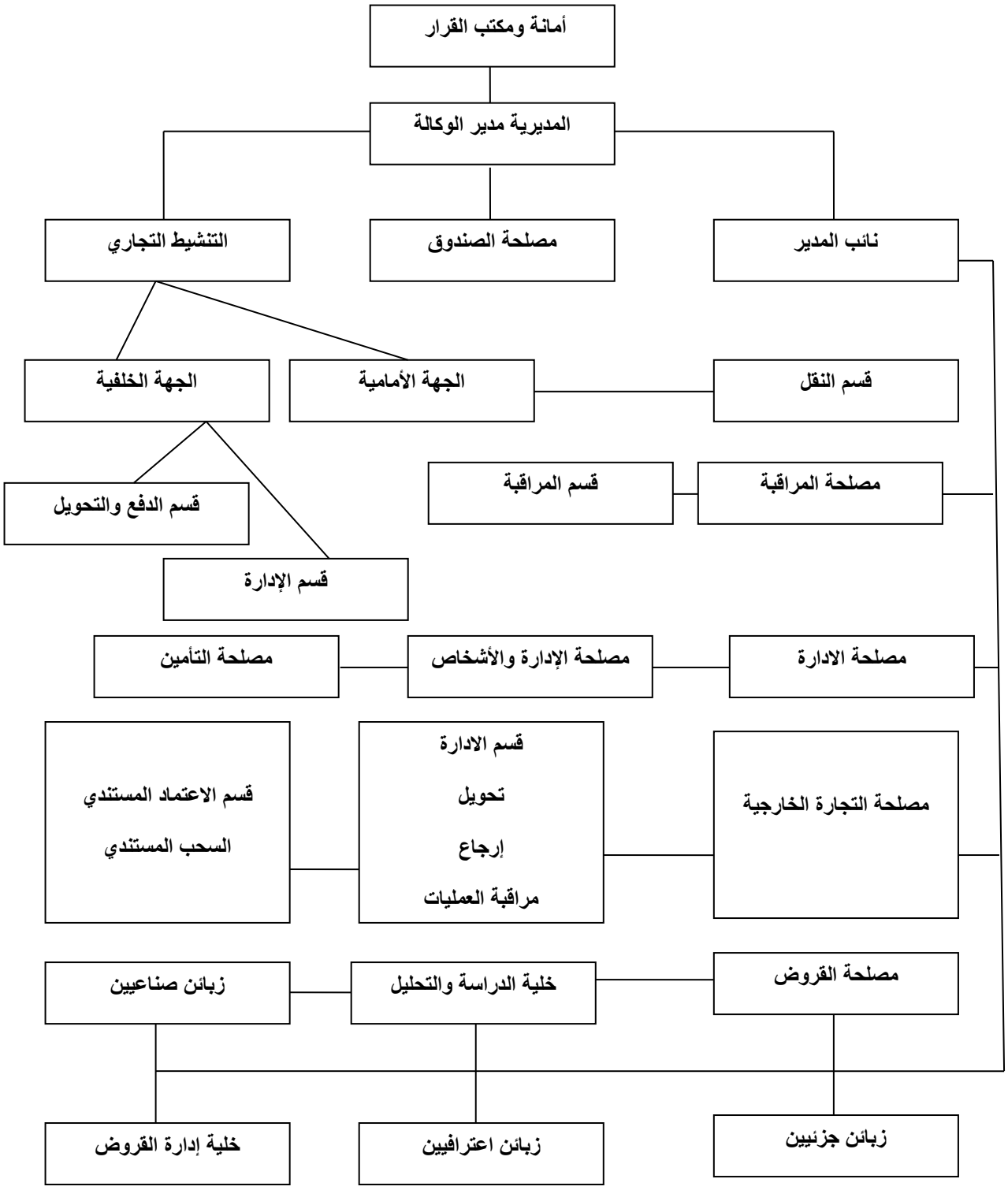

المطلب الثالث: بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بنك تجاري جزائري تعود ملكيته للقطاع العمومي,انشأ في ايطار إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و ذلك بموجب مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 و ذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي, يمتلك البنك حوالي 300 وكالة محلية للاستغلال عبر الوطن متضمنة وكالة مركزية مقرها بالجزائر العاصمة,و يسعى البنك إلى التوسع عبر فتح وكالات جديدة قدر عدد المشاريع بها ب 47 مشروعا.

الشكل 05:الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية .

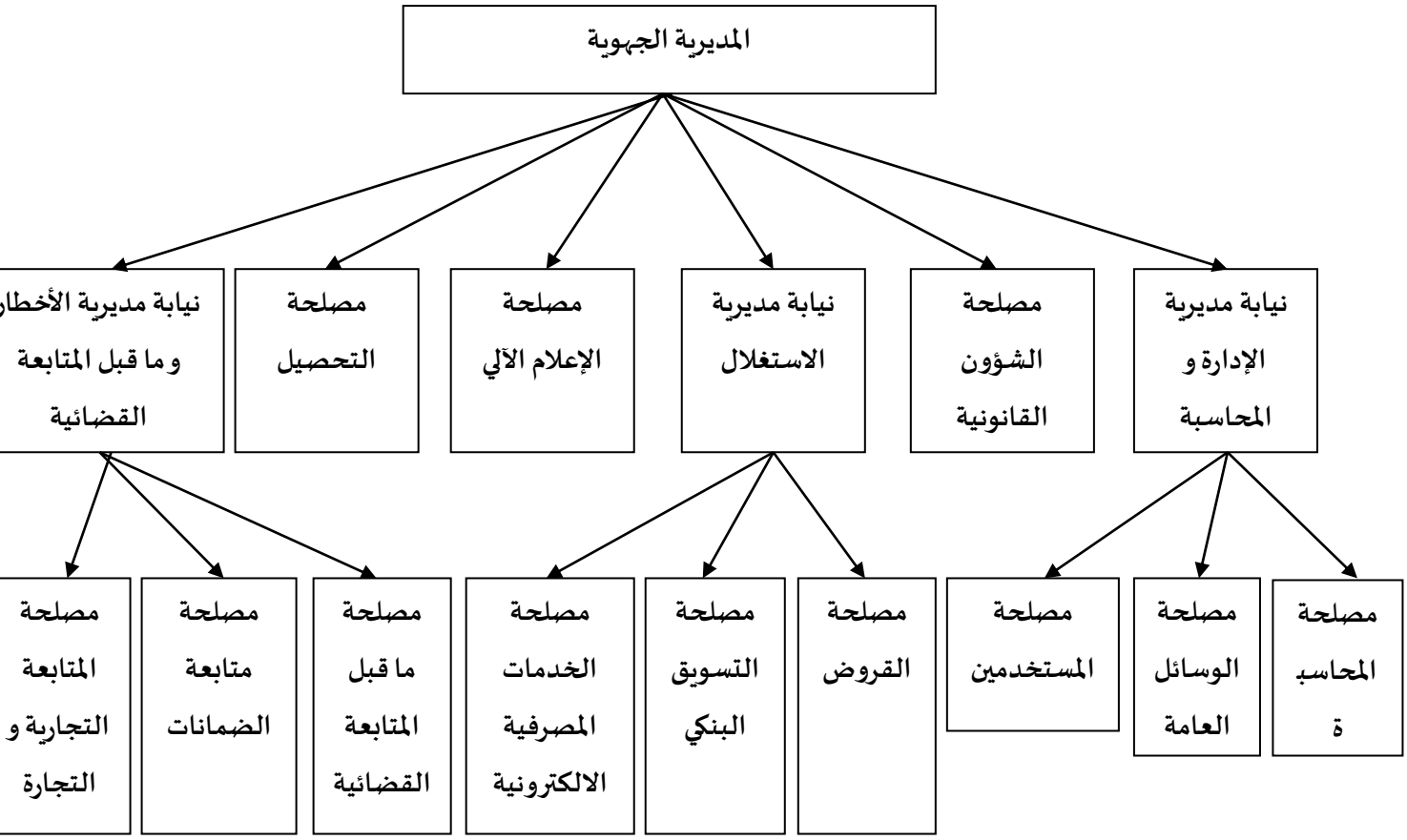

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من البنك.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي

المطلب الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات :

بعد تصميم الاستبيان واختباره وتعديله تم تعميمه على العينة المستهدفة من الدراسة وهذه الأخيرة مكونة من (03) بنوك على مستوى ولاية سعيدة بعدد إجمالي مكون من 30 مجيب على الإستبيان, وبعد جمعه تم تحليله وهناك عدة برامج للتحليل الإحصائي، للوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم الموضوع بحيث تم استخدام برنامج SPSS نسخة 24 (SPSS v.24) وهو اختصار لعبارة "***Statistical Package for the Social Science***", ويسهل لنا البرنامج صنع القرار حيال موضوع الدراسة من خلال إدارته للبيانات وتحليله الإحصائي السريع للنتائج، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل ألفا كرونباخ لمعرفة صدق وثبات الاستبيان ***Fiabilité de*** **Alpha Cronbach** .
- التكرارات، النسب المئوية.
- المتوسطات الحسابية للمتغيرات (الفقرات) وللمحاور.
- معامل الارتباط لقياس درجة ارتباط العلاقة بين المتغيرات " معامل يرسون **Pearson** ".
- معامل الارتباط الثنائي ومعامل التحديد و معامل الانحدار الخطي المتعدد " **Régressions** ".

ملاحظة :

قسمنا الإستبيان إلى قسمين كما يلي :

1- القسم الأول : البيانات الوصفية (الشخصية) : وقد ضمت خمس (05) متغيرات وهي : العمر ، المؤهل العلمي , التخصص، الخبرة العملية في البنك، و الدرجة الوظيفية.
2- القسم الثاني : استعملنا فيه مقياس ليكرت الخماسي , وقد قسمنا مقياس ليكرت الخماسي: الى خمس محاور مستقلة ومحور تابع.

المحور الأول: معيار الشخصية: ويتضمن المعايير السلوكية والأخلاقية والسمعة وكل ماهو متعلق بشخصية العميل و يتضمن هذا المحور الأول سبعة (07) أسئلة وهي :كما هي موضحة في الاستبيان- الملحق رقم 1-

ويضم المتغير " الفقرات " (س01، س02، س03، س04، س05، س06، س07)

المحور الثاني معيار القدرة: ويتضمن دراسة القوائم الملية ودراسة الجدوى و لمعرفة قدرة العميل على خلق الثروة ويضم المتغير " الفقرات " (س08،س09،س10،س11،س12،س13،س14)

المحور الثالث : معيار رأس المال ويضم المتغيرات " الفقرات " (س15،س16،س17،س18،س19،س20)

المحور الرابع : معيار الضمانات يتبنى المعايير الخاصة بالضمانات ويضم المتغيرات " الفقرات " (س21،س22،س23،س24،س25،س26،س27،س28)

المحور الخامس: معيار الظروف المحيطة ويحتوي هذا المحور على 10 متغيرات (فقرات):

(س29،س30،س31،س32،س33)

المحور السادس: قرار منح الائتمان و يضم الفقرات من(س34،س35،س36،س37،س38،س39،س40)

المطلب الثاني: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات :

1- **معامل الثبات (ألفا كرونباخ)** :

تم حساب ثبات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ(**Cronbach Alpha**) تتراوح قيمة معامل ألفا بين(0) و(1) وكلما اقتربت من الواحد دلت على وجود ثبات عالي و كلما اقتربت من الصفر دلت على عدم وجود ثبات،

لقد تم استخدام معامل **ألفا كرونباخ** لجميع فقرات المحاور وهذا للتأكد من ثبات الاستبيان , حيث تحصلنا على معامل الثبات ب 0,956 كما هو موضح في الجدول -1- و هي قيمة تفوق المعدل المتعارف عليه و الذي يقدر ب 0,50 ومنه نستنتج أن نتائج الإستبيان حققت صدق وثبات في التقديرات . ويبين الجدول رقم 01 معامل الثبات لمجموع أسئلة الدراسة.

الجدول (1): معامل الثبات لمجموع أسئلة الدراسة

معامل الثبات لمجموع أسئلة الدراسة	
عدد الاسئلة	Alpha de Cronbach
40	0,956

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ***SPSS v24***

القيمة **40** تمثل عدد المتغيرات (الفقرات) لجميع محاور الستة للإستبيان أي من ***س01*** إلى ***س40*** كما هو موضح في الجدولين (2) و (3) :

الجدول (2) عدد المتغيرات (الفقرات) لجميع محاور الستة للإستبيان.

```
RELIABILITY

/VARIABLES=س01 س02 س03 س04 س05 س06 س07 س08 س09 س10 س11 س12 س13 س14 س15
س16 س17 س18 س19 س20 س21 س22 س23 س24 س25 س26 س27 س28

س29 س30 س31 س32 س33 س34 س35 س36 س37 س38 س39 س40
```

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ***SPSS v24***

الجدول (3) ملخص معالجة المعطيات

Récapitulatif de traitement des observations			
		N	%
Observations	Valide	30	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	30	100,0

المصدر: بالاعتماد على نتائج المعالجة الموضحة في نافذة مخرجات برنامج spss

IBM SPSS Statistics Viewer»

N : يمثل العدد الكلي للعينة (30 مجيب على الإستبيان) , **المصدر:** مخرجات برنامج *SPSS*

2- <u>التكرارات، النسب المئوية</u> :

أ- نتائج عينة الدراسة وفق البيانات الوصفية (القسم الأول)

أ-1- <u>توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر</u> :

جدول رقم 04 : توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

السن	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
25- 30 سنة	05	**%16.70**
من 30 – 35 سنة	10	**%33.30**
من 35 – 40 سنة	09	**%30.00**
أكبر من 40 سنة	06	**%20.00**
المجموع	03	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ***SPSS v24***

تحليل النتائج :

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة المستهدفة كانت للفئة العمرية " من 31 – 35 سنة " ب 33.3 %, في حين أقل فئة هي الفئة العمرية" أقل من 30 سنة 16.7% و من 36 – 40 سنة " بنسبة 30% تلتهم الفئة العمرية الأخيرة " أكبر من 40 سنة " بنسبة 20% من مجموع أفراد العينة .

الشكل رقم06 : التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب متغير العمر

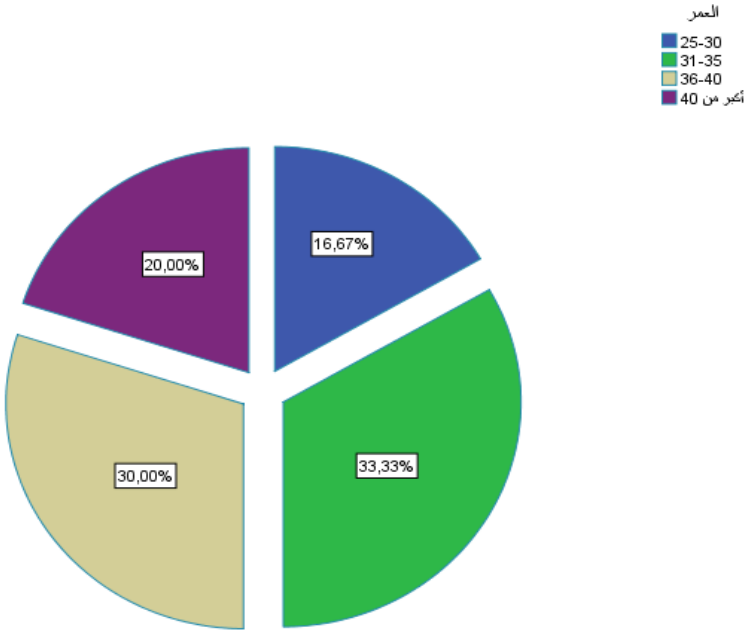

أ-2- **<u>توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي</u>** :

جدول رقم 05 : توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي:

المستوى الدراسي	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
ثانوي	04	% 13,3
جامعي	23	%76,7
دراسات عليا	03	%10,0
المجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات *SPSS v24*

تحليل النتائج:

من خلال الجدول(05) نلاحظ ان غالبية الموظفين مستواهم التعليمي جامعي حيث نجد أن عددهم قد بلغ 23 و بنسبة 76.7 % يليها فئة الموظفون الذين مستواهم التعليمي ثانوي بعددهم البالغ 04و نسبتهم المقدرة ب 13.3% أما فئة العمال الذين مستواهم التعليمي دراسات عليا فنجد عددهم قدر ب 03 و بنسبة 10 %.

الشكل 07: التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي

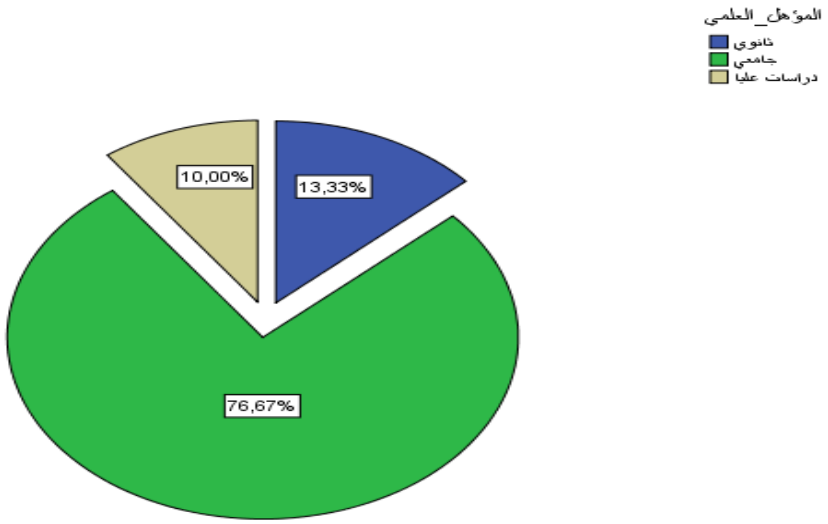

أ-3- **توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التخصص**

جدول رقم 06: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التخصص

المستوى الدراسي	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
اقتصاد	8	%26,7
محاسبة	4	%13,3
ادارة اعمال	9	%30,0
بنوك	3	%10,0
أخرى	6	%20,0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ***SPSS v24***

تحليل النتائج:

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ آن اكبر نسبة من أفراد العينة المستهدفة كانت لتخصص إدارة أعمال بنسبة 30.0 % بلها بعد تخصص هذا اقتصاد بنسبة 26.7% في حين اقل نسبة كانت لتخصص بنوك ب 10.0 % , و تخصص محاسبة بنسبة 13.3 % و أخر نسبة تمثلت في 20.0 % كانت لتخصصات أخرى.

الشكل 08:التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التخصص

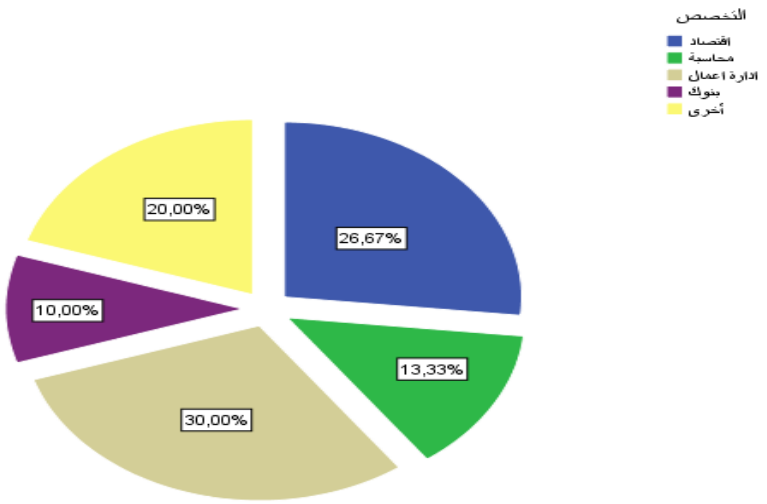

أ-3- **توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الخبرة**

جدول رقم 07:

المستوى الدراسي	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
أقل من 5 سنوات	4	%13,3
5-10	13	%43,3
10سنوات فأكثر	13	%43,3
المجموع	30	%100,0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ***SPSS v24***

تحليل النتائج:

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ انه هناك تساوي بين العمال الذين خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات و العمال الذين خبرتهم أكثر من 10 سنوات حيث نجد أن عددهم قد بلغ 13 بنسبة 43.3% , أما العمال الذين خبرتهم اقل من 5 سنوات فقد بلغ عددهم 4 عمال و بنسبة 13.3% .

الشكل 09:التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الخبرة.

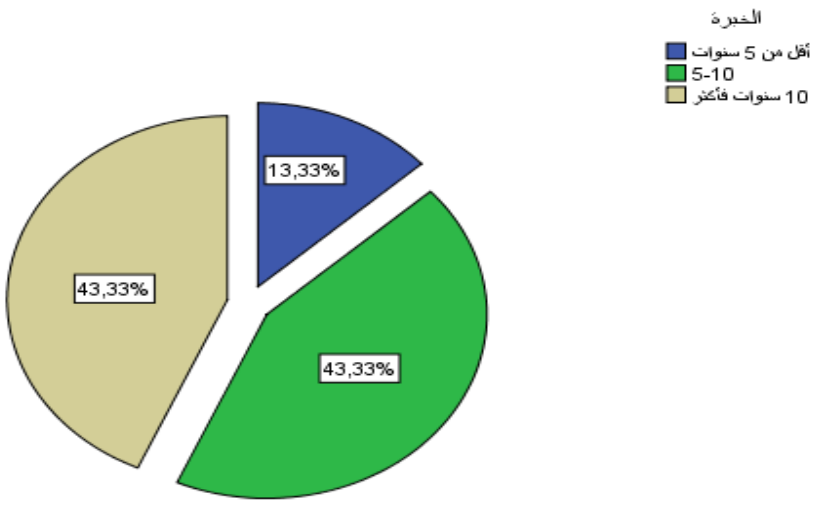

أ-4- **توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الدرجة الوظيفية**

جدول رقم 08:

الدرجة الوظيفية	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
مديـر	3	10,0
رئيس القسـم	11	36,7
مـوظف	14	46,7
أخـرى	2	6,7
المجموع	30	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ***SPSS v24***

تحليل النتائج :

نلاحظ من خلال الجدول (08) أن اكبر نسبة من أفراد العينة كانت للموظفين ب 46.7 % ليليها منصب رئيس قسم بنسبة 36.6 % .و منصب مدير أخد ما نسبته 10.0 % من التكرار الكلي و اقل نسبة 6.7 % كانت للمناصب الأخرى.

الشكل(09) التمثيل البياني لتوزيع عينة أفراد الدراسة وفقا لمتغير الدرجة الوظيفية.

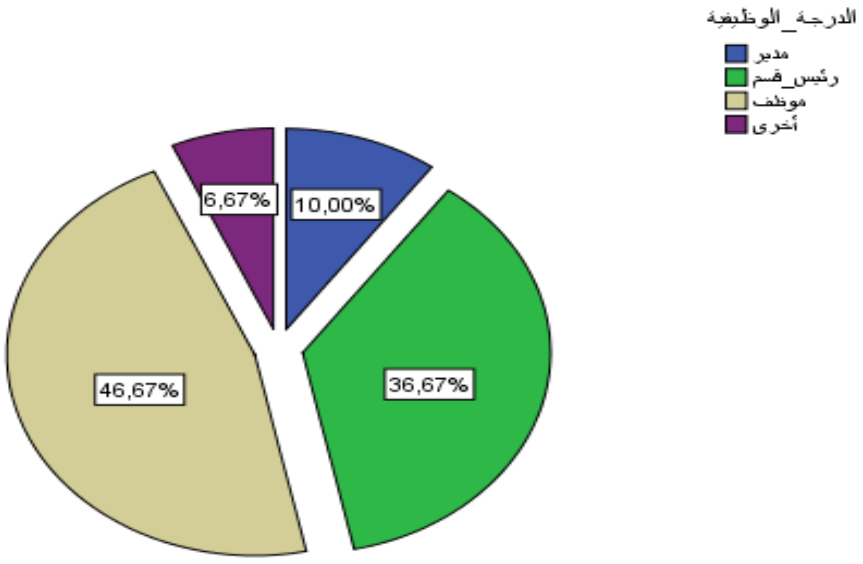

3: المتوسطات الحسابية للمتغيرات (الفقرات) وللمحاور:

بعد تحليل متغيرات القسم الأول (البيانات الوصفية) للعينة ننتقل إلى تحليل بيانات إجابات القسم الثاني المقدمة من طرف أفراد العينة المستهدفة (30 مجيب على الإستبيان) لمحاور الدراسة الستة , وقد استخدمنا في هذا القسم مقياس ليكرت الخماسي كما هو موضح في الإستبيان لتحليلها عن طريق حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير (فقرة) مع المتوسطات الحسابية المرجحة لكل المحاور مما يساعدنا على التعليق على نتائجها ومعرفة الاتجاه العام (درجة الموافقة) لها من حيث الموافقة , الحياد والغير موافقة .

3-1- **وصف ووزن مقياس ليكرت الخماسي :**

الجدول (09) يمثل أوزان مقياس ليكرت الخماسي مع وصفها وشرحها .

الدرجات (الوزن)	الإستجابة	الشرح
1	غير موافق بشدة	**تعني أنني لا أو افق (أعارض) العبارة بشدة**
2	غير موافق	**تعني أنني لا أو افق (أعارض) العبارة**
3	محايد	**تعني أنه ليس لي رأي في ذلك**
4	موافق	**تعني أن العبارة صحيحة غالباً**
5	موافق بشدة	**تعني أن العبارة صحيحة دائماً**

الجدول (10) يعبر عن وصف مقياس ليكرت الخماسي وعلاقة المتوسطات الحسابية للفقرات مع الحكم على الإتجاه العام لها من حيث الموافقة , الحياد والغير موافقة .

مقياس ليكرت الخماسي	ابة	(interval وسط الحسابي	جاه العام " درجة " (الموافقة / الغير موافقة)
	غير موافق بشدة	**[1,00 – 1,79]**	**غير مو افق بشدة**
	غير موافق	**[1,80 - 2,59]**	**غير مو افق**
	محايد	**[2,60 – 3,39]**	**محايد**
	موافق	**[3,40 – 4,39]**	**مو افق**
	موافق بشدة	**[4,20 – 5,00]**	**مو افق بشدة**

الجدول (10)

المتوسطات المرجحة و الانحرافات المعيارية لمتغيرات البحث:

3-2 تحليل وجهة نظر العمال لمتغيرات (فقرات) المحور الأول : معيار الشخصية :

3-2-1 المتوسطات الحسابية للمتغيرات (فقرات) المحور :

محور: معيار الشخصية " الفقرات " (س1,س2,س3,س4,س5,س6,س7)

- من مخرجات برنامج spssوبعد حساب المتوسط الحسابي للمحور على النتائج ودوناها في الجدول رقم (11)

فقرات محور " معيار الشخصية "	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
س01- قرار منح التسهيلات تم على أسس واعتبارات شخصية	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	2,97	محايد
	07	06	05	03	09		
س02- تأثر الخبرة العملية للعميل على قرار منح التمويل	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	3,93	موافق
	06	18	05	00	01		
س03- يهتم البنك بالتعرف على الوضع الشخصي للعميل,أخلاقه, سلوكه ووضعه العائلي قبل اتخاذ القرار الائتماني.	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	3,80	موافق
	07	13	08	01	01		
س04- ياخذ البنك سمعة العميل عند اتخاذ القرار الائتماني بعين الاعتبار	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	4,00	موافق
	07	18	4	0	01		
س05- يهتم البنك بالأهلية القانونية للعميل من خلال الاطلاع على سجلات المحاكم	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	3,93	موافق
	10	12	05	02	01		
س06- يهتم البنك بالمركز الوظيفي و درجة ثقافة العميل عند منح الائتمان.	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	3,77	موافق
	07	15	04	02	02		
س07- يتعرف البنك على معاملات العميل من خلال العملاء و الموردين و المؤسسات التجارية التي يتعامل معها.	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	3,83	موافق
	07	16	04	01	02		
المتوسط الحسابي المرجح لمحور الشخصية						3,7476	موافق

المصدر : نافذة المخرجات لبرنامج SPSS

وقد قمنا باستحداث متغير تجميعي جديد لمتغيرات المحور الفرعي - معيار الشخصية - والذي يساعدنا في حساب المتوسط الحسابي المرجح للمحور وجاءت النتيجة على النحو التالي:

الجدول:12

```
FREQUENCIES VARIABLES=س01 س02 س03 س04 س05 س06 س07 معيار_الشخصية
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
```

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ***SPSS v24***

الجدول:13

Statistiques descriptives

Moyenne المتوسط الحسابي المرجح	N	
3,7476	03	المحور : معيار الشخصية
	03	N valide (liste)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ***SPSS v24***

<u>تحليل نتائج الجدول (11) و(12) و(13)</u> :

باستقراء الجداول السابقة يتضح ما يلي :

- المتغير س4-" يأخذ البنك سمعة العميل عند اتخاذ القرار الائتماني بعين الاعتبار " جاء في الترتيب الأول من بين السبعة (07) متغيرات لمعيار الشخصية بأعلى متوسط حسابي بقيمة 4,00

- كانت هنالك موافقة في إجابات عمال العينة المستهدفة إلى حد بعيد على جميع متغيرات المحور الأول (من س2 إلى س7) وبالتالي فإن العمال في البنوك الثلاث يوافقون وبدرجة عالية على الأسئلة الموجهة لهم والخاصة بمعيار شخصية وسمعة العميل.

- جاء المتوسط الحسابي المرجح لمعيار الشخصية بقيمة 3,7476 وهي قيمة معبرة على درجة اتجاه الموافقة.

ومنه نستنتج أن للعمال بعدا فيما يخص إدراكهم بالتعليمات الخاصة بمعيار الشخصية

حيث كانت كل الفقرات موافقة وسجل السؤال الرابع أعلى متوسط حسابي وهو خاص بسمعه العميل فالبنك و يأخذ بسمعه العميل على محمل الجد، وتتمثل سمعه العميل الائتمانية في أدائه الائتماني في معاملاته السابقة مع البنك أو البنوك الأخرى حيث تكون سمعت العميل جيدة جيده إذا كان أدائه الائتماني السابق ال عالي جدا (تسديد الأقساط كاملة وفي الزمن المحدد)، أما السؤال الأول كان محايد حيث سجل اضعف نسبه وتتمثل في الاعتبارات الشخصية في منح القرض و نتفهم ذلك حيث ان الاستبيان تم في البنوك العمومية والتي لا يتمتع موظفيها بدرجه المرونة الكافية في اتخاذ القرارات الائتمانية.

وجهة نظر العمال لمتغيرات (فقرات) المحور الثاني : معيار القدرة

المتوسطات الحسابية للمتغيرات (فقرات) المحور :

محور: معيار القدرة " الفقرات " (س8,س9,س10,س11,س12,س13,س14)

- من مخرجات برنامج **Spss** وبعد حساب المتوسط الحسابي للمحور على النتائج ودوناها في الجدول رقم (14)

فقرات محور " معيار القدرة"	موافق بشدة	موافق	محايد	غير أوافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإتجاه العام
س08- يقوم البنك بتحليل القوائم المالية بغرض التعرف على القرارات الائتمانية للعميل و مدى احتمالية تحقيق الربح.	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**4,17**	**مو افق**
	12	13	04	00	1		
س09 يقوم البنك بدراسة و تحليل حجم التدفقات النقدية السابقة و الحالية والمستقبلية للعميل.	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**4,20**	**مو افق بشدة**
	14	10	05	00	01		
س10 يقوم البنك بدراسة و تقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقدمة من طرف العملاء من خلال خبراء مختصين.	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**3,90**	**مو افق**
	07	16	05	01	01		
س11- يتأكد البنك من مدى توافق مواعيد التسديد مع توفر السيولة لدى العميل من خلال تحديد الإمكانيات و الحاجات.	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**3,93**	**مو افق**
	08	16	04	0	2		
س12- يقوم البنك بالتأكد من الكفاءة الفنية و الإدارية و الملاءة المالية للعميل قبل منح الائتمان	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**3,87**	**مو افق**
	05	18	06	00	01		
س13- يمنح البنك الائتمان بعد القيام بزيارة ميدانية لمشروع العميل المراد تمويله..	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**4,27**	**مو افق بشدة**
	14	13	01	01	01		
س14- تعتبر الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل.	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**4,33**	**مو افق بشدة**
	16	10	03	00	01		
المتوسط الحسابي المرجح لمحور معيار القدرة						**4,0952**	**مو افق**

المصدر : نافذة المخرجات لبرنامج SPSS

وقد قمنا باستحداث متغير تجميعي جديد لمتغيرات المحور الفرعي - معيار القدرة - والذي يساعدنا في حساب المتوسط الحسابي المرجح للمحور وجاءت النتيجة على النحو التالي:

- الجدول رقم (15)

```
FREQUENCIES VARIABLES=س08 س09 س10 س11 س12 س13 س14_معيار_القدرة
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
```

- الجدول رقم (16)

Statistiques descriptives		
	N	Moyenne المتوسط الحسابي المرجح
المحور : معيار القدرة	03	4,0952
N valide (liste)	03	

تحليل نتائج الجداول:

تعني قدرة العميل على تحقيق الدخل الكافي, وبالتالي قدرته على سداد الائتمان الممنوح له والفوائد وكافة العمولات الأخرى.

بإستقراء الجداول يتضح مايلي :

- المتغير س14-" تعتبر الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل." جاء في الترتيب الأول من بين السبع (07) متغيرات للمحور بأعلى متوسط حسابي بقيمة 4,33
- كانت هنالك درجة موافقة عالية بين موافق في إجابات عمال العينة المستهدفة إلى حد بعيد على متغيرات المحور (س08، س10،س11،)، وموافق بشدة في (س09، س13،س14) وبالتالي فإن العمال في البنوك الثلاث يوافقون وبدرجة عالية على الأسئلة الموجهة لهم والخاصة بمعايير القدرة الائتمانية للمقترض في البنوك التي يعملون بها.

- جاء المتوسط الحسابي المرجح للمحور بقيمة 4,0952 وهي قيمة معبرة على درجة (اتجاه) الموافقة

ومنه نستنتج أن العمال يركزون على التقييم الموضوعي للقدرة على الوفاء، أي القدرة المالية له، من خلال قياس قدرته على الكسب، وفيما إذا كانت إيجابية أم سلبية، حيث يقصد بالمقدرة هنا مقدرة المقترض على إدارة الشركة أو المشروع بكفاءة وفعالية، وتعتبر مؤهلات المقترض وخبراته مؤشراً على مدى توفر هذا العنصر لديه.

تحليل وجهة نظر العمال لمتغيرات (فقرات) المحور الثالث : معيار رأس المال

المتوسطات الحسابية للمتغيرات (فقرات) المحور :

محور: معيار رأس المال " الفقرات " (س15,س16,س17,س18,س19,س20,)

من مخرجات برنامج spssوبعد حساب المتوسط الحسابي للمحور على النتائج ودوناها في الجدول رقم (17)

فقرات محور " رأس المال "	موافق بشدة	موافق	محايد	غير أوافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
س15- يعتبر البنك رأس مال العميل المرتفع عاملا مشجعا على منح الائتمان المطلوب للعميل.	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**4,13**	**موافق**
	13	10	06	00	01		
س16- يطلب البنك من العميل الاحتفاظ باحتياطي للسيولة لمواجهة الظروف الصعبة وغير المتوقعة.	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**4,10**	**موافق**
	12	13	03	00	02		
س17- يقوم البنك بتحليل نسب الربحية المتعلقة بمشروع العميل من خلال تحليل القوائم المالية للعميل.	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**3,93**	**موافق**
	09	13	06	01	01		
س18- يقوم البنك بقياس قدرة العميل على التسديد من خلال أصوله المتداولة.	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**4,17**	**موافق**
	11	15	03	00	01		
س19- يتعرف البنك على مصادر التمويل المختلفة للعميل قبل اتخاذ القرار الائتماني.	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**3,87**	**موافق**
	06	16	07	00	01		
س20- يعتبر اتجاه نمو الدخل للمشروعات القائمة أحد عوامل منح التمويل.	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**3,90**	**موافق**
	07	15	07	00	01		
المتوسط الحسابي المرجح لمحور معيار رأس المال						**4,0167**	**موافق**

المصدر : نافذة المخرجات لبرنامج SPSS

وقد قمنا باستحداث متغير تجميعي جديد لمتغيرات المحور الفرعي – معيار رأس المال والذي يساعدنا في حساب المتوسط الحسابي المرجح للمحور وجاءت النتيجة على النحو التالي:

جدول رقم 18:

```
المال_رأس_معيار 20س 19س 18س 17س 16س 15س=FREQUENCIES VARIABLES
/STATISTICS=STDDEV MEAN
```

نافذة المخرجات لبرنامج SPSS

جدول رقم 19:

Statistiques descriptives

	N	Moyenne المتوسط الحسابي المرجح
المحور : رأس المال	03	4,0167
N valide (liste)	03	

نافذة المخرجات لبرنامج SPSS

تحليل نتائج الجداول :

بإستقراء الجداول يتضح مايلي :

- المتغير س18-" يقوم البنك بقياس قدرة العميل على التسديد من خلال أصوله المتداولة " جاء في الترتيب الأول من بين الستة (06) متغيرات للمحور بأعلى متوسط حسابي بقيمة 4,17
- كانت هنالك موافقة في إجابات عمال العينة المستهدفة إلى حد بعيد على جميع متغيرات المحور (من س15 إلى س20) وبالتالي فإن العمال في البنوك الثلاث يوافقون وبدرجة عالية على الأسئلة الموجهة لهم والخاصة بمعيار رأس المال في منح الائتمان في البنوك التي يعملون بها.
- جاء المتوسط الحسابي المرجح للمحور بقيمة 4,0167 وهي قيمة معبرة على درجة (إتجاه) الموافقة.

وخلال دراسته لهذا العنصر ينبغي التركيز على تحليل نسب المديونية، وتحليل الأموال الذاتية، والأموال المقترضة، والتأكد من عدم تخطي نسب المديونية للمعايير المعروفة في الصناعة، فإذا كان رأس المال يتمتع بالملائمة فإن ذلك يشجع إدارة الجهة المانحة للائتمان على اتخاذ قرار إيجابي يمنح الائتمان للمقترض .

.

تحليل وجهة نظر العمال لمتغيرات (فقرات) المحور الثالث : معيار الضمانات:

المتوسطات الحسابية للمتغيرات (فقرات) المحور :

محور: معيار الضمانات " الفقرات " (س21,س22,س23,س24,س25,س26,س27،س28)

- من مخرجات برنامج spssوبعد حساب المتوسط الحسابي للمحور على النتائج ودوناها في الجدول رقم (20)

فقرات محور معيار الضمانات:	موافق بشدة	موافق	محايد	غير أوافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإتجاه العام
س21- اعتماد الدراسات الائتمانية على الضمانات المقدمة دون الاهتمام بالغرض بمنح الائتمان.	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	4,23	موافق بشدة
	16	09	03	00	02		
س22- يقوم المؤسسة بدراسة وتقييم الضمانات المقدمة من ناحية النوعية وإعادة التقييم.	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	4,10	موافق
	11	13	05	00	01		
س23- يتشدد البنك بطلب الضمانات عند منحه التسهيلات الائتمانية حتى من العملاء الموثوق بهم.	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	3,97	موافق
	11	09	09	00	01		
س24- يطلب البنك من العميل طالب الائتمان تقديم ضمانات إضافية كالمباني والآلات والأراضي التي يتم رهنها لصالح البنك	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	4,10	موافق
	11	14	03	01	01		
س25- من وجهة نضركم، الضمانات المقدمة من العميل هي مصدر احتياطي وليست مصدر رئيسي للسداد.	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	3,77	موافق
	08	13	05	02	02		
س26- يلجأ البنك إلى التأمين ضد مخاطر الائتمان عن طريق إبرام عقود مع شريكات التأمين لتحمل مخاطر عدم السداد.	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	3,97	موافق
	11	10	07	01	01		
س27- يعتبر البنك أن الضمان الأساسي هو مدى تحقيق المشروع المقترح تمويله من الأرباح.	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	4,07	موافق
	14	06	09	00	01		
س28- جودة وقوة الضامنات المقدمة للحصول على التمويل تؤثر في قيمة التمويل المراد منحه.	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	4,00	موافق
	09	15	04	01	01		
المتوسط الحسابي المرجح لمحور معيار الضمانات						4,0250	موافق

المصدر : نافذة المخرجات لبرنامج SPSS

وقد قمنا باستحداث متغير تجميعي جديد لمتغيرات المحور الفرعي - معيار الشخصية - والذي يساعدنا في حساب المتوسط الحسابي المرجح للمحور وجاءت النتيجة على النحو التالي:

جدول رقم 21:

```
FREQUENCIES VARIABLES=س21 س22 س23 س24 س25 س26 س27 س28 معيار_الضمانات
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
```

المصدر : نافذة المخرجات لبرنامج SPSS

جدول رقم 22:

Statistiques descriptives

	N	Moyenne المتوسط الحسابي المرجح
المحور : معيار الضمانات	03	4,0952
N valide (liste)	03	

المصدر : نافذة المخرجات لبرنامج SPSS

تحليل نتائج الجداول:

باستقراء الجداول يتضح ما يلي :

- ا س27-" يعتبر البنك أن الضمان الأساسي هو مدى تحقيق المشروع المقترح تمويله من الأرباح " جاء في الترتيب الأول من بين الستة (08) متغيرات للمحور بأعلى متوسط حسابي بقيمة 4,33
- كانت هنالك موافقة في إجابات عمال العينة المستهدفة إلى حد بعيد على جميع متغيرات المحور (س21، س23، س24، س25، س28)، وكانت الأسئلة الثلاثة المتبقية موافقة بشدة فيما يخص أهمية معيار الضمان في منح الائتمان.
- جاء المتوسط الحسابي المرجح للمحور بقيمة 4,0250 وهي قيمة معبرة على درجة (إتجاه) الموافقة.

فالبنوك تعتبر الضمانات نوعاً من الحماية أو التأمين للبنك أو الجهة مانحة الائتمان من مخاطر التوقف عن الدفع، ولا ينبغي بتاتاً اعتبارها مصدراً رئيسياً للاطمئنان، فهي تشكل عنصر تكميلياً لعناصر الثقة المتوفرة أصلاً.

وينبغي أن ينظر محلل الائتمان في البنك أو الجهة المانحة للائتمان إلى ضرورة توافر ضمانات مقبولة، ويكمُن دور مسؤول منح الائتمان هنا أن يدرس الضمانات المقدمة من جانب المشروع.

تحليل وجهة نظر العمال لمتغيرات (فقرات) المحور الثالث : معيار الظروف المحيطة:

المتوسطات الحسابية للمتغيرات (فقرات) المحور :

محور: معيار القدرة " الفقرات " (س29,س30,س31,س32,س، س33)

من مخرجات برنامج spssوبعد حساب المتوسط الحسابي للمحور على النتائج ودوناها في الجدول رقم (23)

فقرات محور معيار الظروف المحيطة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير أوافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
س29- يقوم البنك بدراسة القطاع الذي يعمل فيه العميل من حيث درجة المنافسة و التطور التكنولوجي ومدى تكيفه مع هذه التطورات.	**العدد** 12	**العدد** 13	**العدد** 05	**العدد** 00	**العدد** 00	**4,23**	**موافق بشدة**
س30- يقوم البنك بالتنبؤ بالأوضاع الاقتصادية و دراسة مدى تأثيرها على نشاط العميل و مقدرته على السداد.	**العدد** 05	**العدد** 18	**العدد** 07	**العدد** 00	**العدد** 00	**3,93**	**موافق**
س31- يقوم البنك بمساعدة العملاء على تجاوز المشاكل التي يواجهونها لتجنب حالات الإفلاس.	**العدد** 05	**العدد** 14	**العدد** 10	**العدد** 01	**العدد** 00	**3,77**	**موافق**
س32- يحدد البنك حجم و نوع الائتمان الممنوح حسب مواءمة السياسة الائتمانية للأوضاع في البلد.	**العدد** 04	**العدد** 19	**العدد** 06	**العدد** 01	**العدد** 00	**3,87**	**موافق**
س33- يقوم البنك بتحديد نوع الائتمان الممنوح حسب الظروف الأمنية و السياسية السائدة في البلد.	**العدد** 08	**العدد** 17	**العدد** 04	**العدد** 01	**العدد** 00	**4,07**	**موافق**
المتوسط الحسابي المرجح لمحور معيار الظروف المحيطة						**3,9733**	**موافق**

المصدر : نافذة المخرجات لبرنامج SPSS

وقد قمنا باستحداث متغير تجميعي جديد لمتغيرات المحور الفرعي - معيار الظروف المحيطة

- والذي يساعدنا في حساب المتوسط الحسابي المرجح للمحور وجاءت النتيجة على النحو التالي:

جدول رقم 24:

```
FREQUENCIES VARIABLES=س34 س35 س36 س37 س38 س39 س40 قرار.منح.الائتمان
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
```

المصدر : نافذة المخرجات لبرنامج SPSS

جدول رقم 25:

Statistiques descriptives		
Moyenne **المتوسط الحسابي المرجح**	**N**	
3,9733	**03**	**المحور : قرار منح الائتمان**
	03	**N valide (liste)**

المصدر : نافذة المخرجات لبرنامج SPSS

باستقراء الجداول يتضح ما يلي :

- ا س29-" يقوم البنك بدراسة القطاع الذي يعمل فيه العميل من حيث درجة المنافسة و التطور التكنولوجي ومدى تكيفه مع هذه التطورات." جاء في الترتيب الأول من بين الخمس متغيرات للمحور بأعلى متوسط حسابي بقيمة: 4,23
  - كانت هنالك موافقة في إجابات عمال العينة المستهدفة موافقة إلى حد بعيد على جميع متغيرات المحور (س30، س31، س32، س33) فيما يخص أهمية معيار الظروف المحيطة في منح الائتمان.
  - جاء المتوسط الحسابي المرجح للمحور بقيمة **3,9733** وهي قيمة معبرة على درجة (اتجاه) الموافقة.

فالبنوك تعتبر معيار الظروف التي تشير إلى الوضع الاقتصادي بشكل عام، خلال فترة طلب القرض مثل: مبلغ الفوائد، ومستوى الانتعاش أو الكساد الاقتصادي مهم ،وبناء على ذلك ينبغي أن يقوم محلل الائتمان بدراسة الأحوال الاقتصادية المالية والمستقبلية، ومدى تأثيرها على أوضاع المقترض من حيث حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الإيرادات.

تحليل وجهة نظر العمال لمتغيرات (فقرات) المحور السادس : قرار منح الائتمان:

3-2-1 المتوسطات الحسابية للمتغيرات (فقرات) المحور :

محور: معيار قرار منح الائتمان " الفقرات " (س34,س35,س36,س37,س38,س39,س40)

من مخرجات برنامج spss وبعد حساب المتوسط الحسابي للمحور على النتائج ودوناها في الجدول رقم (26)

فقرات محور " قرار منح الائتمان"	موافق بشدة	موافق	محايد	غير أوافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
س34- تؤثر السمعة المالية للعميل على قرار منح التمويل .	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**4,50**	**موافق بشدة**
	18	09	03	00	00		
س35- تشكل الضمانات المقدمة لطالب التمويل عاملا رئيسيا في قبول طلب التمويل.	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**4,00**	**موافق**
	07	17	05	01	00		
س36- تقوم المؤسسة بدراسة وتقييم الضمانات المقدمة.	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**4,10**	**موافق**
	08	17	05	00	00		
س37- تعتبر العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي التمويل من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل.	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**4,17**	**موافق**
	09	17	04	00	00		
س38- يعتبر اتجاه نمو الدخل للمشروعات القائمة أحد عوامل منح التمويل.	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**4,20**	**موافق بشدة**
	12	13	01	01	00		
س39- قبل اتخاذ قرار منح الائتمان يتم التأكد أن الائتمان المطلوب يدخل ضمن الأغراض التي يمولها البنك طبقا لسياسته الائتمانية.	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**4,10**	**موافق**
	06	21	03	00	00		
س40- مقدرة العميل على سداد الديون تؤثر في فرص منحة التمويل.	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**4,13**	**موافق**
	10	15	04	01	00		
المتوسط الحسابي المرجح لمحور قرار منح الائتمان						**4,1714**	**موافق**

المصدر : نافذة المخرجات لبرنامج SPSS

وقد قمنا باستحداث متغير تجميعي جديد لمتغيرات المحور الفرعي - **قرار منح الائتمان** - والذي يساعدنا في حساب المتوسط الحسابي المرجح للمحور وجاءت النتيجة على النحو التالي:

جدول رقم 27:

```
FREQUENCIES VARIABLES=س34 س35 س36 س37 س38 س39 س40 قرار.منح.الائتمان
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
```

جدول رقم 28:

Statistiques descriptives

Moyenne المتوسط الحسابي المرجح	N	
4,1714	03	المحور : قرار منح الائتمان
	03	N valide (liste)

<u>تحليل نتائج الجداول</u>:

بإستقراء الجداول يتضح مايلي :

- السؤال34-" تؤثر السمعة المالية للعميل على قرار منح التمويل " جاء في الترتيب الأول من بين السبعة (07) متغيرات للمحور بأعلى متوسط حسابي بقيمة 4,50
- كانت هنالك موافقة في إجابات عمال العينة المستهدفة إلى حد بعيد على جميع متغيرات المحور الفرعي أ (من س34 الى س40) وبالتالي فإن العمال في البنوك الثلاث يوافقون وبدرجة عالية على الأسئلة الموجهة لهم والخاصة " قرار منح الائتمان في البنك الذي يعملون به
- جاء المتوسط الحسابي المرجح الفرعي أ بقيمة 4,1714 وهي قيمة معبرة على درجة (إتجاه) الموافقة

ومنه نستنتج أن للعمال بعدا فيما يخص إدراكهم بالتعليمات الخاصة بقرار منح الائتمان

1- معامل الإرتباط لقياس درجة الإرتباط والعلاقة بين المتغيرات " معامل بيرسون Pearson "

- بعد دراسة وتحليل المتوسطات ودرجات الموافقة للعينة ننتقل إلى اختبار الفرضيات وذلك للكشف عن نوعية العلاقة و درجة الارتباط بين المتغيرات، وسنستعمل في ذلك معامل الارتباط بيرسون **Pearson**.
- سنقوم بإختبار علاقة التأثير بين مختلف محاور المتغيرات المستقلة (معيار الشخصية، معيار القدرة، معيار رأس المال، معيار الضمانات، م.الظروف المحيطة) مع المتغير التابع (**قرار** منح الائتمان)

الفرضية الفرعية الأولى : (معيار الشخصية و **قرار** منح الائتمان)

H0 : لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معيار الشخصية و قرار منح الائتمان لدى بعض البنوك العمومية لولاية سعيدة الجزائر.

H1 : يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معيار الشخصية و قرار منح الائتمان لدى بعض البنوك العمومية لولاية سعيدة الجزائر.

الفرضية الفرعية الثانية: (معيار القدرة و قرار منح الائتمان)

H0 : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معيار القدرة و قرار منح الائتمان لدى بعض البنوك العمومية لولاية سعيدة الجزائر.

H1 : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معيار القدرة و قرار منح الائتمان لدى بعض البنوك العمومية لولاية سعيدة الجزائر.

الفرضية الفرعية الثالثة: (معيار **رأس المال** و قرار منح الائتمان)

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معيار رأس المال و قرار منح الائتمان لدى بعض البنوك العمومية لولاية سعيدة الجزائر.

H1 : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معيار رأس المال و قرار منح الائتمان لدى بعض البنوك العمومية لولاية سعيدة الجزائر.

الفرضية الفرعية الرابعة: (معيار الضمانات و قرار منح الائتمان)

H0 : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معيار الضمانات و قرار منح الائتمان لدى بعض البنوك العمومية لولاية سعيدة الجزائر.

H1 : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معيار الضمانات و قرار منح الائتمان لدى بعض البنوك العمومية لولاية سعيدة الجزائر.

الفرضية الفرعية الخامسة: (معيار الظروف المحيطة و قرار منح الائتمان)

H0 : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معيار الظروف المحيطة و قرار منح الائتمان لدى بعض البنوك العمومية لولاية سعيدة الجزائر.

H1 : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معيار الظروف المحيطة و قرار منح الائتمان لدى بعض البنوك العمومية لولاية سعيدة الجزائر.

- **الجدول رقم 29 الارتباط بين مختلف المتغيرات**

	قرار منح الائتمان	العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان				
		م.الشخصية	**م.القدرة**	**م.رأس المال**	**م.الضمانات**	**م.الظروف المحيطة**
معـــيار الشخصية	**0.180**	**1**	**0.580****	**0.591****	**0.701****	**0.361***
معـــــيار القدرة	**0.193**	**0.580****	**1**	**0.837****	**0.846****	**0.633****
معـــيار رأس المال	**0.441***	**0.591****	**0.873****	**1**	**0.848****	**0.622****
معـــيار الضمانات	**0.245**	**0.701****	**0.846****	**0.848****	**1**	**0.651****
م.الظروف المحيطة	**0.513****	**0.361***	**0.633****	**0.622****	**0.651****	**1**

** معامل الارتباط له دلالة إحصائية عند مستوى 0.01

* معامل الارتباط له دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول رقم 04 إن معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة معيار الشخصية، معيار القدرة، معيار رأس المال، معيار الضمانات، معيار الظروف المحيطة، والمتغير التابع قرار منح الائتمان كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية **0.01** فقط لدى معيار رأس المال بمعامل ارتباط قدر بـ **0.441**

و عند معيار الظروف المحيطة بمعامل ارتباط **0.513** عند مستوى معنوية **0.05**

وعليه فيما يخص فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: نقبل بالفرضية العدمية **H_0**: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معيار الشخصية وقرار منح الائتمان لدى بعض البنوك العمومية لولاية سعيدة الجزائر. لتسجيلها معامل ارتباط ضعيف 0.180. وهو غير دال إحصائيا.

الفرضية الثانية: نقبل بالفرضية العدمية **H_0**: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معيار القدرة وقرار منح الائتمان لدى بعض البنوك العمومية لولاية سعيدة الجزائر. لتسجيلها معامل ارتباط ضعيف **0.193** وهو غير دال إحصائيا.

الفرضية الثالثة: نرفض الفرضية العدمية **H_0**: ونقبل بالفرضية البديلة **H_1** لوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معيار **رأس المال** وقرار منح الائتمان لدى بعض البنوك العمومية لولاية سعيدة الجزائر. لتسجيلها معامل ارتباط مقبول **0.441*** وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية **0.01**

الفرضية الرابعة: نقبل بالفرضية العدمية **H_0**: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معيار الضمانات وقرار منح الائتمان لدى بعض البنوك العمومية لولاية سعيدة الجزائر. لتسجيلها معامل ارتباط ضعيف **0.245** وهو غير دال إحصائيا.

الفرضية الخامسة: نرفض الفرضية العدمية **H_0**: ونقبل بالفرضية البديلة **H_1** لوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية متوسطة بين معيار **الظروف المحيطة** وقرار منح الائتمان لدى بعض البنوك العمومية لولاية سعيدة الجزائر. لتسجيلها معامل ارتباط مقبول **0.513^{**}** وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية **0.05**

خلاصة الفصل:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من الدراسة و كان الهدف منه اختبار مدى تطابق الجانب النظري مع الواقع و اختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها من قبل.

و عليه تم البدء بوضع الجوانب الأساسية للدراسة و المتمثلة في كل من طريقة و أدوات جمع المعلومات, التي يمكن من خلالها التوصل إلى المعطيات و تلخيصها و معالجتها و كذا تحديد عينة الدراسة و المتغيرات. وبعد هذه الخطوات قمنا بعرض, تحليل

و تفسير النتائج انطلاقا من المعطيات التي تم تلخيصها و معالجتها, و من تم اختبار فرضيات الدراسة و يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الفصل كالتالي:

إلى انه لا توجد علاقة بين معايير الجدارة الائتمانية المعروفة 5Csب على قرار منح التسهيلات الائتمانية لدى بعض البنوك العمومية بولاية سعيدة، إلا معايري رأس المال العميل و الظروف المحيطة.

خاتمة

خاتمة:

لقد أصبح العمل المصرفي صناعة متكاملة لها أساليبها و معاييرها الخاصة, و أصبح الاهتمام العالمي بالعمل المصرفي كبير لتطوره و تقديم الخدمة المميزة. و إبعاده عن المخاطر التي تحيط به, و يعتبر الائتمان المصرفي العمود الفقري للمصارف , حيث أن العائد المتولد من التسهيلات الائتمانية يمثل الجانب الرئيسي لإرادات المصارف , لذا يجب الاهتمام بدراسة تكلفة مصادر التمويل لمواجهة الأنشطة الاقتراضية والاستثمارية.

و لهذا كان لابد من الاهتمام بدراسة عملية طلب الائتمان و إتباع في ذلك معايير ائتمانية مدروسة للمساعدة في الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة تجنب المصرف المخاطرة الائتمانية التي قد تنجم عند اتخاذ أي قرارات غير صائبة.

نتائج الدراسة:

خلصت دراسة اثر مؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Csعلى قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك العمومية لولاية سعيدة (BDL-BADR- CPA) على مجموعة من النتائج:

حيث أظهرت نتائج الاختبارات التي تم استخدامها في دراسة اثر مؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Cs على التسهيلات الائتمانية في البنوك العمومية بولاية سعيدة ما يلي:

- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية أن هناك علاقة ارتباط متوسطة ذات دلالة إحصائية بين معيارين للجدارة الائتمانية (رأس المال، الظروف المحيطة) و بين قرار منح التسهيلات الائتمانية, أما فيما يخص باقي المعاير (الشخصية، القدرة، الضمانات) سجلت علاقة ارتباط ضعيفة، و أن البنوك العمومية لولاية سعيدة حسب متوسطات المرجحة لمعيار ليكارت الخماسي (BDL- BADR- CPA) تستوعب فعلا هذه المعايير في عملية التحليل الائتماني.

- توجد علاقة بين متغيرين معايير الجدارة الائتمانية (رأس مال العميل و الظروف المحيطة) و قرار منح التسهيلات الائتمانية لوجود ارتباط متوسط بين رأسمال العميل مع قرار منح الائتمان بـ 0,441 و هو دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01.

و أيضا تبين لنا أن درجة ارتباط معيار الظروف المحيطة مع قرار منح الائتمان هي 0,513 و هي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0,05.

- في حين أن المعايير المتبقية (الشخصية, القدرة و الضمانات)سجلت معاملات ارتباط ضعيفة.

- تراوحت نتائج الدراسة لمتوسطات المحاور حسب سلم ليكارت الخماسي بين درجات الموافقة والموافق بشدة لجميع المحاور **5Cs** ومحور منح القروض.

وهذا يدل على أن الموظفين لهم دراية وقناعات حول أهمية هذه المعايير في عمليه منح القروض ولكن من خلال نتائج دراسة علاقة الارتباط بين المحاور المستقلة **5Cs** مع المحور التابع منح الائتمان، تباينت النتائج حيث سجل كل من معيار الشخصية والقدرة والضمان علاقة ارتباط ضعيفة أما محورين رأس المال والظروف المحيطة كان معامل ارتباط متوسط عند مستوى**1%** و **5%** . وهذه نتيجة تؤكد طبيعة عمل البنك العمومي التي تعتمد سياسته على السياسة المالية والنقدية الكلية للدولة بما أن البنك العمومي هو أهم قناة لهذه السياسات الاقتصادية. وهي بذلك مقيدة غير مستقلة في عمليه منح الائتمان.

عمليه منح الائتمان في البنوك العمومية هو وليد ظروف سياسيه وليس كمنهج عملي حسب معايير **5Cs**

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

01- ابتهاج مصطفى عبد الرحمان, إدارة البنوك التجارية, ط2 دار النهضة العربية. القاهرة 2000.

ألشواربي عبد الحميد إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية و القانونية, منشاة المعارف الإسكندرية 2002.

02- الثمري ناظم الثمري, النقود و المصارف, جامعة الموصل 1982.

03- حجازي وفاء يحي احمد, المحاسبة عن القروض و الائتمان, كلية التجارة, مصر 2009.

04- حسين بلعجوز, مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية ,ط 1 ,مؤسسة الثقافة الجامعية, الإسكندرية 2009.

05- حسين سمير حشيش, التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك, مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع,.ط 1, عمان 2019.

06- حمزة محمود الزبيدي, إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني , مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع عمان 2000.

07- حمزة محمود الزبيدي, إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني, ط2 مؤسسة الوراق عمان 2002.

08- خالد أمين عبد الله, التدقيق و الرقابة في البنوك,دار وائل للنشر و التوزيع,عمان ط1 1998.

09- خليل الشماع, تقييم أداء المصارف التجارية, معهد التدريب المالي و المصرفي 2004.

10- سمير الخطيب, قياس و إدارة المخاطر بالبنوك , منشاة المعارف, الإسكندرية مصر 2005 .

11- سيف هشام صباح, الائتمان المصرفي و دوره في التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية , دار النشر جامعة حلب كلية الاقتصاد 2010,.

12- شقيري نوري موسى , إدارة المخاطر, دار المسيرة للنشر و التوزيع, عمان ,الطبعة الثانية, 2016 .

13- صلاح الدين السيسي, قضايا مصرفية معاصرة,الائتمان المصرفي,الاعتمادات المستندية,دار الفكر العربي, القاهرة مصر ط1 2004.

14- صلاح الدين,حمزة السيسي , قضايا مصرفية معاصرة, دار الفكر العربي القاهرة,2004 .

15- صلاح حسين, تحليل و إدارة و حوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية, دار الكتاب الحديث , الجزائر , 2010.

16- طارق طه, إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات ,دار الجامعة الجديدة الإسكندرية, مصر 2006 .

17- طارق عبد العال حماد ,تقييم أداء المصارف التجارية,تحليل العائد و المخاطرة,دار الجامعية الإسكندرية,1999.

18- الطاهر لطرش ,تقنية البنوك,ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر.2001.

19- عبد احمد أبو بكر , إدارة أخطاء شركة التامين ,دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع , الطبعة 1 الأردن .

20- عبد الحميد عبد المطلب, اقتصاديات النقود و البنوك الأساسيات و المستحدثات, دار الجامعة الإسكندرية مصر 2007.

21- عبد الحميد عبد المطلب, البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2000 .

22- عبد الغفار حذفي و عبد السلام أبو قحف , إدارة البنوك و تطبيقاتها , دار المعرفة الجامعية, مصر 2000.

23- عبد المعطي رضا, محفوظ احمد جودة, إدارة الائتمان, دار وائل للنشر و التوزيع, عمان الأردن 1999.

24- عبد الوهاب يوسف احمد, التمويل و إدارة المؤسسات المالية, دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة 1 الأردن 2008.

25- فلاح حسين الحسني, مؤيد عبد الرحمان الدوري, إدارة البنوك, الطبعة 2 دار وائل لنشر و التوزيع, 2003.

26- محمد كمال خليل الحمزاوي, اقتصاديات الائتمان المصرفي ,منشاة المعارف الإسكندرية , مصر 2000

27- محمد كمال عفان, إدارة الائتمان المصرفي, دار اليازوري العلمية 2018.

28- محمد مطر , الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني , دار وائل للنشر و التوزيع, 2006,
29- مصطفى يوسف كافي, إدارة المخاطر و التامين, دار المناهج للنشر و التوزيع ,عمان.
30- منير إبراهيم هندي , إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات,المكتب العربي الحديث بالإسكندرية.
31- النجفي حسين توفيق ,معجم المصطلحات التجارية و المصرفية, دار الحرية للطباعة بغداد,1976.
32- يوسف حشام صباح الفخري الائتمان المصرفي, جامعة حلب, كلية الاقتصاد 2010.

الأطروحات و المذكرات:

33- انس هشام المملوك ,مخاطر الائتمان و أثرها في المحافظ الاستثمارية ,أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي و النقدي, كلية الاقتصاد جامعة دمشق سوريا 2014.
34- حابس إيمان دور التحليل المالي في منح القروض مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010
35- حسان الدباس , العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية, رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد المالي و النقدي جامعة دمشق سورية 2014.
36- حياة النجار, إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل , دراسة واقع البنوك العمومية الجزائرية ,مذكرة لنيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , تخصص علوم اقتصادية, جامعة سطيف , 2014.
37- شعبان فرج, العمليات المصرفية و إدارة المخاطر, دروس موجهة لطلبة ماستر تخصص النقود و المالية كلية العلوم الاقتصادية جامعة البويرة, 2014/2013 .
38- فواز فاضل جدعان الثمري,اثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية, رسالة ماجستير قسم المحاسبة كلية الأعمال ,جامعة عمان العربية 2013.
39- هاجر رزارقي , إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية جامعة فرحات عباس سطيف 2012 .
40- هبة عزام فندلفت , محددات قرار منح الائتمان الخاصة بالعميل بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في قسم التمويل و المصارف, جامعة حماة سورية,17-أ02-2018.

المقالات العلمية:

41- إبراهيم علي الجرزاوي, نادية شاكر ألنعمي, تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارةّ, مجلة الإدارة و الاقتصاد, العدد 83 جامعة بغداد 2010.
42- إبراهيم محمد شاشوة بطاقة الائتمان حقيقتها و تكييفها الشرعي, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ,المجلد 27 العدد الثالث 2011 .
43- إسماعيل هاجر, التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني, مجلة البنوك الأردنية, مجلد 04, عدد 22 ماي 2003.
44- خلف محمد و حماد محمد علي, محددات الجدارة الائتمانية في الاقتصاد الجزائري,مجلة الدنانير,العدد 14 ,2018.
45- رضوان العمار,حسين قصيري ,دراسة مقارنة لنماذج الجدارة الائتمانية مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية,المجلد 37,العدد 02 ,2015.
46- ليث إكرام القضاة, اثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة ((COSO على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج Cs 5في البنوك التجارية الأردنية, المجلة الأردنية في إدارة الأعمال,المجلد 13 , عدد 4 , 2017 ص 502..

47- سلوى عبد الجبار عبد القادر المخاطر الائتمانية و أثرها في القرار الائتماني الصائب,مجلة كربلاء العلمية, المجلد السادس العدد 01 علمي 2008.
48- عريوة محاد, زغبة طلال ,دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية, مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث ى الدراسات, المجلد 03, العدد 05, 2018.
49- محمد عبادي, تقييم كفاءة البنوك التجارية في منح الائتمان,مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون ,عدد 39 سبتمبر 2014.
50- نورة الزبيدي,حسين بلعجوز ,النماذج الرياضية لقياس مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية, مجلة دراسات العدد الاقتصادي ,المجلد 08 ,العدد02, مارس 2017.

المؤتمرات و ملتقيات:

51- اشرف محمد دوابة , إدارة مخاطر الصكوك, بحث مقدم لملتقى الدولي استراتجيات إدارة المخاطر في المؤسسات , الأفاق و التحديات, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة شلف 26'25, نوفمبر 2008.
52- السنوسي محمد الزوام, مختار محمد إبراهيم , إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية, ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع,المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة ,الأردن ,10-11 نوفمبر2009.
53- حسين بلعجوز, إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها, الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة , جامعة جيجل أيام 6,7 جوان, 2005 .

54- مفتاح صالح , معارفي فريدة, المخاطر الائتمانية ,تحليلها قياسها إدارتها و الحد منها, مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع, إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية جامعة الزيتونة الأردن 16.17, افريل 2007
55- نوال بن عمارة إدارة المخاطر في المصارف المشاركة, الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة فرحات عباس,سطيف 20 21 أكتوبر 2009,
56- سليمان محمود الابراهيم,الديون المتعثرة و معالجتها في المصاريف الخاصة السورية في ظل الأزمة, مشروع بحث مقدم لاستكمال متطلبات نيل درجة ماجستير في إدارة الأعمال, الجامعة الافتراضية السورية 2017و2018.

المراجع بالغة الاجنبية:

01- Axelle la Badie, olivier rousseau, crédit management Gere le risque client, Ed économie, paris 1996.

02- Ayodele ThomasD.Raphael O Alab; The Impact of crédit Policy on the performance of nigérian commercial Banks; macrothink Institute; International finance and banking ; vol01;No 02; 2014.
03- BENHLIMA Ammour ; Pratique des techniques bancaires ; ED Dahleb Alger ;1997.

04- Edith Giraglinger, les décisions d investissement Exercices et ces corriges de gestion, Ed Nathan, paris 1998.
05- Romain Sublet; La gestion du risque de crédit bancaire sur les portefeuilles professionnelles et particuliers; Mémoire de fin d études ; Ecole de commerce de Lyon 2015/2016 .
06- Jacque Teulie, Analyse Financier de l entreprise, Edition Chautard et associes éditeurs, France, 1989.
07- Michel Mathieu, l exploitation Bancaire et le risque de crédit, Ed la revue banque, paris 1995.
08- ZAAFRANE Mansouria; L audit et le contrôle des risques dans le milieu bancaire cadre de référence des banques algériennes .Revue les cahiers du POIDEX; N 06;septembre ; 2016 .

الملاحق:

استمارة استبيان:

أخي الموظف:

أختي الموظفة:

إن هده الاستمارة التي بين أيديكم مخصصة لإجراء بحث علمي عن اثر مؤشرات الجدارة الائتمانية 5Csعلى التسهيلات الائتمانية.

و الإجابة عليها بشكل صحيح و دقيق يعد خدمة للبحث العلمي و سيكون له الأثر الكبير في النتائج التي سيتوصل لها البحث و سيتم التعامل مع إجاباتكم بسرية تامة و لن تستخدم إلا لأغراض البحث حصرا و لا حاجة لذكر الاسم أو التوقيع.

شاكرين تعاونكم معنا

مع تقدير الباحثة

الجزء الأول:البيانات الشخصية.

ضع العلامة(x) أمام الخيار:

1/ العمر:

25- 30سنة ☐ 30- 35 سنة ☐ 35- 40 سنة ☐ 40 سنة فأكثر ☐

2/ المؤهل العلمي:

ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

3/ التخصص:

اقتصاد ☐ محاسبة ☐ **إدارة اعمال** ☐ بنوك ☐ أخرى ☐

4/ الخبرة:

اقل من 5 سنوات ☐ 5 -10 سنوات ☐ 10 سنة فأكثر ☐

5/ الدرجة الوظيفية:

مدير ☐ رئيس قسم ☐ موظف ☐ أخرى ☐

الجزء الثاني:أسئلة الدراسة.

ضع العلامة(x) أمام الخيار:

معيار الشخصية:

الرقم	العبارة	معيار النتيجة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	قرار منح التسهيلات تم على أسس و اعتبارات شخصية					
2	تأثر الخبرة العملية للعميل على قرار منح التمويل					
3	يهتم البنك بالتعرف على الوضع الشخصي للعميل,أخلاقه, سلوكه ووضعه العائلي قبل اتخاذ القرار الائتماني.					
4	ياخد البنك سمعة العميل عند اتخاذ القرار الائتماني بعين الاعتبار					
5	يهتم البنك بالأهلية القانونية للعميل من خلال الاطلاع على سجلات المحاكم.					
6	يهتم البنك بالمركز الوظيفي و درجة ثقافة العميل عند منح الائتمان.					
7	يتعرف البنك على معاملات العميل من خلال العملاء و الموردين و المؤسسات التجارية التي يتعامل معها.					

معيار القدرة:

الرقم	العبارة	معيار النتيجة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يقوم البنك بتحليل القوائم المالية بغرض التعرف على القرارات الائتمانية للعميل و مدى احتمالية تحقيق الربح.					
2	يقوم البنك بدراسة و تحليل حجم التدفقات النقدية السابقة و الحالية و المستقبلية للعميل.					
3	يقوم البنك بدراسة و تقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقدمة من طرف العملاء من خلال خبراء مختصين.					
4	يتأكد البنك من مدى توافق مواعيد التسديد مع توفر السيولة لدى العميل من خلال تحديد الإمكانيات و الحاجات.					
5	يقوم البنك بالتأكد من الكفاءة من الكفاءة الفنية و الإدارية و الملاءة المالية للعميل قبل منح الائتمان.					
6	يمنح البنك الائتمان بعد القيام بزيارة ميدانية لمشروع العميل المراد تمويله.					
7	تعتبر الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل.					

معيار رأس المال:

الرقم	العبارة	معيار النتيجة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يعتبر البنك رأس مال العميل المرتفع عاملا مشجعا على منح الائتمان المطلوب للعميل.					
2	يطلب البنك من العميل الاحتفاظ باحتياطي للسيولة لمواجهة الظروف الصعبة و غير المتوقعة.					
3	يقوم البنك بتحليل نسب الربحية المتعلقة بمشروع العميل من خلال تحليل القوائم المالية للعميل.					
4	يقوم البنك بقياس قدرة العميل على التسديد من خلال أصوله المتداولة.					
5	يتعرف البنك على مصادر التمويل المختلفة للعميل قبل اتخاذ القرار الائتماني.					
6	يعتبر اتجاه نمو الدخل للمشروعات القائمة أحد عوامل منح التمويل.					

معيار الضمانات:

الرقم	العبارة	معيار النتيجة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	اعتماد الدراسات الائتمانية على الضمانات المقدمة دون الاهتمام بالغرض بمنح الائتمان.					
2	تقوم المؤسسة بدراسة وتقييم الضمانات المقدمة من ناحية النوعية وإعادة التقييم.					
3	يتشدد البنك بطلب الضمانات عند منحه التسهيلات الائتمانية حتى من العملاء الموثوق بهم.					
4	يطلب البنك من العميل طالب الائتمان تقديم ضمانات إضافية كالمباني والآلات والأراضي التي يتم رهنها لصالح البنك					
5	من وجهة نضركم، الضمانات المقدمة من العميل هي مصدر احتياطي وليست مصدر رئيسي للسداد.					
6	يلجأ البنك إلى التأمين ضد مخاطر الائتمان عن طريق إبرام عقود مع شريكات التأمين لتحمل مخاطر عدم السداد.					
7	يعتبر البنك أن الضمان الأساسي هو مدى تحقيق المشروع المقترح تمويله من الأرباح.					
8	جودة وقوة الضامنات المقدمة للحصول على التمويل تؤثر في قيمة التمويل المراد منحه.					

معيار الظروف المحيطة:

الرقم	العبارة	معيار النتيجة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يقوم البنك بدراسة القطاع الذي يعمل فيه العميل من حيث درجة المنافسة و التطور التكنولوجي و مدى تكيفه مع هذه التطورات.					
2	يقوم البنك بالتنبؤ بالأوضاع الاقتصادية و دراسة مدى تأثيرها على نشاط العميل و مقدرته على السداد.					
3	يقوم البنك بمساعدة العملاء على تجاوز المشاكل التي يواجهونها لتجنب حالات الإفلاس.					
4	يحدد البنك حجم و نوع الائتمان الممنوح حسب مواءمة السياسة الائتمانية للأوضاع في البلد.					
5	يقوم البنك بتحديد نوع الائتمان الممنوح حسب الظروف الأمنية و السياسية السائدة في البلد.					

قرار منح الائتمان:

الرقم	العبارة	معيار النتيجة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تؤثر السمعة المالية للعميل على قرار منح التمويل .					
2	تشكل الضمانات المقدمة لطالب التمويل عاملا رئيسيا في قبول طلب التمويل.					
3	تقوم المؤسسة بدراسة وتقييم الضمانات المقدمة.					
4	تعتبر العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي التمويل من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل.					
5	يعتبر اتجاه نمو الدخل للمشروعات القائمة أحد عوامل منح التمويل.					
6	قبل اتخاذ قرار منح الائتمان يتم التأكد أن الائتمان المطلوب يدخل ضمن الأغراض التي يمولها البنك طبقا لسياسته الائتمانية.					
7	مقدرة العميل على سداد الديون تؤثر في فرص منحة التمويل.					